

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح
جُدُودِ النَجْوَى
عبد الرحمن
للأبدي
٨٠٠ - ٨٦٠ هـ

مفتحه وعلوه عليه وصنع فزاربه
الدكتور خالد فهمي
كلية الآداب - جامعة المنوفية

شرحها
ابن قاسم المالكي
المتوفى سنة ٩٢٠ هـ

Editions
Al-Adab
1923

42 Opera Square - Cairo Tel.: (202) 23900868

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت. ٢٣٩٠٠٨٦٨

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
شرح حدود الأبدى

لابن قاسم المالكي
المتوفى ٩٢٠هـ = ١٥١٤م

حققه وعلق عليه وصنع فهارسه
الدكتور خالد فهمي
كلية الآداب - جامعة المنوفية

الناشر
مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الأراب
علي حسن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الأبدي، أحمد بن محمد بن محمد، ١٣٩٨ - ١٤٥٦
شرح حدود الأبدي / لابن القاسم المالكي؛
حققه وعلق عليه وصنع فهارسه خالد فهمي.-
ط ١. - القاهرة: مكتبة الأراب، ٢٠٠٨.
١٣٤ ص ٢٤٤ سم.

تدمك ٨ ٠١٦ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو

٤١٥,١

١ - العنوان

عنوان الكتاب: شرح حدود الأبدي

رقم الإيداع: ١٩٥٦١ لسنة ٢٠٠٨م

الترقيم الدولي: 8 - 016 - 468 - 977 - 978 I.S.B.N.

مكتبة الأراب
١٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف: ٠١٦٨٠٠٠٠٠٠ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail.com

إهداء

إلى من أكرمني الله بصحبته، وتفضل عليّ بأبوته
إلى الدكتور سعد مصلوح
جبلًا شامخًا من جبال العلم
مدّ الله في عُمره، و ملأنا به

خالد فهمي

رَفَعُ

مُقَدِّمَةً

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ جَدًّا مَقْرُونًا بِالتَّوْفِيقِ، وَعِلْمًا بِرَأْيَا مِنَ الْجَهْلِ، وَعَمَلًا بِعَرِيَّتَا مِنَ الرِّيَاءِ، وَقَوْلًا مَوْشَّحًا بِالصَّوَابِ، وَحَالًا دَائِرَةً مَعَ الْحَقِّ، وَفُطْنَةً عَقْلٍ فِي سَلَامَةِ صَدْرِ وَرَاحَةِ جَسَمٍ، وَسَكُونٍ نَفْسٍ مَوْصُولًا بِبَيِّقِينَ، وَصَحَّةَ حُجَّةٍ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَاقِبَتِي عِنْدَكَ مَحْمُودَةً، وَارْزُقْنِي حَيَاةَ طَيِّبَةٍ، اللَّهُمَّ لَا تَخِيبْ رَجَائِي وَأَنَا مُقْبِلٌ عَلَيْكَ، وَلَا تُصْفِرْ كَفِّي وَهِيَ مَمْدُودَةٌ إِلَيْكَ، وَلَا تَذَلِّ نَفْسِي وَهِيَ عَزِيزَةٌ بِمَعْرِفَتِكَ، وَاحْفَظْ عَقْلِي وَهُوَ مَتَعَلِّقٌ بِنُورِ هِدَايَتِكَ، وَلَا تُغِمَّ عَيْنِي وَقَدْ عَايَنْتُ نِعَمَتَكَ، وَلَا تَحْبِسْ لِسَانِي عَنْ تَعْوِيدِهِ الثَّنَاءَ عَلَيْكَ، يَا قَاضِيَ الْحَاجَاتِ !
وَبَعْدُ ..

فالعناية بالمصطلحات النحوية أمرٌ قديمٌ جدًّا في التأليف العربي رُبما يعود إلى عصر الخلفاء الراشدين، إن صحَّتِ الراوية التي تُنسبُ نشأة علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي زمانَ عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه، وقد أحسن الدكتور محمد خير الدين محمود البقاعي عندما نشر (تعليقة أبي الأسود الدؤلي) بمجلة العرب في عددها الصادر في المحرم وصفر سنة ١٤٢١ هـ = فبراير/ ومارس ٢٠٠٧ م ص ٤٥٣-٤٧٠ في المجلد رقم ٤٢ ع ٧-٨). وهو نصٌّ قديمٌ جدًّا يعكس بداية الاهتمام بتعريف الحدود النحوية، ولا شك أن أي دراسة لتطور التأليف في المصطلحات النحوية لا يصحُّ أن تتغافل عن هذا النص الخطير.

كما أن العناية بالمصطلحات النحوية أثر من آثار التطور العمدي الذي أحدثه الإسلام في العربية، وهو ما دعا واحداً كأبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ أن يعدَّ المصطلحات النحوية من الألفاظ الإسلامية، وهو المصطلح الشائع الذي يقصد به ما أحدثه الإسلام من ألفاظ جديدة أو دلالات جديدة لألفاظ قديمة لم تكن لتظهر لولا مجيء الإسلام، ونزول كتابه على النبي ﷺ. ومما ذكَّرَ من ألفاظ النحاة ومصطلحاتهم في كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية) (١/ ٥٨) الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، والإضافة، والترخيم.

وهو الأمر الذي التفت إليه فيما بعد ابنُ فارس اللغوي - رحمه الله - عندما مثل ببعض من مصطلحات النحو في الفصل الذي عقده للأسباب الإسلامية في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة".

ومن آثار هذه العناية بمصطلحات النحو ظهورُ معاجمٍ مستقلةٍ تفرَّغت لشرح الألفاظ المتداولة في النحو العربي، وتعريفها من دون الخوض في عرض المسائل والشواهد، وهو ما تُعَوِّف عليه بتراث الحدود النحوية، وما وصل إلينا من هذه المعاجم قليلٌ جدًا إذا قيس بحجم ما وصل إلينا من مؤلفات النحو على اختلاف أنواعها، وأحجامها، ومناهجها .
ومن هذه المؤلفات معجم الأُبْذِي في المصطلحات النحوية، وشرحه لابن قاسم المالكي وهو الشرح الذي حققناه ونشره ها هنا .

ولم يُحَظَّ شرح ابن قاسم بالعناية التي حَظِيَ بها أصله، أقصد حدود الأُبْذِي الذي نشر أربع مرات فيما أعلم !

ولعل السرَّ في الإحجام عن نشر شرح ابن قاسم راجعٌ إلى قلة مخطوطاته من جانب، ودقة خط النسخة التي وصلت إلينا من جانب آخر؛ ودقة خطوط المخطوطات القديمة قد تقف مانعًا من نشر بعضها، يقول حاجي خليفة في "كشف الظنون" في حديثه عن كتب أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الجزري الأنصاري المتوفى سنة ٦٧٥ هـ (١٨٨٣/٢): "وأكثر تأليفه لم يخرج لدقة خطه!"

هذا بالإضافة إلى انطباع الحدود في النسخة الخطية التي وصلت إلينا؛ إذ كُتبت بمداد أحمر، لم يظهر في الغالب عند تصويرها ضوئيًا .
وقد أمكن أن نعتني بها بعد أن وفق الله وأعان في جمع خمس نسخ خطية لأصل الشرح؛ أي للحدود النحوية للأبْذِي ٨٦٠ هـ .

وقد اجتهدنا في إخراج الكتاب في شكل مُرضٍ إلى حدٍّ كبيرٍ جدًا، ثُمَّ قَدَّمنَا بين يديه بترجمة موجزةٍ لصاحب الشرح وصاحب الأصل، ثم بدراسةٍ لمنهج الشرح، ومصادره، ثم عرَّفنا بالمخطوطة المعتمدة، وصنعنا الفهارس الفنية التي تعين على الإفادة من الكتاب، إن شاء الله تعالى. ولا أنسى أن أشكر أخي وصديقي الأستاذ إسماعيل جلال وأخي وصديقي الدكتور خالد حسان على ما بذلاه من عون لي في تصحيح بعض تجارب الطباعة، كما أشكر أخي الأستاذ أحمد علي حسن على تفضله بنشر هذا الكتاب .

وبعد.. فدعائي أن يَمُنَّ الله عليَّ بقبول العمل، وأن ينفع به، وَيَأْجِرَ عليه
إنه القادر على ذلك، سبحانه، والحمد لله في الأولى والآخرة .

خالد فهمي

القاهرة في غرة المحرم = يناير ٢٠٠٨ م

ابن قاسم المالكي (صاحب الشرح)

المتوفى ٩٢٠هـ = ١٥١٤م

على الرغم من قلة المصادر التي ترجمت لابن قاسم المالكي، فلقد أمكن الوقوف على بعض مما يضيء شخصيته، فهو جلال الدين، عبد الرحمن بن محمد زين الدين محمد بن قاسم الجلالي المالكي^(١).

ويبدو من ترجمته أنه عاش في مصر، مما حكي من محاولات السلطان الغوري معه لتولي منصب قاضي القضاة^(٢).

وقد سكتت المصادر عن ذكر تلاميذه، ولم نكتف من دراسة كتابه شرح الحدود النحوية أحدًا من شيوخه؛ إذ لم يرو عن أحد منهم. وقد ذكر مخلوف في شجرة النور الذكية اثنين من شيوخه هما:

١ - القرافي: يحيى بن عمر وترجمته في الشجرة ١٣٣/٢ ترجمة ١٠٣٣.

٢ - السنهوري، النور أبو الحسن علي بن عبد الله وترجمته في الشجرة ٩٤/٢

ترجمة ٩٦٢.

وقد ذكر التنبكتي توليته منصب قاضي القضاة في مصر للسلطان الغوري، بعدما اشترط عليه عدم امتناع أحد من الأمراء إن طلبه للمثول بين يديه، يقول: "ثم طلبه (أي: السلطان الغوري) لقضاء القضاة، وصمم عليه في ذلك، فشرط على السلطان متى طلب أحدًا من كبار الأمراء لا يتحامى عليه" فقال له: أنا أكون لك رسولاً، كل من طلبته علي إحضاره^(٣).

وقد ذكر التنبكتي: أنه سار في منصبه بعفة وأمانة، يقول: "فباشر بعفة وأمانة"^(٤) ويذكر أنه تعف عن هذا المنصب، "وأقبل على مداومة الشغل بالعلم والتصنيف"^(٥).

وقد ذكروا أنه كان معلوم الصلاح، رقيق القلب، سريع الدمعة، حانيًا على الفقير، لا يرد سائلًا، يقول التنبكتي: "من المشهورين في العلم والصلاح، رقيق القلب سريع الدمعة، يتوجع لضرر المسلمين، ومهماتهم"^(٦).

(١) نيل الابتهاج ٢٦٢، ترجمة ٣٠٩.

(٢) انظر: نيل الابتهاج ٢٦٢ وانظر إيضاح المكنون ١/٣٩١؛ ٣٩٦ ومعجم المؤلفين ١٨٦/٥.

(٣) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٤) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٥) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٦) نيل الابتهاج ٢٦٢.

وكان باذلاً للصدقة بحيث لا يردُّ سائلاً و لو بقليل .”

أما عن مؤلفاته فقد ذكروا له الكتب والتصانيف التالية، وأغلبها مندرج تحت الشروح:

١ - شرح الحدود النحوية للأبدي، وهو الكتاب الذي نُقِّدَ له ونحققه، وقد ذكره التنبكتي ص ٢٦٢ وتوشيح الديباج ص ١١٦ (١٠١) وإسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٣٩١؛ ٣٩٦ وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥/ ١٨٦ .

٢ - شرح الرسالة لأبي زيد القيرواني ٣٨٩ هـ، في الفقه المالكي ذكره التنبكتي ص ٥٦٢ .

٣ - شرح الشامل (في فروع المالكية)، لبهرام بن عبد الله الدميري المالكي ٨٠٥ هـ، ذكره التنبكتي ٥٦٢ .

٤ - المختصر (في الفقه)، لعله لابن الحاجب ٦٤٦ هـ، في فروع المالكية، وصنع قطعة منه قدر باب العبادات، ذكره التنبكتي ٢٦٢ .

هذه صورة شديدة الإيجاز للشارح، وسبب إيجازها راجع إلى قلة المراجع التي ترجمت له؛ إذ يُعَدُّ كتاب التنبكتي (نيل الابتهاج) هو المصدر الأساسي الذي ترجم له ترجمة مختصرة مع كتاب الإمام بدر الدين القرافي في توشيح الديباج ص ١١٦ (١٠١) وعنهما أخذ الشيخ مخلوف في شجرة النور الزكية ٢/ ١٢٨ ترجمة ١٠٢٢ وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥/ ١٨٦ .

الأبدي

(المتوفى ٨٦٠هـ = ١٤٥٤م)

سبق لنا أن ترجمنا للشهاب الأبدي في مقدمة تحقيقنا لكتاب: بيان كشف الألفاظ (التي لا بد للفقهاء من معرفتها) وصدر عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٣م ونوجز هنا التعريف به؛ إكمالاً لعمل التحقيق.

هو: شهاب الدين، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي البجائي الأبدي المصري^(١) والثلاثة ألقاب الأخيرة نسبة إلى موطنه الأصلي (بجاية) وهي من أعمال المغرب العربي (الجزائر تحديدًا)، وإلى أبدة بلدة بالأندلس، ثم المصري نسبةً إلى موطن استقراره، وهو مالكي المذهب شأن غالب المغاربة.

ولم يذكر أحدٌ ممن ترجموا له - على قلتهم - سنة مولده، وإن أمكن استنباطها من حديث السخاوي يقول فيه: "ولم يزل على وجاهته في العلم، وإقراءه حتى مات في رمضان سنة ستين وثمانمائة بالقاهرة"^(٢)، ففي هذا النص إشارة إلى سنة وفاته المتفق عليها وهي سنة ٨٦٠هـ، وفي تكملة للنص السابق يقول فيها: "وقد جاوز الستين ظناً وبحساب يسير يتبين أنه ولد سنة ٨٠٠هـ أو قبلها بقليل.

أما عن شيوخه الذين أخذ عنهم العلم ممن ذكرتهم كتب التراجم فهم كما يلي:

١- الببوسقي:

هو: أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن عبد الله الببوسقي البجائي، ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠.

٢- ابن حَجَر العسقلاني:

هو: أبو الفضل، أحمد بن علي الكناني العسقلاني، شهاب الدين بن حجر توفي سنة ٨٥٢هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ٣٦، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٠) وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأبدي، كما في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠.

(١) انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠-١٨١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٧، بروكلمان (ق ٧) ١٢/ ٥٢٢

ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٠ والأعلام ١/ ٢١٨ وكشف الظنون ٢/ ٢٠٧.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٨١.

٣- ابن خضر الصالحِي:

هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد بن محمد بن خضر الصالحِي الحنفي، برهان الدين، توفي سنة ٨١٦هـ (انظر في ترجمته: شذرات الذهب ١١٥/٧ وإنباء الغمر ١٦/٣) وفيات سنة ٨١٦هـ) والدارس في تاريخ المدارس للنعماني ١/٥٢١، وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع ٢/١٨٠ أنه من شيوخ الأَبْذِي.

٤- العزّ المقدسي:

هو: أبو البركات، عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن عبد الحمود بن أبي العز البكري التيمي القرشي، البغدادِي ثم المقدسي الحنبلي، يُلقَّب بعز الدين، والمعروف بقاضي الأقاليم، توفي سنة ٨٤٦هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٤/٢٢٢، وشذرات الذهب ٧/٢٥٩، وإنباء الغمر ٤/٢٠٤، والدارس في تاريخ المدارس ١/٤٣٠ و ٢/٥٣، والمقصد الأرشد ٢/١٧٣) ترجمة ٦٥٧، وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأَبْذِي في الضوء اللامع ٢/١٨٠ وقد وقع فيه أن اسمه: العزّ بن عبد السلام البغدادِي! ولعلّ المذكور سبق قلم؛ سببه شهرة الإمام العز المتوفى ٦٦٠هـ. أو لعله شيخ آخر له هو عبد السلام بن أحمد المذكور في الضوء اللامع ٤/١٩٨).

٥- الشمس القايّاتي:

هو: محمد بن علي بن محمد بن يعقوب، الملقب بشمس الدين القايّاتي؛ نسبة إلى إحدى قرى الفيوم، كما يلقب بالقاهري والشافعي، تُوفي سنة ٨٥٠هـ (انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٧/٢٦٨، وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأَبْذِي في الضوء اللامع ٢/١٨٠).

٦- ابن قديد:

لعله أبو حفص عمر بن سيف الدين القُلْطَائِي المتوفى سنة ٨٥٦هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٦/١١٣) ذكر السخاوي أنه من شيوخ الأَبْذِي ٢/١٨٠).

٧- القمّاح:

هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد القمّاح الأندلسي المالكي، توفي سنة ٨٣١هـ (انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٧/٢٢٤، وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأَبْذِي في الضوء اللامع ٢/١٨٠).

٨- الجمال الكازروني:

هو: محمد بن عبد الله، يلقب بالجمال الكازروني المدني، نسبة إلى المدينة المنورة، صلى الله على ساكنها، توفي سنة ٨٤٣ هـ. (انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٢٤٧/٧ وإنباء الغمر ١٥٠/٤).

وأما تلاميذه الذين أمكن الوقوف عليهم فهم كما يلي:

ذكرت المصادر أن الأَبْذِي جلس للتدريس في الأزهر الشريف، كما جلس للتدريس بالمدرسة الباسطية، وفي ذلك يقول السخاوي في الضوء اللامع ٢/٢٨١: "وتصدى لنفع الطلبة بالأزهر أولاً، ثم بالباسطية حين سكنها، وأخذ عنه الأعيان في كل مذهب فنوناً؛ كالفقه، والعربية، والصرف، والمنطق، والعروض"^(١).

وأما أشهر تلاميذه فهو السخاوي، أبو الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، القاهري الشافعي توفي سنة ٩٠٢ هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٨/٣٢ والشذرات ٨/١٥، وقد ذكر السخاوي في الضوء ٢/١٨١: "وكنْتُ ممن أخذ عنه العربية وغيرها").

كما أخذ عنه ابن التنسي المالكي علي بن محمد بن أحمد، نور الدين، ولد سنة ٨٣١ هـ، وتوفي سنة ٨٧٥ هـ (انظر في ترجمته: إنباء المهصر ٣٠٩ والضوء اللامع ٥/٩٧٢).

كما أخذ عنه ابن الصيرفي، وهو علي بن داود بن إبراهيم الخطيب الجوهري، ولد سنة ٨٣٨ هـ وتوفي سنة ٩٠٠ هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٥/٧٣٨ وبروكلمان (ق ٦) ١٠-١١/١٥٨ والترجمة التي صنعها الدكتور حسن حبشي في مقدمة تحقيقه لكتابه إنباء المهصر ص ١٠ وما بعدها).

كما أخذ عنه:

١- زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن داود بن حميد بن أسامة بن عبد الولي، زين الدين الشنكي؛ نسبة إلى إحدى قرى الشرقية بمصر، كان قاهرياً أزهرياً شافعيّاً، ولد سنة ٨٢٣ هـ وتوفي سنة ٩٢٦ هـ (انظر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر للسخاوي ١٤٠-١٥٠ والأعلام ٣/٨١) وقد ذكر السخاوي في ذيله على رفع الإصر ١٤٢: "والأَبْذِي .. وعن كل مشايخه في أصول الدين أخذ النحو".

(١) الضوء اللامع ٢/١٨١.

٢- السُّدْرُشِي القَاهِرِي الحَنْبَلِي السَّعْدَنِي، وهي نسبة قديمة إلى والده، ولد سنة ٨٣٦هـ وتوفي سنة ٩٠٠هـ (وانظر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر ٣٠٩)، وقد ذكر السخاوي في الذيل ٣١٠ أنه "أخذ عن جماعة النحو، منهم: الشهاب الأَبْذِي، أخذ عنه الحدود وغيرها".

٣- ابن مُزْهَر، وهو أبو بكر محمد بن عبد الخالق بن عثمان، زين الدين، ويكنى كذلك بأبي الصدق، ولد سنة ٨٣١هـ وتوفي سنة ٨٣٩هـ (انظر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر ٤٦٩) وذكر السخاوي في ذيله ٤٧٦ أنه "قرأ على الشهاب الأَبْذِي في العربية (= النحو)".

٤- المَكِينِي، وهو صلاح الدين أحمد بن محمد بن بركوت، المكي القاضي الحبشي الأصل، ونسبته إلى مكين الدين اليمني جده، ولد سنة ٨٢١هـ وتوفي سنة ٨٨١هـ (وانظر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر ٩٤)، وذكر السخاوي في الذيل ٩٤ أنه "تردد لكل من الشهابين؛ الحنَّاوي والأَبْذِي نزِيل الباسطية، في النحو".

ومن تأمل قائمة مشايخه وتلاميذه يظهر أن الأَبْذِي تنقل بين بلدان كثيرة من المغرب العربي والمشرق العربي، من مثل مكة، والمدينة المنورة، ودمشق، ومصر إلى غير ذلك، كما أن من ترجم له وَصَفَهُ بحسن الخلق، والنفع للمتعلمين^(١).

١- بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقهاء من معرفتها، ذكره بروكلمان (ق ٧) ١٢/ ٥٢٢، وقد حققه الدكتور خالد فهمي ونشره بمكتبة الخانجي سنة ٢٠٠٣م.

وقد كنت تشككت في هذه النسبة بسبب ما ورد في تعريف مصطلح الفاسد هناك ص ١٨/ ٧٢ ثم ظهر لي نسبته إلى اللامشي الحنفي، محمود بن زيد، أبي المحامد بدر الدين. (انظر في ترجمته: الجواهر المضية ٣/ ٤٣٧ ترجمة ١٦١٦).

٢- حدود النحو:

ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ حيث يقول: "وتَقَدَّمَ في العلوم سيما العربية... وله فيها حدود نافعة" كما ذكره في الذيل على رفع الإصر ٣١٠ حيث يقول في ترجمة السدرشي تلميذ الأَبْذِي: "فأخذ عن جماعة النحو، منهم الشهاب الأَبْذِي، أخذ عنه الحدود وغيرها"، وذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٦٧ بعنوان:

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠

"حدود النحو"، كما ذكره بروكلمان (ق ٧) / ١٢، ٥٢٢، وذكره إسماعيل باشا البغدادي ٣٩١ / ١.

وقد نشره نشرة ناقصة الدكتور المتولي رمضان الدميري بمطبعة الشروق بالمنصورة مصر، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، ولم يبين عن أي نسخ خطية نشره! ثم نشره الدكتور علي توفيق الحمد، بإربد بالأردن سنة ١٤١١هـ = ١٩٩٨ عن ثلاث نسخ خطية.

ثم نشرته الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي، بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة "صلى الله على ساكنها" في العدد (١٢) السنة ٣٣ سنة ١٤٢١هـ مُعْتَمَدَةً ثلاث نسخ خطية.

ثم حققناه عن خمس نسخ خطية بالإضافة إلى مراجعته على شرحه لابن قاسم المالكي، ونشرناه بمكتبة الآداب بالقاهرة ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م ٣- شرح إيساغوجي (في المنطق):

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢ / ٢٠٧، وقد كشفنا عن نسخة خطية له غير مفهرسة محفوظة بدار الكتب المصرية مُلْحَقَةً بآخر مخطوطة كتاب حدود النحو تحت رقم ١٢٨٦ تبدأ من الورقة الرابعة، أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم حدود على إيساغوجي، للشيخ شهاب الدين أحمد الأوبدي! (الأبْذِي) المغربي رحمه الله رحمة واسعة: "حد المنطق: آلة قانونية تُغْضَمُ مراعاتُها الذهن عن الخطأ في الفكر" وأخبرها: "والرسم الناقص هو الذي يتركب من عَرَضِيَّاتٍ تختص جملتها بحقيقة واحدة. والله أعلم".

تراث الحدود النحوية

خَلَّف النحاة العرب وراءهم تراثاً ضخماً في الحدود النحوية، وهو واحد من شواهد العناية بتحرير المصطلحات، وتدقيق التعريفات في العلوم الإسلامية المختلفة، وقد أمكن أن نقف من خلال تتبعنا لمصنفات التراجم والطبقات ولا سيما ما خصَّ النحويين، ومن خلال مراجعة المصنفات النحوية، ولا سيما الكبير الموسع منها على عدد من المؤلفات في الحدود النحوية، وسوف يكون منهجنا في رصدها كما يلي:

- ١- ترتيب قائمة المصنفين على المشهور من ألقابهم أو كُناهم أو أسماءهم تيسيراً للوصول إليهم، ثم صنع قائمة موجزة لأولئك المصنفين مرتبة ترتيباً تاريخياً من القديم إلى الحديث.
- ٢- ترجمة موجزة للمؤلف يظهر منها اسمه، وتاريخ مولده، ووفاته، ومذهبه النحوي مع النص على بعض مصادر ترجمته.
- ٣- ذكر مصنفه في الحدود النحوية، مع بيان المطبوع والمخطوط وأماكن وجوده ومن ذكره في المصادر المختلفة.

الأبّدي

(٨٠٠ - ٨٦٠ هـ)

هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي شهاب الدين الأبّدي المالكي المصري الأزهري البجائي، ولد سنة ٨٠٠ هـ، وتوفي سنة ٨٦٠ هـ. انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ - ١٨١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٧، وبروكلمان (٧) ١٢/ ٥٢٢، وكحالة ٢/ ١٥٠، والزركلي ١/ ٢١٨، والترجمة التي صنعها له الدكتور خالد فهمي في مقدمة تحقيقه كتاب: بيان كشف الألفاظ (١١-١٧). وله في الحدود النحوية:

* كتاب حدود النحو، ذكره له السيوطي في البغية ٢/ ٣٦٧، والسخاوي في الضوء ٢/ ١٨٠ والذيل على رفع الإصر ٣١٠، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩١، وبروكلمان (٧) ١٢/ ٥٢٢.

وقد نشره الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ونشرته الشروق للطباعة والنشر بالمنصورة، مصر سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م، ولم يبين عن أيّ نسخ خطية نشره! ثم نشره الدكتور علي توفيق الحمد بإربد بالأردن سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م معتمداً ثلاث نسخ خطية، ثم نشرته الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - صلى الله على ساكنها - في العدد (١٢) للسنة ٣٣ سنة ١٤٢١ هـ معتمدة ثلاث نسخ خطية .

وقد أعدناه للنشر عن خمس نسخ خطية، مضافاً إليها نسخة الشرح لابن قاسم المالكي بمكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

الأنصاري الخليلي

(٨٤٥ - ٩٠٢ هـ)

هو: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم الأنصاري الخليلي الشافعي، الملقب بشمس الدين، وكنيته: أبو الجود، ولد سنة ٨٤٥ هـ، وتوفي سنة ٩٠٢ هـ (وانظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ١٤، والأعلام ٦/ ٣٠١، ومعجم المؤلفين (٤) ٨/ ٢٠٦، وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ٥/ ١٥١ ترجمة ١٣٠٧). وله في الحدود النحوية:

* معونة الطالبين في معرفة اصطلاحات المُعَرِّبين، ذكره عمر رضا كحالة في معجم

المؤلفين (٣) ٨ / ٢٠٦، وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ١٥١ / ٢.

البَدْخَشِيُّ

هو: نظام الدين، أحمد بن علي أربكان القاضي البَدْخَشِيُّ (انظر: بروكلمان "ق ٤" ٧٨ / ٢٩٥ هـ ١).

وله مما يمكن أن يعد في الحدود النحوية:

رسالة في تعريف الاسم والفعل والحرف، ذكرها بروكلمان "ق ٤" ٧ - ٨ / ٢٩٥ حاشية ١ وذكر أن منها نسخة بالملكتب الهندي ٤٠٢ وبيارس ١٢٤٤.

البَنْدَرُوس

هو: حامد بن السيد يوسف البندروس، انظر في ذكره: (البيعي في مقدمة تحقيقه لرسالة في الحدود النحوية) للتلمساني ص ٣٦١ (١٦). له في تراث الحدود النحوية:

* كتابه (شهود الصحو بحدود النحو)، ذكر البيعي أن منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة - صلى الله على ساكنها - برقم ١٩٢ / ٨٠ / ٢٠.

ثعلب

(٢٩١ هـ)

هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار المعروف بثعلب، وكنيته أبو العباس، من أئمة النحاة الكوفيين وتوفي سنة ٢٩١ هـ. (انظر في ترجمته: الفهرست ١ / ١٢٧). وله في الحدود النحوية:

* حد النحو، ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ١ / ١٠٤، والفهرست لابن النديم (د. شعبان خليفة) ١ / ١٢٧، وكشف الظنون ١ / ٦٣٥، وفيه أنه "ذكر فيه ستاً وأربعين حداً في الإعراب". وهدية العارفين ١ / ٥٤.

الجَبْرَانِي

(٦٦٨ هـ)

هو: تاج الدين، أبو القاسم، أحمد بن هبة الله بن سعد الله بن سعيد الجبراني، الحلبي توفي سنة ٦٦٨ هـ، (وانظر في ترجمته: بغية الوعاة ١ / ٣٩٤ (٧٨٢)، وبروكلمان (ق ٣) (٥ - ٦ / ٢٧٦).

وله في الحدود النحوية:

* الحدود النحوية، ذكر بروكلمان (ق ٣) ٥-٦/٢٧٦ أن منه نسخة في باريس برقم ٢/٤٠٦٧.

الجزولي

هو: أحمد بن محمد الجزولي التملي (١) المعشتوكي (١)، ولم يذكر بروكلمان شيئاً عَمَّن اسمه أحمد بن محمد الجزولي في حديثه عن شرح المقدمة الآجرومية في تاريخه: ١٢-٤١٢. وهذه المعلومات الخاصة باسمه نقلتها من ق ٢ من مخطوطة الكتاب. وله في الحدود النحوية:

* تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود، منه نسخة برقم ٢٥٦٩/د نحو بمكتبة البلدية بالإسكندرية، نقلت بالرقم نفسه إلى مكتبة الإسكندرية الجديدة. وعندي مصورة عنها وهي بخط مغربي.

أبو جعفر الضير
(٢٣١ هـ)

هو: محمد بن سعدان الكوفي المعروف بأبي جعفر الضير كوفي المتوفى سنة ٢٣١ هـ. انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣/ ١٤٠ (٦٤٨)، وبغية الوعاة ١/ ١١١ (١٨٢). وله في الحدود النحوية:

* كتاب الحدود (في النحو)، ذكره القفطي ٣/ ١٤٠ قال: "على مثل حدود الفراء، لا يَرْغَبُ الناس فيها!"

الجلوتي الرومي
(١١٦٤ هـ)

هو: ملا عبد الله بن عبد الرحمن بن موسي الجلوتي الرومي النحوي، توفي سنة ١١٦٤ هـ. (انظر في ترجمته: معجم المؤلفين (٣) ٦/ ٢٢، وهدية العارفين (٤٨١/ ١).

وله في الحدود النحوية:

* المقدمة الفخرية في الاصطلاحات النحوية.

* المنح الإلهية في شرح المقدمة الفخرية.

ذكرهما معجم المؤلفين (٣) ٦/ ٢٢، وهدية العارفين ١/ ٢٨١، وإيضاح المكنون (المقدمة) ٢/ ٥٤٤، و(المنح) ٢/ ٥٧٥، وبروكلمان (ق ٩) ١٣ ب - ١٤/ ٢٩٦،

وذكر أنه كتبها سنة ١١١٠ هـ.

الخطابي (٤١٠ هـ)

هو: عبد الله بن محمد بن حرب بن خطاب، المعروف بالخطابي، وكنيته: أبو محمد، نحوي، كوفي توفي سنة ٤١٠ هـ (وانظر في ترجمته: بغية الوعاة ٥٤ / ٢ (١٤١٨)، والفهرست: (شعبان خليفة) ١ / ١١٨). وله في الحدود النحوية:
* كتاب الحدود في النحو، ذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٣) ٦ / ١١٥ وابن النديم في الفهرست ١ / ١١٨.

الراسموكي

هو: علي بن أحمد الراسموكي. له في الحدود النحوية:
* شرح حدود النحو، منه نسخة بمعهد المخطوطات التابع للجامعة الدول العربية ٢٣٩ ذكره العايد ١٢٩ (١٩).

الرماني (٣٨٤ هـ)

هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني النحوي المعتزلي البصري، توفي سنة ٣٨٤ هـ (وانظر في ترجمته: الفهرست ١ / ١٠٧). وله في الحدود النحوية:
* حدود النحو الأكبر.
* وحدود النحو الأصغر ذكرهما كشف الظنون ١ / ٦٣٥.

وقد نشر الدكتور إبراهيم السامرائي له كتابًا بعنوان الحدود ضمن (رسالتان في اللغة) ٦٣-٨٨ طبعة دار الفكر بعمّان بالأردن ١٩٨٤ م، وكان نشره كذلك الدكتور مصطفى جواد والدكتور يعقوب مسكوني ضمن (رسائل في النحو واللغة) ببغداد ١٩٦٨ م.

سلمة بن عاصم
(٣١٠هـ)

هو: سلمة بن عاصم النحوي، أبو محمد صاحب الفراء، أحد العلماء الكوفيين، ثقة، راوية، توفي سنة ٣١٠هـ. (وانظر في ترجمته: الفهرست (شعبان خليفة) ١١٤/١).

وله مما يمكن أن يكون في الحدود النحوية:
* كتاب الحلول في النحو، وسماه ابن النديم ١١٤/١ (الملول). ولعل ذلك تحريف لكلمة: الحدود. وقد ذكره باسم الحلول معجم المؤلفين (٢/٤٠٢)، ويعنون: (الملول في النحو) الفهرست ١١٤/١.

الشرييني / الحلبي
(١٢٥٥هـ)

هو: محمد بن أحمد (الشرييني)، توفي سنة ١٢٥٥هـ (انظر مقدمة تحقيق الدكتور العايد لكتاب الفاكهي ص ١٢٨).

وله في الحدود النحوية:
* الحقائق النحوية، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٤.

الشريف المرتضى
(٤٣٦هـ)

هو: علي بن الحسين السيد مرتضى الشريف الموسوي المتوفى ٤٣٦هـ.
وله في الحدود النحوية:

* الحدود، وقد رجع نسبه الدكتور العايد ١٢٩ إلى رجل سَمَّى له كتابين، استطعنا أن نصل إلى أنه هو الشريف المرتضى كما في إيضاح المكنون ١/٣١٣ وكتابه في الحدود إن صح استنباطنا ليس في الحدود النحوية وإنما هو في حدود علمي الأصول والكلام! أبو طالب المكفوف

هو: أبو طالب المكفوف تلميذ الكسائي انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤/١٣٠ (٩١٨) وبغية الوعاة ٢/١٦ (١٣٢٠). وأصل ترجمته في طبقات الزبيدي ١٣٥ (٦٤). وله في الحدود النحوية:

* كتاب حدود الحروف والعوامل والأفعال واختلاف معانيها ذكره القفطي ٤/١٣٠ وبغية الوعاة ٢/١٦.

الطرايشي
(١٢٨٥هـ)

هو: عمر بن محمد بن عمر المخملجي الطرايشي الحلبي، توفي سنة ١٢٨٥هـ، وكان ولد سنة ١٢٢٠هـ (انظر مقدمة الدكتور العايد ص ١٢٨). (انظر في ترجمته: الأعلام ٦٤/٢).

وله في الحدود النحوية:

* النور البارق في شرح الحقائق النحوية، منه نسخة بدار الكتب المصرية ١٧٢/٢، وهو شرح لكتاب الحقائق النحوية لمحمد السرميني ذكره الزركلي ٦٤/٥.

العَبَّادي الشافعي
(٩٩٤هـ)

هو: شهاب الدين أحمد بن قاسم العبَّادي القاهري الشافعي، توفي سنة ٩٩٤هـ. (وانظر في ترجمته: شذرات الذهب ٤٣٤/٨).

وله في الحدود النحوية:

* حدود النحو، ذكره العايد ص ١٢٨، وقال في حاشية ١٢٨: "لم أجده له ترجمة!"

أبو عبيدة
(٢٢١هـ)

هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي القرشي ولَّاء، ولد سنة ١١٤هـ وتوفي ٢١٠هـ على خلاف، (وانظر في ترجمته: الفهرست ٨٦/١، ووفيات الأعيان ٢٣٨/٥). وله في الحدود النحوية:

كتاب الحدود، ذكره الفهرست ٨٧/١، ووفيات الأعيان ٢٣٨/٥، وكشف الظنون ١٤١١/٢، وتاريخ التراث العربي (علم اللغة) (مج ٨) ١١٧/١ رقم ١٠.

العقباني التلمساني
(٨٥٤هـ)

هو: أبو الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني التجيبي، توفي سنة ٨٥٤هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ١٨١/٦، ونيل الابتهاج ٣٦٥ (٤٧٠)، ودرة الحجال ٢٨٢/٣ (١٣٥٤)، والأعلام ١٧٦/٥).

وله في الحدود النحوية:

رسالة في الحدود النحوية، وقد نشره منسوبًا إليه الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي

بمجلة عالم المخطوطات والناوادر مج ٧ ع ٢ رجب / ذو الحجة ١٤٢٣ هـ =
سبتمبر / فبراير ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م ص ٤٠٥٣٥١، وقد تشكك في نسبتها إلى
العقباني المذكور، وإن كانت كتب التراجم تذكر أن له شروحا على بعض مؤلفات
ابن الحاجب النحوي.

الفاكهي (٩٧٢ هـ)

هو: عفيف الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي، جمال الدين
نحوي. ولد سنة ٨٩٩ هـ توفي سنة ٩٧٢ هـ. (وانظر في ترجمته: شذرات الذهب
٨/ ٣٦٧، وبروكلمان (ق ٨) ١٣ ب ١٤ - ١٦).
له في الحدود النحوية:

* الحدود في النحو، ذكره إيضاح المكنون ١/ ٣٩٦ بعنوان: حدود النحو، وسماه
كذلك في ١/ ٢٩٦ تعريف الحدود في النحو، وكذلك في معجم المؤلفين (١)
١/ ٢٩٦ و (٣) ٦/ ٢٨ نشره الدكتور علي توفيق الحمد بإربد بالأردن سنة
١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

* وشرح الحدود النحوية، ذكره معجم المؤلفين (١) ١/ ٢٩٦، وإيضاح المكنون
١/ ٢٩٦ وقد حققه: صالح حسين العايد، ضمن متطلبات رسالة الماجستير، بكلية
اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ =
١٩٨٢ م، ثم نشرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما حققه محمد الطيب
الإبراهيم بدار الفنائس ١٩٩٦ م ونشره شبرنجر في سلسلة (٥) Bibl.ind في كلكتا
بالهند كما في بروكلمان (ق ٩) ١٣ ب ١٤ - ١٦ كما ذكره سركيس ٢/ ١٤٣، ونشره
الدكتور: متولي الدميري بمكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

الفراء

(٢٠٧ هـ)

هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا الفراء الكوفي، توفي
سنة ٢٠٧ هـ. (وانظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١/ ١٠٢، والفهرست ١/ ١١٣،
وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ (٢١١٥)، والإنباه ٤/ ٧ (٨١٤).
وله في الحدود النحوية:

* كتاب الحدود في النحو، ذكره معجم المؤلفين (٧/١٣/١٩٨، ونقل "أنه اجتمع لإملائه خلق كثير، منهم ثمانون قاضيًا" وذكر أنه صنفه للمأمون، وسماه ابن النديم في الفهرست: أسماء الحدود، وأخبر أنه رأى منه نسخة بخط تلميذه سلمة بن عاصم (١/١١٣)، وذكر ما تضمنه من حدود كما يلي: ١/١١٣-١١٤ "وفيها: حد الإعراب/ حد النصب المتولد من الفعل/ حد المعرفة والنكرة/ حد مررت/ حد العدد/ حد منذ ومذ وهل/ حد العمد (=ضمير الفصل)/ حد الفعل الواقع/ حد إن وأخواتها/ حد كي وكيلا/ حد حتى/ حد الإغراء/ حد الدعاء/ حد النونين: الشديدة والخفيفة/ حد الاستفهام/ حد الجزاء/ حد الجواب/ حد الذي ومن وما/ حد رب وكم/ حد القسم/ حد التبرئة والتمني/ حد النداء/ حد الندبة/ حد الترخيم/ حد أن المفتوحة/ حد إذ وإذا وإذن/ حد ما لم يُسمَّ (حرفت عنده يتم!) فاعله/ حد لو تركت ورأيك/ حد الحكاية/ حد التصغير/ حد النسبة/ حد راجع الذكر/ حد الفعل الرباعي/ حد الفعل الثلاثي/ حد المُعَرَّب من مكانين/ حد الإدغام/ حد الهمز/ حد الأبنية/ حد الجمع/ حد المقصور والممدود/ حد المذكر والمؤنث/ حد فعل وأفعل/ حد النهي/ حد الابتداء والقطع/ حد ما يُجْزَى وما لا يُجْزَى".

كما ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان (د. إحسان عباس) ١/١٠٢ و٦/١٧٧-١٨٨، والسيوطي ٢/٣٣٣، والإنباه ٤/١٠.

ابن قاسم المالكي (٩٢٠هـ)

هو: جلال الدين، عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلالي المالكي، توفي سنة ٩٢٠هـ. (وانظر في ترجمته: توشيح الديباج ص ١١٦ ترجمة ١٠١، ونيل الابتهاج ٢٦٢ ترجمة ٣٠٩، ومعجم المؤلفين (٣) ٥/١٨٦، وإيضاح المكنون ١/٣٩٦).

وله في الحدود النحوية:

* شرح الحدود النحوية للأبذي، ذكره إيضاح المكنون ١/٣٩٦، ومعجم المؤلفين (٣) ٥/١٨٦، ونيل الابتهاج ٢٦٢.

وهو ما حققناه هنا وأعدناه للنشر.

القَزْوِينِي
(١٣٠٠هـ)

هو: محمد القَزْوِينِي (ولعله محمد بن مهدي بن حسن القَزْوِينِي النجفي الحلي!)
توفي سنة ١٣٠٠هـ. كما في الأعلام ١٧٤/٧.
وله في الحدود النحوية:

الحدود، ومنه نسخة في مكتبة كوبريلي بتركيا كما ذكر العايد (١٢٩) (١٨).

ابن كَيْسَانَ
(٢٩٩هـ)

هو: محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان المعروف بابن كيسان النحوي، يكنى بأبي
الحسن، خلط بين المذهبين البصري والكوفي، (وانظر في ترجمته: الفهرست ١/١٤٠،
وشذرات الذهب ٢/٢٣٢، والأعلام ٦/١٩٧).
وله في الحدود النحوية:

* كتاب حد الفاعل والمفعول به، ذكره له الفهرست ١/١٤٠ (رقم ١٦).

المُفَجَّع
(٣٢٠هـ)

هو: المفجع، محمد بن أحمد بن عبد الله الكاتب البصري، أبو عبد الله، من تلاميذ
ثعلب، شيعي. (وانظر في ترجمته: الفهرست ١/٤٤ (وقد تحرف فيه كثيراً)، وإرشاد
الأريب ٦/٣١٤، والأعلام ٦/١٩٨).
وله مما يمكن أن يكون من الحدود النحوية:
* كتاب حد الإعراب، ذكره له الفهرست ١/٤٤.

ابن المظفر

هو: أحمد بن المظفر؟

وله في الحدود النحوية:

الحدود (في النحو)، ذكره العايد ١٢٨.

المقدسي البليسي
(الرملي ٨٨٨هـ)

هو: أبو حامد محمد بن خليل بن يوسف بن علي البليسي الرملي المقدسي المتوفى

سنة ٨٨٨هـ، وكان ولد سنة ٨١٩هـ. (انظر في ترجمته الضوء اللامع ٧/ ٢٣٤،
وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ٢/ ٢٠٨ (١٤٧٢)، والأعلام ٦/ ١١٧).
وله في الحدود النحوية:

* كتاب (تحفة الخلل الودود في معرفة الضوابط والحدود)، ذكر الدكتور العايد ص
١٢٨ أن منه نسخة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد برقم ١٧٩٠ نقلًا عن
فهرس عناوين المخطوطات بمكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد ص ٨٤.

ابن هشام المصري (٧٦١هـ)

هو: عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين الحنبلي،
ولد سنة ٧٠٨هـ، وتوفي سنة ٧٦١هـ. (انظر في ترجمته: البغية ٢/ ٦٨ (١٤٥٧)).
وله في الحدود النحوية:

* التعريفات النحوية، ذكره العايد ١٢٩ مرجحًا نسبته إلى ابن هشام اعتمادًا على
نسخة خطية منسوبة إليه في مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٧٣١/ ٢ م، ولم أجد
من ذكرها ممن ترجم له قديمًا وحديثًا!

هشام بن معاوية (٣٠٩هـ)

هو: هشام بن معاوية الضرير، أو عبد الله، النحوي الكوفي الضرير، توفي سنة
٣٠٩هـ، انظر في ترجمته: (وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، والفهرست ١/ ١١٨).
وله في الحدود النحوية:

* الحدود النحوية، ذكره بعنوان الحدود في وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، والحدود في
النحو في معجم المؤلفين (٧) ١٣/ ١٠، وفي الفهرست ١/ ١١٨ "وله قطعة
حدود رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري". وبعبارة حدود القياس في كشف
الظنون ١/ ٦٣٥.

يحيى بن داود؟

هو: يحيى بن داود (لم أقف على من ترجم له).
له في الحدود النحوية:

* رسالة في اصطلاحات النحو، نشرها فيلهلم باخير (ت ١٩١٣ م) في فينا سنة
١٨٨٤ م، كما ذكر علي بن إبراهيم النملة في كتابه: المستشرقون ونشر التراث (ص ٦٦).

شرح ابن قاسم المالكي
المتوفى سنة ٩٢٠هـ
للحدود النحوية للأبدي المتوفى سنة ٨٦٠هـ
(دراسة في المنهج و المصادر)

بنى ابن قاسم المالكي شرحه للحدود النحوية للأبدي محترماً الترتيب الذي ورد في الأصل الذي نهض لشرحه، ولم يرد في معاجم المصطلحات العربية العامة ما يوضح هذه المسألة ويبيّن موقعها من عمليات الشرح في سياق تعريفها لمصطلح الشرح؛ إذ اكتفت ببيان المعنى اللغوي للكلمة مما يدور حول البيان والتوضيح، والتوسعة والبسط كما قرر مثلاً الكفوي في الكليات (ص ٥٣٨) والتهانوي في كشف اصطلاحات الفنون (٩٤ / ٤). وقد ذكر بعض الذين تعاطوا شيئاً من الاختصارات في التأليف القديم عدم اقترابه من ترتيب الأصل وحفاظه عليه، من مثل ما ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني المتوفى ٩٧٣هـ وهو يختصر كتاب الفتوحات المكية للشيخ محيي الدين بن عربي المتوفى ٦٣٨هـ على ما قرر حاجي خليفة في كشف الظنون (١٢٣٨ / ٢) يقول: "إن جماعة من مشايخ عصره بمصر سألوه اختصاره؛ بمعنى أنه حذف لهم منه ما لا تمس الحاجة إليه من المسائل، لا بمعنى تقليل اللفظ، وتكثير المعنى، فأجاب، ولم يخرج عن ترتيب الشيخ".

وقد حافظ ابن قاسم المالكي على ترتيب الحدود النحوية وهو يشرحه فجاءت الحدود مرتبة كما يلي:

- | | |
|--------------------------------|---------------------|
| - حد النحو في اللغة والاصطلاح. | - حد الكلمة. |
| - حد الكلام. | - حد الكلم. |
| - حد اللفظ. | - حد التركيب. |
| - أقسام الكلمة. | - أقسام الاسم. |
| - أقسام الفعل. | - أقسام الحرف. |
| - حد الاسم. | - حد الفعل. |
| - حد الحرف. | - حد الاسم الظاهر. |
| - حد الاسم المضمّر. | - حد المبهّم. |
| - حد الفعل الماضي. | - حد الفعل المضارع. |

- حد الأمر.
- خواص الفعل.
- الرفع.
- حد التنوين.
- حد الإعراب.
- ألقاب الإعراب.
- الأصل في الأسماء الإعراب.
- المبني من الأسماء.
- المعرب من الأفعال.
- أسباب البناء على حركة.
- حد جمع المؤنث السالم.
- شروط إعراب الأسماء الخمسة.
- حد المثنى.
- حد الاسم الذي لا ينصرف.
- جواز حذف الفعل.
- حد المنادى.
- حد الخبر.
- النعت.
- التوكيد.
- وجوب استتار الضمير.
- حد الموصول الحرفي.
- أعرف المعارف.
- حد الجملة.
- حد الاسمية.
- حد الظرفية.
- حد الكبرى.
- خواص الاسم.
- الجر.
- النصب.
- أقسام التنوين.
- حد البناء، لفظاً ومعنى.
- ألقاب البناء.
- الأصل في الأفعال البناء.
- المبني من الأفعال.
- الأصل في البناء السكون.
- حد جمع التكسير.
- حد جمع المذكر السالم.
- حد التثنية.
- شروط التثنية.
- حد الفاعل.
- شروط إعمال إذن.
- حد المبتدأ.
- المفاعيل الخمسة.
- حد العطف.
- حد البدل.
- حد الموصول الاسمي.
- حد التمييز.
- حد الإضافة.
- أقسام الجملة.
- حد الفعلية.
- أنواع الجمل.
- حد الصغرى.

وتأمل هذا الترتيب يُظهر أنه مستقل عما سبقه من طرق ترتيب الأبواب النحوية، وبمقارنته بمنهاج ابن مالك وابن هشام المصري، وابن الحاجب النحوي، وأبي حيان الأندلسي - يظهر اختلافه عنهم جميعاً.

وأقرب ترتيب يمكن أن يصنّف ضمنه هو ما نقترح تسميته بمنهج اللف والنشر، بمعنى أن الأَبْذِي وتابعه ابن قاسم المالكي، يُجْمَل في حد بعض الأمور والمسائل النحوية، ثم يعود فينشرها إذا ما احتاج أن يعرف حدود هذه المسائل التي تضمنها النص الإجمالي الذي سبق، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً؛ ومما يدل على ذلك حديثه مثلاً عن أقسام الكلمة التي يجمّلها في الثلاثة المعروفة ثم يعود فينشرها معرّفاً أقسام الاسم ثم أقسام الفعل ثم أقسام الحرف، ثم تراه يذكر في أقسام الاسم مجمل أنواعه ثم يعود فينشرها ذاكراً أن من الاسم ما هو ظاهر وما هو مضمّر وما هو مُبْتَهَم.

ومن أمثلة تطبيقه لمنهج اللف والنشر كذلك تعريفه التنوين ثم عوده إلى نشر أقسامه المختلفة، وهكذا مما يظهر في كل ترتيب الكتاب. وقد فطن إلى شيء من ذلك ابن قاسم فأشار إليه في أكثر من موضع؛ يقول مثلاً (١٦) "ثم إنه لما عرّف مطلق الفعل أخذ في تعريف أنواعه".

والكتاب يتبنى المفهوم القديم لعلم النحو الذي يضم في بنيته المعرفية مسائل من علم الصرف، مما تعد من لوازم المعرفة النحوية في النظر العلمي القديم؛ كالحديث عن الثنية، وكيفيتها، والجمع وكيفيته، وهو ما تجد له نظائر في التأليف النحوية المختلفة في التراث العربي.

كما أنه لم يقف عند حدود المصطلحات النحوية وتعريفاتها، وإنما توسع فضم بعضاً من مسائل العلم من مثل حديثه عن شروط إعمال إذن، ومواضع استتار الضمير وجوباً، وشروط إعراب الأسماء الخمسة إلى غير ذلك، ولذلك سُمّي الكتاب باسم الحدود النحوية، وتابع ذلك الشارح فسمى شرحه باسم شرح الحدود النحوية. على أن ذلك لا يلغي انتهاء الكتاب في الأصل والشرح إلى قائمة مصنّفات المصطلح النحوي في العربية.

وسوف نعالج فيما يلي منهج الكتاب، وطريقة ابن قاسم في شرحه للأصل، والإجراءات التي اتبعها في شرحه على الأصل الذي خَلَفَهُ الأَبْذِي.

وقد اكتفى ابن قاسم المالكي (ت ٩٢٠هـ) في المقدمة التي صنعها لشرح على

الحدود النحوية للأبّدي المصري ت ٨٦٠ هـ ببيان غرضه من وراء ذلك الشرح، وبيان منهجه إجمالاً في العمل الذي قام به، قال: "فهذا شرح على كتاب الحدود [النحوية] للشيخ العلامة شهاب الدين الأبّدي، رحمه الله تعالى .. رجوت به إن شاء الله نفع المبتدي، وتذكرة المنتهي".

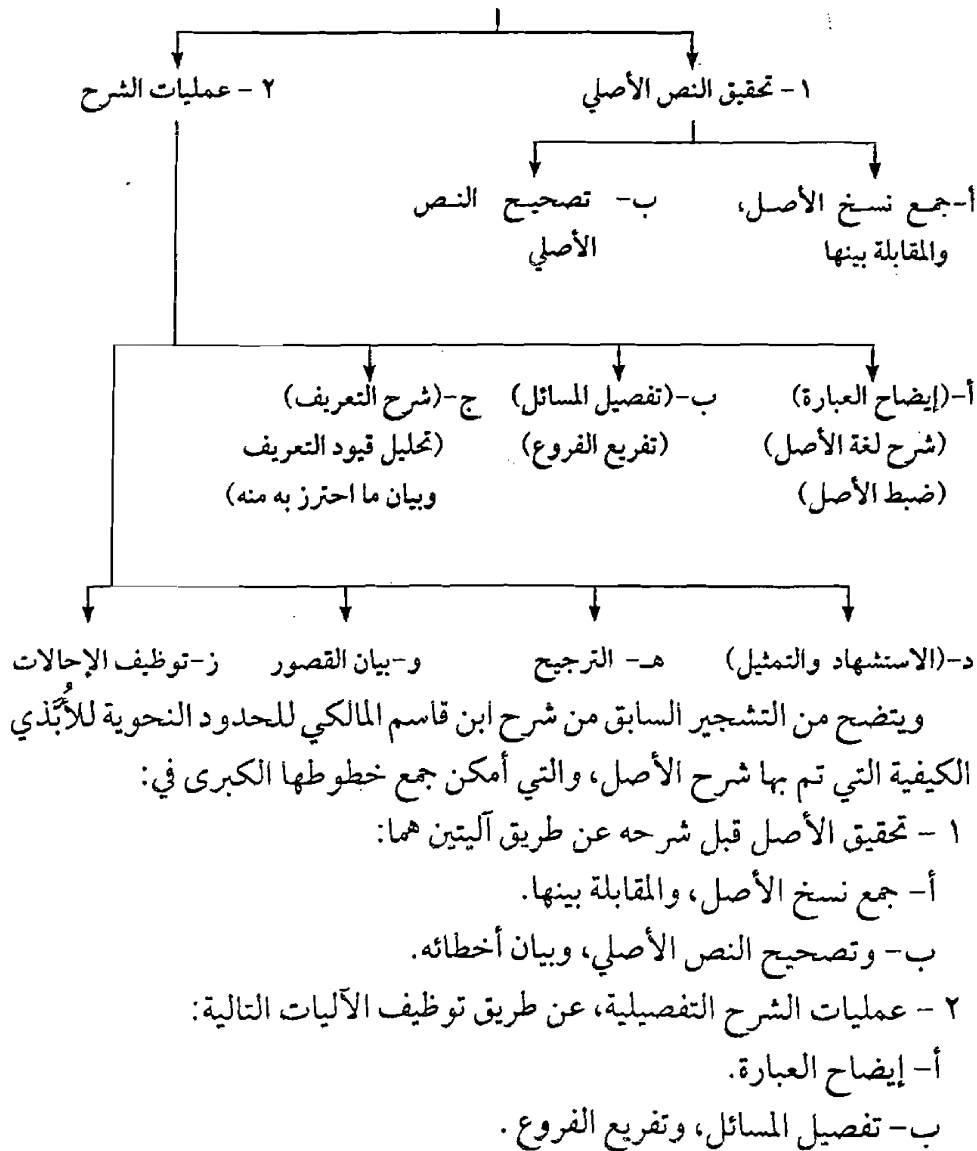
وقد ظهر في هذا النص القصير تداخل غايتين هما: الغاية التعليمية التي تَوَخّت نفع المبتدي، وتيسير أمر متعاطيه للنحو من بوابة بيان المصطلحات النحوية باعتبارها آلة ذلك العلم ومفتاح مغاليقه، والغاية العلمية التي تَوَخّت تذكرة المنتهي، وتقدير حقائق العلم المستنبطة من خلال التعريفات، وشروحها، وتحليل ما تحلت به من خصائص، والكشف عما أصابها من قصور.

ثم عرض ابن قاسم المالكي لإجراءات شرحه، والآليات التي طبقها في عملية شرحه لمتن الحدود النحوية للأبّدي فقال: "فهذا شرح على كتاب الحدود [النحوية] للشيخ العلامة شهاب الدين الأبّدي رحمه الله: يَحُلُّ ألفاظه، وَيُبَيِّنُ مراده... جانباً فيه التطويل الممل، والاختصار المخل".

وهذا الإجمال الذي أحاط ببيان عمله في الشرح اكتفى بذكر أصليين من الأصول المتبعة في عملية شروح المختصرات وهما: أصل حل الألفاظ، وأصل بيان المراد، وهما على إجمالهما يمكن أن ينضوي تحتها عند التفصيل بقية الإجراءات الشارحة التي سوف نجدها فيما يأتي من صفحات.

وقد أمكن من خلال دراسة الكتاب أن تظهر الآليات التالية، نرصدها إجمالاً في
المشجر التالي، ثم نعود، فنوضحها مُدَلِّلِينَ عليها بما توافر في شرح الرجل على النص
الأصلي للأبدي:

تقنيات شرح الحدود النحوية للأبدي
من خلال عمل ابن قاسم المالكي



ج- شرح التعريفات، وتحليل قيودها.

د- الاستشهاد والتمثيل.

هـ- الترجيح بين الآراء.

و- بيان قصور تعريفات الأصل.

ز- توظيف الإحالات.

وفيما يلي بيان هذه الآليات، مع التدليل عليها بما جاء في النص الشارح من عمل ابن قاسم المالكي:

أولاً- تحقيق الأصل قبل شرحه:

اعتمد الشارح طريقة منهجية مألوفة في التأليف القديم على تنوع فنونه، تمثلت في جمع النسخ والمقابلة بينها، واختيار أصح القراءات قبل الخوض في الشرح والبيان، باعتبار ذلك مقدمةً طبيعية لأي عمل علمي على العموم ولأي عمل علمي يتوخى شرح أصل من الأصول على وجه الخصوص، على ما تجده أمثلة في (مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين ص ٢٨) وتطبيقاً في (تراث المعاجم الفقهية في العربية: دراسة لغوية ص ١٥٠).

ومما يدل على صنيعة ذلك قوله في أثناء شرحه ما للاسم من خواص، يقول (م ٢٠ / ٥٨): "الاسم له خواص، تخصه من أوله، وخواص تخصه من وسطه، وخواص تخصه من آخره... فالذي: كذا وجدته فيما رأيته من النسخ، والصواب: فالتى". وقد تكرر ذلك منه بعد قليل من الموضوع السابق في أثناء شرح ما للاسم من خواص أيضاً (م ٢٠ / ٥٨) "والذي كذا رأيته والصواب: والتى".

وقد تكرر ذلك منه (انظر مثلاً م ٢١ / ٦٣): و(م ٤١ / ٨٢): خال والصواب: خالياً (وم ٤١ / ٨٣): "ومن التركيب كذا فيما رأيت من النسخ". وقد راجعت خمس نسخ خطية للحدود النحوية للأبدي، فوجدت ما وجد مما يؤكد حرصه على الأصل العلمي المعتبر المتمثل في جمع النسخ والمقابلة بين ما ورد فيها، قبل القدوم على تصحيح الأخطاء.

وفي الأمثلة السابقة تبين لنا أنه اعتمد خطوتين على طريق تحقيق النص الأصلي قبل شرحه هما:

- جمع نسخ الأصل، والمقابلة بينها.

- تصحيح ما قام الدليل على خطئه.

وقد مثلنا لهما معا فيما مر من أمثلة وضحت صنيعه.

ثانيا- عمليات الشرح التفصيلية:

وظَّف ابن قاسم المالكي عددًا من الآليات التي تضافرت على تقديم شرح وافٍ للكتاب الأصلي، وقد تمثلت هذه العمليات في آليات متنوعة فرضتها طبيعة الانتماء المعرفي للأصل موضع الشرح إلى علم النحو الذي يتطلب بيان التعريفات، وتقعيد القواعد، وتفصيل مسائلها، والاستشهاد عليها. وفيما يلي بيان تلك العمليات مع التدليل عليها من صنيع الشارح:

٢/ أ/ إيضاح العبارة:

إيضاح العبارة مبدأ عام في عمليات شروح المتون، أشار إليها غير شارح من صناع الشروح في التأليف النحوي على ما يظهر مثلاً في مقدمة ابن هشام لشرحه على كتابه شذور الذهب (ص ١٠) حيث يقرر أن قصد الشرح عادةً ما يكون متوجّهاً إلى إيضاح العبارة.

وقد تمثلت تطبيقات ذلك المنهج عند ابن قاسم المالكي في مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ١ - ضبط ما رأى أنه في حاجة إلى ضبط من الأصل أو الأمثلة.
- ٢ - شرح ما رأى أنه في حاجة إلى الشرح من لغة الأصل.
- ٣ - تميم ما أوجزه صاحب الأصل في عبارة كثيفة، أو أجهل بيانه في عبارة غامضة مُرَكَّزة.

والكتاب مليء بما يدل على صدق ما وقفنا عليه، فمن أمثلة لجوئه إلى ضبط ما رأى الحاجة إلى ضبطه، قوله: (م ٤٩ / ص ٩٢) معلقاً على قافية البيت التالي:

• واحذر إذا أعملتها أن تفصلاً .:

”بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون للفاعل، والمفعول محذوفاً، والألف للإطلاق؛ أي: احذر أن تفصلها” وهذه طريقة مستفادة من النحاة.

ومن أمثلة شرحه ما رأى أنه في حاجة إلى الشرح من لغة الأصل، أو أمثلة الشرح ما يلي: (م ١٧ / ص ٥٧): ”الزمان الماضي: وهو الزمان الذي قبل يومك”.

ومن مثل: (م ١٩ / ص ٥٨) "اسم فعل؛ كصه؛ بمعنى: اسكت". (وانظر أمثلة أخرى كثيرة لهاتين العمليتين فيما يلي: (م ١٩ / ص ٥٨) حيهل = أقبل؛ (م ٢٠ / ص ٦٠) تكسير = تغيير؛ (م ٢١ / ص ٦٥) فهلا سعيذاً = فهل أمرت سعيذاً؛ (م ٥٣ / ص ٩٦): الزمان = اليوم والليلة؛ (م ٥٨ / ص ١٠٢) أوه = أتوجع؛ (م ٥٨ / ص ١٠٢) نزال = انزل؛ (م ١٧ / ص ٥٧) وشكان = سرع؛ (م ١٧ / ص ٥٧) سرعان = سرع؛ (م ١٧ / ص ٥٧) هيهات = بعد.

أما ما جاء من أمثلة تهدف إلى تتميم ما جاء موجزاً في الأصل، مما توخى به الشارح بيان إجماله، وحل غامضه، فكثير جداً، من مثل:

(م ١ / ص ٤٩) حد النحو في الاصطلاح؛ أي: في اصطلاح النحاة؛ (م ١ / ص ٤٩): يعرف به؛ أي: بعلم النحو؛ (م ٨ / ص ٥٣): المبهم: المقصود به: الاسم الموصول؛ (م ١٩ / ص ٥٨) "وقبل نُوي التوكيد؛ أي: الخفيفة والثقيلة، إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة جداً منشورة في طول الكتاب وعرضه.

وقد تنوعت أشكال بيان الإجمال، وتوضيح المركز الغامض الذي جاء في النص مختصراً، حيث استعمل الشارح تفصيل المجمال عن طريق توضيحه بلغة أكثر تفصيلاً من مثل ما مربك، فبين المراد بالضمير في الأصل، ويشرحه بالظاهر من الأسماء ونحو ذلك.

وربما شرح هذا الإجمال عن طريق ذكر الأمثلة المفصلة لما جاء مجملاً من مثل: (م ١٥ / ص ٥٦) الخطاب: كَأَنْتِ وَأَنْتِ، والغيبة: كهو، وهما.

وربما استطرده بين مفرد كلمة ذكرت في الأصل مجموعة في مثل (م ٢٠ / ص ٥٩) خواص: جمع خاصة.

وربما كان البيان في التعليل لما أجمل في الأصل في مثل (م ٣٨ / ص ٨٠) في أثناء حديثه عن أسباب البناء على حركة، في البند الثاني يقول الأصل: "كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها كلام الابتداء، قال ابن قاسم: ولا يمكن الابتداء بالساكن.

وربما تمثل إيضاح العبارة في ذكر أنواع ما جاء مجملاً في مثل (م ٤٢ / ص ٨٤) الأسماء الخمسة في الأصل، قال في الشرح: وهي: أب، وأخ، وحم، وفم إن زالت منه الميم، وذو بمعنى صاحب.

ومن مثل (م ٥٥ / ص ٩٩) ذكر أنواع حروف العطف التي أجملها الأَبْذِي في قوله

الحروف، فقال في الشرح: والحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم بعد همزة التسوية أو همزة مغنية عن لفظ: «أي»، وأو، وبل، ولا، ولكن، وإما".
وهذا التنوع فرضته إرادتان هما: إرادة تحقيق البيان الذي تفرضه طبيعة التعرّض لعملٍ ما بالشرح؛ إذ الشرح عملية يتبعها صاحبها التوضيح لما أُبهم وغمض، والتفصيل لما جاء مجملًا مركزًا مكثفًا، وتفسير ما يمكن أن يحتمل أكثر من وجه هذا جانب. والجانب الثاني هو إرادة تفرضها طبيعة علم النحو التي تقتضي التعرّض بالإيضاح لأمر متنوع بطرق مختلفة مما مريبانه، والتمثيل عليه.

٢/ ب تفصيل المسائل و تفريع الفروع:

وهذا مبدأ آخر عام استعمله الشراح قبل ابن قاسم المالكي، وربما نصوا عليه في مقدمات ما تعاطوا من شروح لمتون أو مختصرات.

وتفصيل المسائل، وتفريع الفروع أمر تقتضيه طبيعة علم النحو، ولا سيما أنه علم يعني بالتقعيد، وبيان فروع المسألة، وقد أشار ابن هشام إلى هذا المبدأ في مقدمة شرحه على شذور الذهب (ص ١٠) فقال: إن من أهداف الشرح وطرق تحقيقه لف المباني، والأقسام، وتبويبها، وتنظيم القواعد، وهو ما ظهر جليًا في عمل ابن قاسم المالكي في شرحه على الحدود النحوية للأبّذي.

ويمكن استنباط الإجراءات التالية من عمل ابن قاسم الشراح وإجماله كما يلي:

١ - بيان ما يجمع الظواهر المفردة تحت قسم جامع، يلم شتات ما تنأثر منها.

٢ - ذكر ما نقص من أقسام فات الأصل ذكرها.

وفيهما يلي أمثلة تدل على صنيع ابن قاسم في شرحه:

في حديثه عن خواص الاسم اكتفى الأصل بإيراد مجموعة من الخواص التي تميز الاسم من غيره حسب موقعها أولًا، أو حشوًا، أو آخرًا، أو مما تلحقه مميزة له من قبل المعنى، ثم جاء الاختصار، فعلى حين اكتفى الأبّذي بذكر حروف الجر وحروف القسم، وهي منها والألف واللام التي للتعريف باعتبارها من علامات الاسم التي تدخل أوله، فإن ابن قاسم قد زاد عليها (م ٢٠ / ص ٦٠): أدوات النداء؛ ونواسخ الابتداء!

وفي حديث الأبّذي عن التنوين الخاص بالاسم ذكر أربعة أقسام هي: تنوين التنكير، وتنوين التمكين، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، فجاء ابن قاسم

واستكمل بقية أقسامه وهي تنوين الترثم، والغالي، ثم بين (م ٢٦ / ص ٦٩) أنها لا يختصان بالاسم وحده.

وفي هذا النموذج يتضح حرصه على جمع الظواهر، واستدراك النقص، ثم تبين الفروق.

وترى مثلاً آخر لذلك الحرص على جمع الشوارد في حيز المسألة التي يعالجها في حديثه عن شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة حسبما جاء في أصل الأَبْذِي؛ إذ يستدرك عليه مُعلِّلاً اكتفاء الأصل بذكر الخمسة فقط مع أن لها سادساً فيقول: (م ٤٢ / ص ٨٤) "وقال: الأسماء الخمسة؛ لأن الأفصح في الهن [وهي الاسم السادس منها] النقص؛ أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات "وهكذا في غير ما موضع من الشرح. ٢/ ج شرح التعريفات، وتحليل القيود:

وقد حرص ابن قاسم المالكي في شرحه على الحدود النحوية للأَبْذِي على إيضاح التعريفات التي ذكرها الأَبْذِي، وسار في إيضاحه هذا على منهج واضح لم يتخلف يمكن إجمال خطواته فيما يلي:

- ١ - إيضاح الغامض في تعريف الأصل.
- ٢ - بسط العبارة الموجزة أو المركزة في الأصل.
- ٣ - تحليل القيود المذكورة في التعريف في الأصل، وبيان فائدة كل قيد، وما جيء من أجله بعبارات من مثل: أخرج به، أو احتراز من، إلى آخره
- ٤ - التعليل للمذكور في تعريف الأصل، وبيان سبب اختيار كلمة بعينها من دون غيرها.

٥ - الاعتراض على بعض ما ورد في التعريفات من كلمات عند الحاجة.

ومن أمثلة ما بين منهجه في تحليل التعريفات وتوضيحها شرحه لمصطلح الكلمة (م ٢ / ص ٥٠) يقول الأَبْذِي: "الكلمة: لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد "حيث بين قيمة استعمال: لفظ، وما حققته للتعريف فقال: فخرج باللفظ: الخط والعقد، والإشارة والنسبة؛ بمعنى أن ذكر "لفظ" كان قيذا مانعا من تصور هذه الأربعة مع أنها دالة على معان - في إطار تصور مفهوم الكلمة. ثم بين ووضح الغموض في تعريف الأصل في "بالقوة" فقال: ودخل بالقوة: الضمير في نحو: أفعَل في الأمر، أو نفعل، فإنه كلمة بالقوة؛ أي: مع عدم ظهورها في الكلام. ثم رأى أن الأولى كان تقديم لفظ بالقوة أو بالفعل.

على لفظ دال فقال: "فكان الأحسن أن يقدم قوله بالقوة أو بالفعل على دال" ثم علل لاقتراحه فقال "لأن المراد أن الكلمة لفظ بالقوة أو بالفعل" في المثال اتضح ما أجملناه من خصائص تعامل ابن قاسم مع التعريفات و كيفية شرحه لها. والخطوات المتبعة في ذلك الباب .

ويتضح منهجه كذلك في المثال التالي الذي نختاره للتدليل على منهجه في شرح التعريفات، حيث جاء في الأصل في تعريف الفاعل (م ٤٧ / ص ٩٠) أنه: "ما أسند إليه فعل تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول" فجاء ابن قاسم المالكى وهو يشرح هذا التعريف فسار على الخطوات التي أجملناها سلفاً كما يلي:

١ - أوضح الغامض من ألفاظ التعريف، فشرح "ما" وقال: أي: اسم، والإيضاح ظاهر، فقد اختار الأَبْذِي لفظاً مبهماً هو الاسم الموصول: "ما" ربما لقلة حروفه، فأبان عن معناه ابن قاسم بذكر معناه، وأوضح المراد من "فارغ" فقال: "من الضمير".

٢ - كما ظهر بسطه للعبارة المركزة في نص الأصل في مثل زيادته لكلمة: "عليه" بعد مقدم؛ ليوضح أن من شروط الفاعل أن يتقدم فعله عليه، وهو ما جاء مكثفاً في نص الأصل

٣/ ٤ - ثم أخذ في بيان قيمة كل لفظ في الحد، وما أعطاه للتعريف، فذكر أن المسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه و المبتدأ، واسم كان، ثم قال: ومن أجل ذلك ذكر الفعل؛ إذ به خرج المبتدأ، ثم قال: "وبقيد التسماء" خرج اسم كان؛ لأن كان وأخواتها أفعال غير تامة، وبين أن ذكر التقدم أخرج ما تأخر الفعل عنه مما يعده البصريون جملة اسمية، وبين أن فائدة ذكر "غير مصوغ للمفعول" ليخرج النائب عن الفاعل.

وفي هذا البيان ما يحمل روحاً تحليلية لما ذكره صاحب الأصل من ألفاظ عرف بها مصطلح الفاعل.

٥ - ثم اعترض على اكتفاء صاحب الأصل في تعريفه الفاعل بأنه ما أسند إليه فعل تام فقط وعلل اعتراضه على الاكتفاء بهذا القيد وحده بأنه مفهم انحصار الفاعل في المُسند إليه فعل تام فقط، وليس كذلك؛ إذ يشاركه في ذلك ما أُسند إليه مصدر، واسم فاعل، والصفة المشبهة إلى غير ذلك مما يعمل فيرفع فاعلاً!

وقد اتبع ابن قاسم هذا المنهج في كل شروحه على التعريفات والحدود في الكتاب.

٢/ د الاستشهاد والتمثيل:

من المبادئ العامة في العلم عند المسلمين اقترانه بالدليل، وهو الشاهد في النحو العربي، ومن المبادئ العامة التي حرص الشراح عليها في شروحهم هي ذكر الشواهد عند تعرضهم للمختصرات بالشروح، أو تميمها إن اكتفى الأصل بالموضع فقط، وقد صنع ابن قاسم ذلك فاستشهد في شرحه على حد النحو للأبدي؛ لإقامة الدليل على صدق ما ورد من أحكام المسائل، ثم زاد فذكر أمثلة جاورت الشواهد بغرض التوضيح، وقد تنوعت مصادر ابن قاسم في شرحه، فشملت الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، والنثرية، وقد جاءت جميعاً من مألوف الشواهد المذكورة في الأدبيات النحوية التي سبقته أو لحقته، ويمكن التوقف أمام أنواع الشواهد كما يلي:

١ - شواهد القرآن الكريم:

استشهد ابن قاسم في أثناء شرحه للحدود النحوية بالقرآن الكريم بإحدى وعشرين آية كريمة، جاء تسع عشرة منها متواترة، واثنان منها شاذة، بيانها كما يلي:

سورة الفاتحة (١/٢) شاذة؛ وسورة البقرة (٢/٥١؛ ٩٦؛ ١٨٤)، وسورة آل عمران (٣/٦٢؛ ٩١)، وسورة الأنعام (٢/٢٧؛ ١٥٤)، [الأخيرة شاذة]، وسورة التوبة (٩/٦٩)، وسورة يوسف (١٢/٣؛ ٤؛ ٢٩)، وسورة الإسراء (١٧/٧٦؛ ٧١)، على قراءة ورش، وسورة طه (٢٠/٧٨)، وسورة النمل (٢٧/١٠)، وسورة العنكبوت (٢٩/٥١)، وسورة الأحزاب (٣٣/٣٧)، وسورة ص (٣٨/٢٦)، وسورة القمر (٥٤/١٢)، وسورة الزلزلة (٩٩/٧). وقد كان حريصاً على أن ينسب الآية إلى رب العزة سبحانه، ومن هنا تكررت عبارات من مثل: كقوله تعالى (م ١٨ / ص ٥٨؛ م ٢٠ / ص ٦٠) في قراءة بعضهم (م ٢٨ / ص ٧٢).

ويتبين أنه لجأ كذلك إلى غير قراءة حفص، فاستشهد بآية على قراءة ورش، وأشار إلى قراءة السبعة في بعض المواضع تدليلاً على اختياره كما في (م ٤٩ / ص ٩٣) وقد اتضح موقفه المُلغى للشاهد القرآني من أمرين ظهرا جيداً في أثناء شرحه وهما: اعتياده القرآن فيصلاً في اختياراته النحوية، ورَدُّه على الآراء التي يعترض عليها

وارتفاع نسبة ورود الشواهد القرآنية مقارنةً بغيرها .

٢ - شواهد الحديث النبوي الشريف:

استشهد ابن قاسم بحديثين شريفيين صحيحين في سياق تعرضه لمسائل نحوية، مما يؤكد ارتفاع نسبة المجيزين الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو العربي، وقد بدا واضحاً النص على كون المستشهد به حديثاً بعبارات من مثل: قوله (ع) (م ٢٠ / ص ٦٠)؛ (م ٦٤ / ص ١٠٨).

٣ - الشواهد الشعرية:

و استشهد الشارح بعدد من الشواهد الشعرية، اتسمت جميعاً بانتمائها إلى عصور الاحتجاج اللغوي، وبيانها كما يلي:

١ - قافية إسلامية لقتيلة بنت النضر بن الحارث.

٢ - قافية أموية للفرزدق.

٣ - قافيتان عاترتا النسبة، لكنهما مما تواتر ذكره في الكتب النحوية.

وقد أكد هذا الشرح في باب الاستشهاد بالشعر ظاهرةً كنا لمسناها سلفاً في غير هذا السياق، ألا وهي إسهام المرأة في الدرس اللغوي العربي من خلال اعتماد أشعارها ضمن قوائم الشواهد النحوية واللغوية؛ وهو الأمر الذي ظل بارزاً في التأليف النحوي المتأخر، كذلك مما يؤكد بيت قتيلة بنت النضر هنا.

أضف إلى ذلك ظهور سمة أخرى ميزت التأليف النحوي المتأخر على وجه خاص، وهي اعتماد المنظومات في علم النحو بجانب المصنفات المنثورة، وقد تداخل الجانبان هنا، فعلى الرغم من أن شرح ابن قاسم المالكي من المؤلفات المنثورة فإنه لجأ إلى ذكر بعض الأبيات الشعرية التي لخصت بعضاً من المسائل النحوية جرياً على عادة التأليف النحوي المتأخر للغرض نفسه الذي ظهرت من أجله المنظومات وهو التيسير على متعاطي هذا العلم، حيث ذكر الشارح تبعاً للأصل ثمانية أبيات في موضعين، لا لغرض الاستشهاد، أو التمثيل، وإنما بغرض جمع الشروط، وتيسيرها للحفظ؛ ذلك أنه مما شاع واشتهر كون ظهور النظم في المجال النحوي أو غيره إنما كان بهدف تيسير حفظ معلوماته. ومثاله، وهو ما أدركه ابن قاسم عندما قال (م ٤٦ / ص ٨٩): "لأن ذكر التسع منظومةً يقرَّب فهمها".

٤ - المأثورات النثرية:

واستشهد ابن قاسم بشواهد نثرية، وقد اشتهر في التأليف النحوي التعبير عن الشواهد النثرية من غير الكتاب والسنة تسميتها باسم: أقوال العرب، وقد جاءت بعض من هذه الأقوال التي تتردد في المصنفات النحوية عنده من مثل قوله في الاستشهاد على حذف الفاعل لغرض لفظي (م ٤٨ / ص ٩١)؛ "نحو قولهم: من طابت سريرته مُجِدت سيرته".

٢/ هـ الترجيح بين الآراء:

كان مما اعتمده ابن قاسم المالكي في شرحه ذكر الآراء المختلفة، والترجيح بينها، واختيار ما يراه قوي الدليل، قد تظاهرت الشواهد على تقدمه على غيره من الآراء، وقد اقتضت هذه السمة الرجوع إلى كثير من المصادر النحوية التي سبقته، مشيرًا إليها، ومعتزًا على ما لا يراه من آرائها. وقبل الخوض في بيان طريقته في الترجيح بين الآراء، نذكر أنه اعتمد في بناء شرحه على منهج شاع جدًا في التأليف النحوية المتأخرة، وهو منهج الوجادة، أو النقل المباشر من الكتب والمصنفات التي سبقته، ولم يرد في الكتب ما يشير إلى أنه اعتمد طرقًا أخرى من طرق تحمل العلم وروايته. وكانت مصادره النحوية هي كما يلي، وقد ترك ذكرها مكثفًا بنسبة كثير من الآراء إلى أصحابها، وقد تمكنا من معرفة المصادر التي لجأ إليها ونحن نحقق نص شرحه على الحدود النحوية للأبدي:

- ١ - سيبويه ١٨٠ هـ (م ٦٢ / ص ١٠٧)، وانظر: (الكتاب ٢ / ١٨٣).
- ٢ - الحريري ٥١٦ هـ (م ٤٥ / ص ٨٧)، وانظر: شرح (المقامات) ٤٧٣ / ١.
- ٣ - الزمخشري ٥٣٨ هـ ذكره باسم صاحب الفصل (م ٦٦ / ص ١١٠) وانظر: (الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٦٢، وابن يعيش ١ / ٢١). ونقل عنه من غير عزو في (م ٣٤ / ص ٧٦)، وانظر: (الكشاف ١ / ١٠٧).
- ٤ - ابن الحاجب ٦٤٦ هـ (م ١١ / ص ٥٤)؛ م ٢٧ ص ٧٠، وانظر: (شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٥)؛ ٢٣٤ / ٣.
- ٥ - ابن مالك ٦٧٢ هـ (م ٣٤ / ص ٨٢؛ م ٥٥ / ص ٩٩) وانظر (شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٦؛ و ٣ / ١٢٢٦)، وانظر رأيًا عنه من غير عزو في (م ٣٤ / ص ٧٧)، وانظر: الرضي ٤٠١ / ٢؛ و (م ٥١ / ص ٩٤) كما في المساعد ١ / ٢٠٤.

٦ - ابن هشام ٧٦١هـ (٢/ ٥٠م؛ ٢٧/ ص ٧٠)، وانظر: (شرح شذور الذهب ١١، وشرح القطر ١٣؛ وشرح الشذور ٣٤). وقد نقل عنه من غير نسبة كذلك في (م ٢٥/ ص ٦٨)، وانظر: أوضحه ١٣/ ١، وكذلك في م ٧١؛ ٧٢؛ ٧٣ ص ١١١؛ ١١٢، وانظر: المغني ٢/ ٤٣٧.

٧ - كما ذكر ابن قاسم عددًا من الآراء من غير عزوها إلى أصحابها، وقد أمكن للبحث أن يقف على نسبتها كما يلي:

١ - رأي للكسائي ١٨٩هـ (انظر: (م ٤٩/ ص ٩٢)؛ حيث نقل عنه تجويزه الفصل بين المتضايين في النثر، وانظر: (المساعد ٢/ ٣٦٩).

٢ - رأي لأبي زيد الأنصاري ٢١٥هـ (انظر: (م ٤٥/ ص ٨٧)؛ حيث نقل عنه تجويزه تشنية سواء على "سواءين".

٣ - رأي لابن كيسان ٣٢٠هـ (انظر: (م ٥٥/ ص ٩٩) في نفيه أن تكون إما حرف عطف، وانظر: (المساعد ٢/ ٤٤١).

٤ - رأي لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ (انظر: (م ٥٥/ ص ٩٩)؛ حيث نقل عنه رفضه أن تكون إما من حروف العطف، كما في الإيضاح العضدي ٢٨.

٥ - رأي لابن عقيل ٧٦٩هـ (انظر: (م ٢/ ص ٥٠)؛ حيث استفاد ابن قاسم قيد بالوضع من ابن عقيل في المساعد ١/ ٤.

ويتضح من خلال الكتاب أن ابن قاسم يميل نحو المدرسة البصرية، ربما تبعًا للنص الذي بنى تعريفات المصطلحات على آراء البصريين، كما يظهر مثلاً في (م ٤٧/ ص ٩٠) حيث نص في التعريف على قيد تقدم الفعل على فاعله، وهو قيد من اشتراطات البصريين وحدهم؛ كما ظهر كذلك في القول بأن المصدر هو أصل الاشتقاق كما في (م ٤٦/ ص ٨٨) خلافاً للكوفيين! وكما يظهر في وضع ألقاب للإعراب وأخرى للبناء. والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع ذلك لم يتنكر لبقية الآراء؛ فقد جمع آراء كثيرة بصرية وكوفية وغير ذلك مما تجده أمثلة في تسمية للمضمر باسم الضمير، وهي تسمية بصرية، وباسم الكناية وهي تسمية كوفية (كما في م ١٥/ ص ٥٦)، كما ذكر الكوفيين في (م ٤٥/ ص ٨٦) إلى غير ذلك من المواضع التي نقل فيها عن أئمة المدارس النحوية المختلفة: بصرية وكوفية، ومصرية، وأندلسية، وبغدادية، كما سبق وظهر لنا من خلال المصادر التي اعتمدها، ونقل منها.

ولم يقف ابن قاسم عند حدود النقل عن المصادر المختلفة، وإنما كان كثيرًا ما يتداخل، فيختار رأيًا ويقدمه، ويرجح رأيًا على آخر، والأمثلة على ذلك متوافرة في الشرح.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

• رأيه في أن أقسام الكلمة ثلاثة لا رابع لها مدللًا على الحصر في الثلاثة بدليلين هما: دليل المعنى، ودليل الاستقراء (كما في م ٧/ ص ٥٣).
• وترجيحه لتعريف العامل بأنه: ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أودعا الواضع إلى ذلك (م ٢٧/ ص ٧٠).

• ترجيحه لإلغاء عمل إذن إذا فصل بينها وبين مضارعها بلا النافية، اعتمادًا على قراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٧٦]، وقد تنوعت العبارات الدالة عنده على الترجيح، من مثل: "وكان الأحسن م ٢١/ ص ٦٥؛ والأولى م ٢٧/ ص ٧١؛ وهو أجود م ٤٩/ ص ٩٣؛ إلى آخره.
وربما رفض بعضا من الآراء بقوله: "وليس كذلك" (م ٢٧/ ص ٧٦)، وقوله "ولا ... على الأصح" (م ٤٥/ ص ٩٢).

وربما نص على الخلاف من غير ترجيح بين الآراء المختلف حولها في مثل قوله:
• وهل زمنهما واحد (يقصد السين وسوف) أو سوف أوسع؟ فيه خلاف النحويين، (م ٢١/ ص ٦٤)، وكذلك نقله الخلاف في التعريف بالنداء المعين، يقول م ٦٢/ ص ١٠٧: "وفيه اختلافات كثيرة".

٢/ و بيان قصور تعريفات الأصل:

لم يكن عمل ابن قاسم المالكي متوفقًا عند حدود الشرح للنص الأصلي الذي خلفه شهاب الدين الألبدي ٨٦٠ هـ بالإجراءات والآليات التي أشرنا إليها فيما مر وسبق، ولكنه أضاف بعدًا جديدًا في بيان قصور ما رآه قاصرًا من تعريفات الأصل، معللاً رأيه في الأحيان كلها، ومظهرًا أسباب ما يراه من قصور، ومقترحًا ما يعالج هذا القصور في التعريفات، وهو ما يؤكد تقدم صناعة الحدود والتعريفات عند العلماء المسلمين، وقد كان لاستثمار المعرفة المنطقية أثرها في قياس كمال التعريفات وجودتها، أو في بيان قصور بعضها وتخلفه عن الاشتراطات المستقرة في باب التعريفات عند المناطق، ولذلك رأينا إشارات ونقولاً وتفريقًا بين بعض المصطلحات المنطقية ذكرها

ابن قاسم المالكي للتدليل على ما يراه ويقرره.
ومن أمثلة اعتماده المعلومات المنطقية في بيان ما أراده، قوله في (م ١٣ / ص ٥٥):
"إن الحدود لبيان الماهية". وهو ما أكده علماء المنطق على ما جاء مثلاً في تحرير القواعد
المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (ص ٧٨).

ومن مثل تفريقه بين الحدود الخاصة في (م ٢٠ / ص ٥٩) بقوله: "إن الحد مُطَرِّدٌ
ومنعكس" ونحو ذلك، وقد كان لتحكيم هذه المعرفة المنطقية أثرها في بيان قصور
بعض التعريفات في الأصل التي نص عليها الشارح، واقترح لها ما يوارى قصورها
كما قدمنا. والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب:

• يقول ابن قاسم في بيان تقصير الأَبْذِي في تعريف حد الحرف (م ١٣ / ص ٥٥)
الذي هو كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، ولكن تدل عليه في غيرها بعد أن فرغ
من شرحه: "وفي إتيانه بلفظ "كل" هاهنا نظر؛ لأن الحدود لبيان الماهية، وكل لضبط
الأفراد".!

• ويقول في التعليق على تعريف الأَبْذِي للفاعل (م ٤٧ / ص ٩٠)؛ إذ يذكر:
"أنه ما أسند إليه فعل تام...": "لكن في عبارته قصور، لإفهامها انحصار الفاعل
في المسند إليه الفعل، وليس كذلك"! إلى غير ذلك من المواضع التي يكشف فيها عن
قصور في النص الأصلي للأَبْذِي.

• وهو -والحق يقال- لا يسرع باتهام الأصل بالقصور أو النقص، إلا بعد استنفاد
الأعذار التي يمكن أن يعتذر بها عما وجدته مما هو أدخل في القصور أو النقص؛ ومن
أمثلة ذلك، ضبطه للفعل: "تفصلاً" في البيت التالي:
- واحذر إذا أعملتها أن تفصلاً.

بالبناء للمجهول فيقول (م ٤٩ / ص ٩١-٩٢) "بالبناء للمفعول. ويحتمل أن
يكون للفاعل والمفعول محذوفاً، واللام للإطلاق؛ أي: احذر أن تفصلها".
• ويقول في تعريف حد الكلمة م ٢ / ص ٥٠ "والواجب أن يزيد بالوضع"!

٢/ ز توظيف الإحالات

كان مما قَدَّم به ابن قاسم المالكي في بيان منهجه في شرح الحدود النحوية للأَبْذِي
أن قال: "وجانبت فيه التطويل المُلِمَل...؛ قصدًا إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وحذرًا
من عدم الإقبال عليه بالعزم". ولم يكشف ابن قاسم عن آليات تحقيق هذا الذي
وعد به، ووفى.

ويظهر من دراسة الكتاب / الشرح أنه لجأ إلى ما نسميه تقنية الإحالات بنوعيتها الأمامي ؛ الذي يذكر فيه الشارح في موضع من أول الكتاب أنه سيرجئه إلى موضع في آخره، أو الخلفي الذي يظهر في توفية مسألة ما حقها في أول الكتاب ثم يأتي ذكر لها في آخره، فإردنا الشارح إلى أول الكتاب، لئلا يكرّر كلاماً سبق أن أورده.

وقد حققت هذه الإحالات بنوعيتها هدفين أساسيين سعى الشارح إليهما

وهما:

- تحقيق تماسك الكتاب، وترابط أجزائه.

- ومنع التطويل عن طريق منع التكرار.

وقد أظهرت هذه الإحالات أمراً آخر فيما يبدو؛ وهو أن الشارح شرح الأصل دفعة واحدة؛ تتجلى هذه المسألة من أنه لم يُجَلِّ مرة إلى مجهول؛ بمعنى أن كل إحالاته كانت منضبطة.

ومن أمثلة الإحالات الأمامية:

• قوله في أثناء حديثه عن التنوين؛ علامة من علامات الأسماء، قال عن أقسامه المختصة بالأسماء (م ٢٠ / ص ٦١) "كما سيصرّح به"، ولما كان ثمة فقرة لأقسام التنوين ستأتي فيما بعد أحال عليها، وتحققت إحالته في (أقسام التنوين) (م ٢٦ / ص ٦٩).

• وإحالاته في سياق حديثه عن علامات الاسم في المعنى في علامة كونه مجموعاً (م ٢٠ / ص ٦٢) قال: كما سيأتي، وقد تحققت الإحالة في أثناء حديثه عن حد الجمع فيما بعد كما في (م ٣٩؛ ٤٠؛ ٤١) (ص ٨١-٨٣).

وكذلك فعل فيما سبق أن عرض له ثم دعت الحاجة إلى ذكره في مواضع تالية بما يسمى الإحالات الخلفية، ومن أمثلتها:

• قوله في أثناء شرحه لحد اللفظ (م ٥ / ص ٥٢) "علم مما قدمته" وكان قد سبق الحديث عما أحال إليه في (م ٢ / ص ٥٠).

• قوله في سياق شرحه عن علامة كون الاسم مفعولاً، وهي من علامات المعنى، ولا يخبر عن الاسم لما تقدم "سبق في (م ٢٠ / ص ٦٠) في أول الفقرة.

• وقوله عن جمع صيغة منتهى الجموع في الممنوع من الصرف (م ٤٦ / ص ٨٩)
"كما علم في موضعه" وكان قد سبق الحديث إليه في حد جمع التكسير (م ٣٩ /
ص ٨١).

• وقوله في (م ٥٦ / ص ١٠٠) (كما تقدم) وكان تقدم في (م ٥٤ / ص ٩٨) وانظر:
كذلك (م ٤٦ / ص ٩٠).

وبعد فقد كان ابن قاسم دقيقاً في شرحه للحدود النحوية للأبْذِي، مثلاً جيداً
لتطور التأليف في المعجم الاصطلاحي الخاص بعلم النحو كما ظهر ذلك الانتماء
المعرفي من أول حد تعرض لشرحه عندما جاء عند الأبْذِي (م ١ / ص ٤٩) "حد
النحو في الاصطلاح" فشرحه ابن قاسم باصطلاح النحويين!
ثم أظهر براعة في محاكاة التعريفات على اشتراطات المنطقة فيما عقده في كتبهم
لهذا الأمر، وأظهر ما فيها من نقص.

كما ظهر اطلاعه وإلمامه بالمكتبة النحوية السابقة عليه على اختلاف المدارس
المتنمية إليها، مما يمكن أن يقرر معه أن شرح ابن قاسم المالكي لكتاب الحدود
النحوية للأبْذِي إضافة حقيقية لتراث الحدود النحوية في العربية.

وفي النهاية فإنه بالإمكان أن يصنّف شرح ابن قاسم المالكي للحدود النحوية
للأبْذِي تحت ما يسمّى بالشرح الممزوج، وهو ما لا ينفصل فيه المتن عن شرحه، وإنما
يتمازجان ويتداخلان، يقول الدكتور محمد لطفي الصباغ في مقاله (المناهج والأطر
التأليفية في تراثنا) (ص ١١٣) عن الشروح وأنواعها: إن منها "الشرح الممزوج...
وفيه يدمج الشارح المتن بكلامه ويمزجها، ويؤلف منهما كتابه، ويميز بين المتن
والشرح بوضع المتن بين الأهلة (الأقواس)، وبوضع خط فوق كلام المتن".

ونضيف: وهو ما ظهر في شرح الحدود النحوية للأبْذِي، لابن قاسم أوبكتابة
المتن بمداد من لون مخالف، غالباً ما يكون بالأحمر، للون الشرح، ثم يقول عن هذه
الطريقة التي سماها بالشرح الممزوج: "وهذه طريقة أكثر الشراح المتأخرين من
المحققين".

رفع
عبد الرحمن بن أبي بكر
أبو بكر بن أبي بكر

توثيق نسبة الكتاب ومنهج تحقيقه

وصل إلينا كتاب شرح الحدود النحوية لابن قاسم المالكي ٩٢٠ هـ، وقد ذكره منسوباً إلى صاحبه بعض من ترجم له من أصحاب كتب التراجم والطبقات والبيليوجرافيا العربية من مثل: القرافي في توشيح الديباج ص ١١٦، والتنبكتي في كتابه نيل الابتهاج ص ٢٦٢، كما ذكره إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، ورضا كحالة في معجم المؤلفين (٣) ١٨٦/٥.

كما أن النسخة الخطية التي وصلت إلينا واضحة على صفحة عنوانها تماماً (كتاب شرح حدود الأئدي، للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن بن قاسم المالكي رحمه الله)، وهي النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٥٠/ نحو في خمس عشرة ورقة، في كل صفحة ما يقارب خمسة وعشرين سطراً.

وقد كتبت الحدود (أو أصل كتاب الأئدي) بمداد أحمر، والتعريفات أو الشروح عليه بمداد أسود، وخطها نسخي عادي.

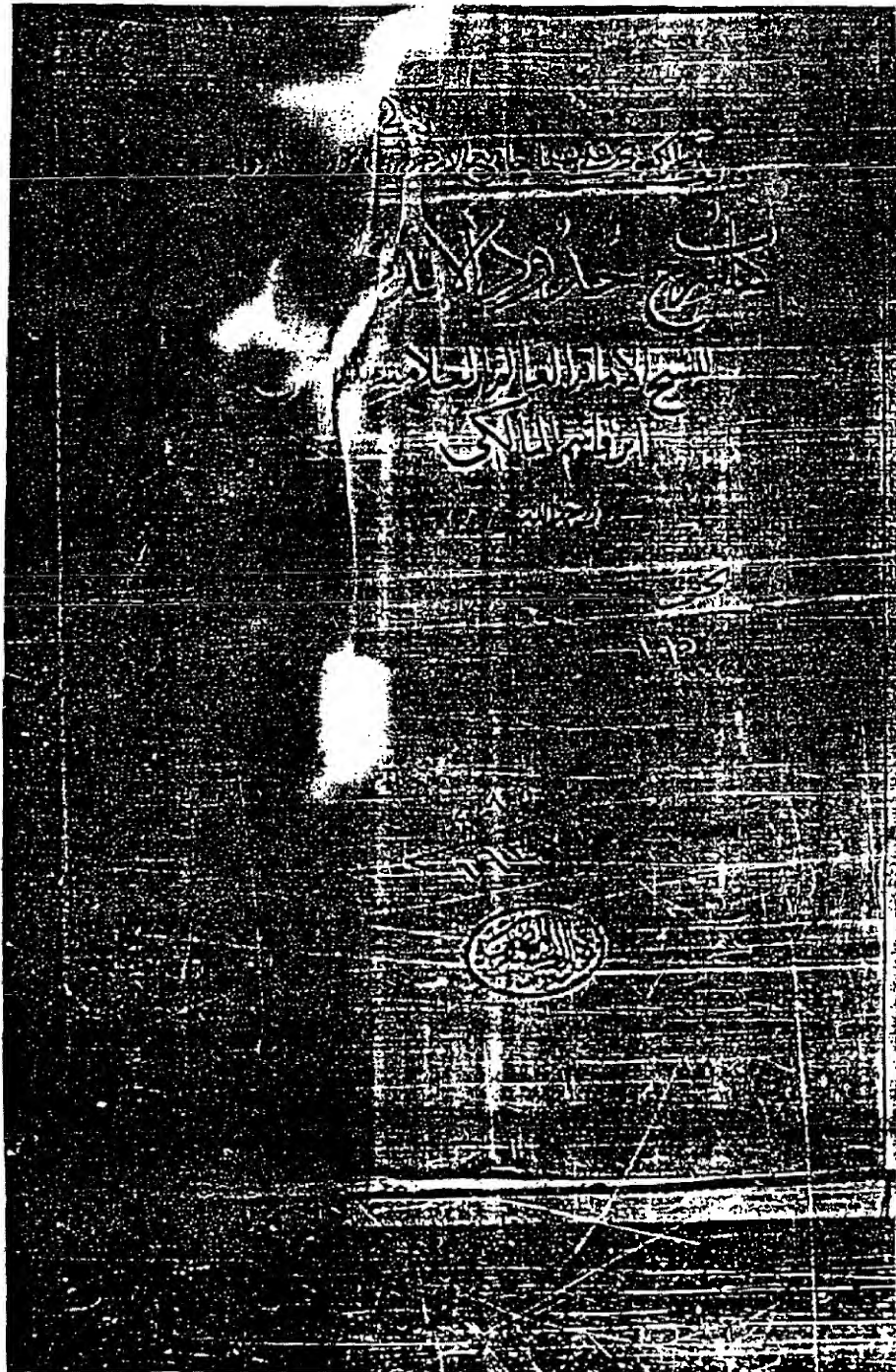
وقد تميزت بوضع تعقيية في آخر كل صفحة على اليمين، وهي طريقة قديمة لحفظ ترتيب الأوراق من الاختلال والاختلاط.

وقد حرص ناسخها على تناسق الهوامش وإن اقتضى ذلك تقسيم بعض الكلمات التي يضيق عنها الهامش على سطرين، بمعنى أنه كتب مثلاً كلمة (مشابهتها) هكذا (مشا) في آخر سطر ثم أكمل بقيتها في أول سطر جديد؛ حفاظاً منه على جمال الهامش. كما حرص ناسخها على تسهيل الهمزة دائماً، وكتابتها في وسط الكلمة وأو دائماً وقد وقع فيها كثير من التصحيف والتحريف، وعلى النسخة عبارة "وقف محمد الكفوي على علماء الجامع الأزهر لله تعالى برؤاقي الأزوام". وقد تكررت العبارة على كل لوحة من لوحات النسخة.

وهي من نسخ حجازي بن الحاج عمر النهواني، في يوم الأربعاء الثالث من شهر رمضان المعظم سنة ثمانين وتسعمائة.

وعليها تمليك للشيخ عبد الباسط بن محمد الفرضي. وقد كتب في آخرها أنها قوبلت، مما يعني أن ثمة نسخة أخرى كانت موجودة وقابلها ناسخها بها!

- وسوف ننتهج في إخراجها الخطوات التالية:
- ١ - كتابته وفق القواعد الإملائية المألوفة لنا اليوم .
 - ٢ - مقابلة النص على أصله؛ حدود الأبدي .
 - ٣ - عرض الشروح على مؤلفات الحدود النحوية، ثم على عدد من معاجم مصطلحات العامة في العربية، ثم على عدد من المؤلفات النحوية، ولا سيما ما ثبت لنا أنها من مصادر ابن قاسم المالكي .
 - ٤ - عرض النقول على مصادرها الأصلية التي نقل منها صاحب الشرح .
 - ٥ - تخريج الشواهد المختلفة من المصادر الأصلية، مع الترجمة للأعلام الواردة في الكتاب .
 - ٦ - صنع الفهارس الفنية المختلفة .
 - ٧ - وقد حافظنا على ما جاء مميزاً في الأصل المحفوظ وكان مكتوباً بمدادٍ أحمر، فكتبناه هنا بخط أسود مثقل، لندل على طريقة ابن قاسم المالكي في شرحه للأصل؛ حدود الأبدي، وهي ما سميناهم بطريقة الشرح الممزوج. وما لم يميزه ويكتبه بمدادٍ أحمر، لم نثقل سواده، مجاراةً للأصل المخطوط .
 - ٨ - وغرضنا من كل ذلك وغيره إخراج نص الكتاب في أصح صورة ممكنة إن شاء الله تعالى .



الصفحة الأولى من المخطوطة

رفع
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

شرح حدود الأُبْذِي

للإمام ابن قاسم المالكي
(المتوفى ٩٢٠هـ)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة، قدوة العلماء الأعلام، وحيث دهره، وفريد عصره، عبد الرحمن بن زين الدين بن محمد بن محمد الجلال، جلال الدين بن قاسم المالكي، تغمده الله برحمته، ونفع بعلمه وبركته: الحمد لله رافع قدر من نصب نفسه لعبادته، وخافض من تجافى عن طاعته وديانته، والصلاة والسلام على من خُصَّ بأكمل الفصاحة، وأعطى جوامع الكلم وغايته، وعلى آله وأصحابه الخائزين قصب السبق في البلاغة بميدان البراعة، الهادين إلى طريق الحق بأوجز العبارة، وبعد...

فهذا شرح على كتاب "الحدود" للشيخ العلامة؛ شهاب الدين الألبدي، رحمه الله تعالى، يحل ألفاظه، ويبين مراده، ويوضح مشكله، ويفتح مغالقه - سألني فيه بعض الأعزة عليّ، فلم يسعني مخالفته، ورجوت به إن شاء الله نفع المبتدي، وتذكرة المنتهي، وجانبته فيه التطويل الممل والاختصار المخل؛ قصداً إلى سرعة وصوله إلى الفهم؛ وحذراً من عدم الإقبال عليه بالعزم، وبالله أستعين، وعليه أتوكل.

قال المصنف، رحمه الله، مبتدئاً بحمد النحو؛ ليكون طالبه على بصيرة:

١ - (حد النحو في اللغة وفي الاصطلاح)؛ أي: اصطلاح النحاة.
(عِلْمٌ)؛ أي: مَلَكَةٌ يُقَدَّرُ به على إدراكات جزئية. وبيانه: أن واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول مُسْتَنْبَطَةٌ من استقراء كلام العرب، يُخْصَلُ من إدراكها وممارستها قُوَّةٌ؛ أي: مَلَكَةٌ نَتَمَكَّنُ من استحضارها، وتحصيلها متى أريد، وهي العلم، ويجوز أن يريد بالعلم: نفس القواعد والأصول؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاة للمعنى. ثم المعرفة^(١) تقال لإدراك الجزئيات؛ كالفاعل، والعلم لإدراك الكليات والجزئيات، فلذلك قال:

(يُعْرَفُ به)؛ أي: بعلم النحو، (أحوالُ أبنية الكلم العربية، إفراداً وتركيباً، وبناءً) أي: في الإفراد، والتركيب والبناء، فدخل في قوله: علم: كل عِلْمٍ، وخرج بقوله يُعْرَفُ به أحوال أبنية الكلم: ما عدا التصريف، وبقوله: إفراداً وتركيباً إلى آخره: عِلْمُ التصريف؛ إذ هو العلم بأحوال الكلم مما بحروفها من أصالية، وزيادة، وصحة، وإعلال، وشبه ذلك. والمراد بأحوال الكلم: أحكامها في ذواتها، أو فيما يُعْرَضُ لها بالتركيب من الكيفية، والتقديم، والتأخير. وقيد العلم بالعربية؛ لأنه لا يُعرف به أحوال^(١٢) غيرها.

ثم حدّ الكلمة قبل الكلام؛ لأن المفرد يقدّم على المُرَكَّب وضعاً، فيقدّم عليه طبعاً فقال:

١ - حدود الألفي م ١/، والتلمساني ٣٦٥، وحدود النحو الفاكهي ٥٤، والتذيل والتكميل ١/ ١٤، والمقرب ١/ ٤٥، والمرادي ١/ ٢٦٥، والتوقيف للمناوي (حمدان) ٣٢٢، والتعريفات ٣٠٨ فقرة ١٥٤١.

(١) انظر: الكليات ٨٢٤؛ ٨٦٨ وفيه "المعرفة تقال لإدراك الجزئي ... والعلم لإدراك الكلي".

٢- (حدُّ الكلمة: لفظٌ دالٌّ بالقوة، أو بالفعل على معنى مفرد): فخرج باللفظ الخط، والعقد^(١)، والإشارة، والنصب^(٢)].^(٣) وبالذال: المهمل، وبالمفرد: الدال على معنى مركب كلاً ما كان، أو غيره. ودخل بالقوة: الضمير في نحو افعل [في] الأمر، أو نفعل؛ فإنه كلمة بالقوة، فكان الأحسن أن يُقدَّم قوله: "بالقوة أو بالفعل" على "دال"؛ لأن المراد: أن الكلمة لفظ بالقوة، أو بالفعل.

والمراد بالمعنى أعم من أن يكون لفظاً وغيره؛ لتدخل الكلمات التي مدلولها ألفاظ؛ كالاسم، والفعل، والحرف - فإنها وُضعت لمثل: زيد، والرجل، وضرب، وقد، فهي معانٍ لها.

وبالمعنى المفرد: ما لا يدل جزء لفظه على جزئية معنى؛ كمعنى زيد بخلاف معنى غلام زيد، وكان الواجب أن يزيد "بالوضع" بعد قوله: مفرد؛ ليخرج ما دلَّ بالعقل^(٤) كدلالة اللفظ على حياة اللفظ. فإن قلت: سكت ابن هشام^(٥) عن الوضع، فقال: "الكلمة قول مفرد"^(٥) قلت: إنما استغنى عن ذكره؛ لأنه جعل الجنس القول، وهو خاصٌّ بالموضوع، فلم يَخْتِجْ إلى ذكره والمصنّف جعله اللفظ، وهو أعمُّ من الموضوع، فاحتاج إلى ذكره.

٢- حدود النحو للأبدي م ٢ /، والتلمساني ٣٦٥، والتذيل والتكميل ٢٠ / ١، والإرشاد ٧٠، والرضي على الكافية (يوسف حسن عمر) ١٩ / ١، والمصباح في النحو ٥١، والتعريفات ٢٣٨ فقرة (١١٨٨)، والتوقيف ٢٨٣، والكلبيات ٥٦٢.

(١) نوع من الحساب تستخدم فيه الأصابع بانثناءات معينة كما في البيان والتبيين ١ / ٦٦.
(٢) في خ النصب! والنسبة ما يلبس الشيء من حال، وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيئة بغير اليد، كما في البيان والتبيين ١ / ٦٦.

(٣) ممن زاد قيد الوضع في حده الكلمة ابن عقيل في المساعد ١ / ٤ فقال: "الكلمة: لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً وتقديراً".

(٤) هو أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام المصري الأنصاري، نحوي ذائع الصيت ولد سنة ٧٠٨ هـ وتوفي سنة ٧٦١ هـ. وانظر في ترجمته: البغية ٦٨ / ٢ (١٤٥٧) والأعلام ٢٩١ / ٤.

(٥) بالنص في شرح شذور الذهب لابن هشام ١١ وشرح فطر الندي ١٣ وانظر: أوضح المالك ١٢ / ١.

٣ - (حد الكلام: ما تَضَمَّن من الكَلِم)؛ أي كلمتان فصاعداً تَضَمَّتَا (إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته): فخرج المفرد، والمركَّب غير الإسنادي من التقيدي^(١)، والمزجي، والإضافي، والإسنادي غير المفيد؛ كقولك: السماء فوقنا، والنار حارة؛ إذ المراد بالمفيد: ما يُحْصَل به للسامع فائدة لم تكن عنده، وهذا معلوم لكل أحد. وغير المقصود؛ كالصادر من النائم؛ والمقصود لا لذاته: كصلة الموصول؛ نحو: جاء الذي قام أبوه؛ لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول.

٤ - (حدُّ الكَلِم: ما ترَكَّب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لم يُفَد، فهو أعم من الكلام): يعني من وجه؛ لصدقه دون الكلم في نحو: زيد قائم، ولا صدق للأخص مطلقاً بدون الأعم، ويدل على أن ذلك مراده تمثيله لانفراد الكلام^(٢).

مثال الكلمة: زيد؛ لدلالته على معنى مفرد.

مثال الكلام: زيد قائم؛ لتضمنه إسناداً مفيداً إلى آخره.

مثال الكلم: إن قام زيد؛ لتركبه من ثلاث.

مثال ما اجتمع فيه الكلام والكَلِم: زيد قام أبوه؛ أما كونه كلاماً فوجود الإفادة، وأما كونه كَلِماً فوجود التركيب من ثلاث.

٣ - بالنص في حدود الأَبْذِي م ٣، والتلمساني ٣٦٥، والمرادي ١/٢٦٨، وهو نص تعريف التسهيل كما في المساعد ١/٥، والحدود للفاكهي ٥٨، والحدود للرماني ٧٤ (فقرة ٧٧)، والتذيل والتكميل ١/٣٥، والمرادي ١/٢٦٧، والرضي على الكافية ١/٣١، والكتاب ١/١٢٢، والتعريفات (الإبياري) ٢٣٧ (فقرة ١١٨٤)، والتوقيف ٢٨٣، والكلبيات ٥٦٢.

٤ - بالنص في حدود الأَبْذِي م ٤، والفاكهي ٦٢، وشرح التصريح ١/٢٧، وابن عقيل ١/١٥، وابن الناظم ٢١، والمرادي ١/٢٧٣، وأوضح المسالك ١/١٣، والكلبيات ٥٦٢.

(١) في: خ: التقيدي تحريف!

(٢) بعد تمثيله كلمة غير مقروءة!

٥ - (حد اللفظ: هو الصوت المُسْتَمَل): بالقوة أو بالفعل (على بعض الحروف): سواء دلّ على معنًى، كزيد، أو لم يدل، كديز مقلوب زيد، فاللفظ أعم / (د^{٢٥}) من القول؛ لاختصاصه بالموضوع لمعنى كما عُلِمَ مما قدّمته^(١)، ودخل بها زدته الضمير المستتر في؛ نحو: أضرب واذهب؛ فإنه لفظ بالقوة.

٦ - (حد التركيب: ضمُّ كلمةٍ إلى مثلها فأكثر): بحيث يطلق على المجموع اسمٌ الواحد، ولا يُعْتَبَرُ في مفهومه أن يكون لبعض الكلمات نسبة^(٢) إلى بعضٍ بالتقدّم والتأخّر، ويُرادُّ به التأليف^(٣)، والترتيب، فيعتبر في مفهومه هذه النسبة.

٥ - بالنص في حدود الأُبْذِي م ٥ / ، وفي التلمساني ٣٦٥ (القول)، والرماني ٧٤ / ٧٦، والفاكهي ٧٠ (فقرة ٣٥)، والأشباه والنظائر ٣ / ٥، والأشموني ١٠ / ٧، وابن يعيش ١ / ١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤، والمرادي ١ / ٢٦٩، والرّضي على الكافية ١ / ٢٠، والتعريفات ٢٤٧ (فقرة ١٢٢٥)، والتوقيف (حمدان) ٢٩٠، والكلّيات ٥٦٢.

٦ - بالنص في حدود النحو للأُبْذِي م ٦ / ، والفاكهي ٧٦٠٤٠، ويسمى عند بعضهم تركيب تقييد كما في التذييل والتكميل ١ / ٣٣. ويسميه ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٢٠ تركيب إفراد تمييز عن الإسنادي المقيّد. وانظر: التعريفات ٧٩ (٣٥٨٩) والتوقيف ٩١ والكلّيات ٢٨٨.

(١) انظر حديثه في رسم المصطلح (كلمة) م ٢ / في تعليقه على تعريف ابن هشام لها.

(٢) في خ نسبته !

(٣) في كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ١١٥ "التأليف عرفاً مرادف التركيب: وهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد". وكذلك الترتيب كما في كشاف اصطلاحات الفنون ٣ / ٥ وبنص ما هنا في تحرير القواعد المنطقية، وانظر: الكلّيات ٢٨٨، والتعريفات (تأليف) ٥١، و(ترتيب) ٥٧.

٧ - (أقسام الكلمة ثلاثة): لا رابع لها، ودليل الحصر: أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا تدل، فإن لم تدل فهي الحرف، وإن دلت فإما أن تقترن^(١) بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا تقترن، فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم، وبالأستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا^(٢) كلام العرب فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثمَّ رابعٌ لعثروا عليه .

٨ - (أقسام الاسم: ثلاثة: ظاهرٌ، ومُضمَّرٌ، ومُبْنَمٌ): والمقصود به الاسم الموصول، واسم الإشارة .

٩ - (أقسام الفعل: ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ): ودليل الحصر: أن مدلول الفعل الحدثُ المقترِنُ بالزمان ؛ وهو ثلاثة: ماضٍ، وحالٌ، ومستقبلٌ .

١٠ - (أقسام الحرف: ثلاثة: خاصٌّ بالأسماء ؛ كحروف الجر، وخاصٌّ بالأفعال) ؛ للمضارع (كالتواصب، والجوازم) له، أو لما في موضعه^(٣).
(ومشتركة بينهما) ؛ أي: بين الأسماء والأفعال (كَهَلْ) .

٧ - بالنص في حدود الأُبْدِي م ٩ / ، والكليات ٧٥٥، وتعليقة أبي السود الدولي ٤٥٩، والتوطئة للشلوين ١١٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٠٤ / ١، والرضي على الكافية ٢٧ / ١، وانظر: معجم المصطلحات النحوية للبدوي ١٩٦ .

٨ - بالنص في حدود الأُبْدِي م ١٠ / ، وتعليقة أبي الأسود الدولي ٤٥٩، وفي كشف اصطلاحات الفنون ٢١٦ / ١، ويحصر المبهم في اسمي الإشارة والصلة ! وانظر: المقتصد ٨٠ / ١ .

٩ - بالنص في حدود الأُبْدِي م ١١ / ، وانظر: أوضح المسالك ٢١ / ١، وشذور الذهب ٢٠، والكليات ٦٨٠ .

١٠ - بالنص في شرح حدود الأُبْدِي م ١٢ / ، وانظر: الكليات ٣٩٤، وأوضح المسالك ٢٠ / ١، والتوطئة ١١٣، وانظر: معجم المصطلحات النحوية للبدوي ٦٣ .

(١) في خ يقترن ! (٢) في خ يتبعوا !

(٣) ربما يشير إلى غير المضارع الذي يقع في محل جزم بحروف جازمة في جمل الشرط؛ إذ لا أفهم من عبارة (أو لما في موضعه) إلا هذا وقد يكون جزم المضارع في جواب الطلب فهو على تقدير أداة جزم محذوفة، وانظر المساعد ١٨٣ / ٣، ويقول المرحوم عباس حسن في النحو الوافي ٤ / ٤٠٥ في حديثه عن نوع من عوامل الجزم: "و نوع لا بد أن يجزم فعلين مضارعين معاً، أو ما يحل محل كل منهما أو محل أحدهما... وبعضها أحرف !"

١١ - (حدُّ الاسم: كلُّ كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض^(١) بنيتها للزمان): فتناول قوله: (دلت على معنى): الاسم، والفعل، والحرف، وخرج بقوله: (في نفسها): الحرف، ويقول: (و لم تتعرض^(٢) بنيتها للزمان): الفعل؛ لأنه دال بنيتها على الزمان، ودخل فيه: ما لا يدل على الزمان؛ كرجل، وما دل عليه بقرينة خارجية؛ كقولك: زيد قائم الآن، أو غدا أو أمس، لكن خرج عندما اقترن معناه بزمان غير الثلاثة، نحو: الاصطباح، والاعتباق^(٣)؛ إذ زمانه غير معين بالماضي، ولا بالمستقبل؛ لأنه لم يقيد عدم دلالة على الزمان بأحد الثلاثة، كما فعل ابن الحاجب^(٤).

١٢ - (حد الفعل: كل كلمة دلت على معنى في نفسها، وتعرضت بنيتها للزمان): فتناول الدلالة على معنى الثلاثة، وخرج بقوله: (في نفسها) الحرف، ويقول: تعرضت بنيتها للزمان: الاسم؛ لأنه لا تتعرض له بنيتها.

١١ - بالنص في شرح حدود الأبي م ١٣ /، والتلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٦٢، والحدود للرماني ٦٧ (٧)، وتعليق أبي الأسود ٤٥٩، والمساعد ٥ / ١، والتوطئة ١١٣، وانظر التعريفات ٤٤، والكليات ٨٣، وكشاف اصطلاحات ٦٢ / ٣، وانظر: عبادة ١٥٣، واللبدي ٦٣.

١٢ - بالنص في شرح الحدود النحوية للأبي م ١٤ /، والتلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٦٦، والحدود للرماني ٦٧ / ٨، وتعليق أبي الأسود ٤٥٩، والتوطئة ١١٣، والإرشاد للكيشي ٧٣، وانظر: الكليات ٦٨٠.

(١) في: خ: يتعرض !

(٢) في: خ: يتعرض !

(٣) في: خ: الاعتباق تحريف ! والاصطباح والاعتباق: الشرب صباحا كما في المصباح المنير (صبح) ١ / ٣٣١، والشرب بالعشي كما في الصحاح (غبيق) ٥ / ١٥٣٥.

(٤) هو أبو عمر، عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب، نحوي وفقه مالكي، ولد في ٥٧٠ هـ وتوفي سنة ٦٤٦ هـ وانظر في ترجمته: الطالع السعيد في نجباء الصعيد ١٨٨، والبغية ٢ / ١٣٤ (١٦٣٢)، وإشارة التعيين ٢٠٤ ترجمة ١٢١، والأعلام ٤ / ٣٧٤، وفي الرضي على الكافية ١ / ٣٥ "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".

١٣ - (حد الحرف: كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن تدل عليه في غيرها): وليس المراد أن الحرف^(١) لا معنى له في نفسه البتة، بل المراد أن لمعناه متعلقاً لا بُدَّ من ذكره /^(٢) عند ذكر الحرف؛ مثلاً: "من" معناه: الابتداء [و] متعلِّقه وهو البَصْرَة مثلاً لا بد من ذكره عند ذكرها، لكن يتنقّض بمثل "ذو"^(٣)؛ لأن لمعناه متعلقاً لا بد من ذكره عند ذكرها، فالأوّل^(٣) أن يقال: إن المراد بعدم دلالة الحرف على معنى في نفسه أن دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلِّقه، وحيث لا يردُّ النقض بمثل "ذو"؛ لأنه مشروط فيها ذلك؛ لأنه إنما جيئ بها للتوصل إلى جعل الجنس صفة للشيء فيلزم من ذلك ذكر متعلِّقها، لا لأجل دلالتها على معناها، وفي إثباته بلفظ: (كل) هاهنا نظر، لأن الحدود لبيان الماهية، وكل لضبط الأفراد^(٤).

١٤ - (حد الاسم الظاهر: ما دل بلفظه و حروفه على معناه)؛ أي: لا يحتاج في دلالة عليه إلى قرينة، بل يدل عليه بلفظه .

-
- ١٣ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ١٥، والتلمساني ٣٦٦، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩، وانظر: معجم المصطلحات النحوية للبدوي ١٤٢ .
- ١٤ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ١٦ /، والتلمساني ٣٦٥، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩، والكليات ٣٩٤ .

(١) تكررت: أن الحرف في خ !

(٢) تكررت بمثل ! لعله يقصد ذو الطائفة التي تستلزم صلة وعائداً، انظر: الرضي على الكافية ٢٣ / ٣ أو التي بمعنى صاحب لتعلقها بما يتم معناها. انظر: الرضي ٧٨ / ١ .

(٣) تكررت أن يقال في خ .

(٤) في كشف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٣: "وأما التعريف الاسمي سواء كان حذاً أو رسماً فالمقصود منه تحصيل صور المفهومات الاصطلاحية وغيرها من الماهيات" ! وفي الكليات ٣٩٢، و"الحد عند أهل الميزان:" قول دال على ماهية الشيء" ! وانظر تحرير القواعد المنطقية ٧٨، وعلم الميزان هو علم المنطق لأنه به توزن الحجج و البراهين كما في كشف اصطلاحات ١ / ٤٦ .

- ١٥ - (حد الاسم المضمّر) ويقال: الضمير، و الكناية أيضا ^(١) (ما دلّ على معناه بقرينة التكلم)؛ كأنا، ونحن، (أو الخطاب) كأنت، وأنتم، (أو الغيبة) كهو، وهما.
- ١٦ - (حد المُبْهَم: ما افْتَقَرَ في الدلالة على معناه إلى غيره): فتناول الموصولات؛ لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة، وأسماء الإشارة، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه؛ لأنه يجب كون المشار إليه معلوماً لكن دخل فيه المضمرات؛ لافتقارها إلى مفسر، والحروف بالمعنى الذي ذكرناه. ثم إنه لما عرّف فيها مر ^(٢) مطلق الفعل أخذ هنا في تعريف أنواعه، وبدأ بتعريف الماضي؛ لتقدّم منزلته، فقال:

١٥ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ١٧، وانظر التلمساني ٣٦٥، وشرح حدود الفاكهي ٢٧١، والرماني ٩/٦٧، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩ ويسمى بالكناية والضمير كذلك. وانظر: الرضي على الكافية ١/٣٥، وأوضح المسالك ١/٦٠، والتعريفات (مضمّر) ٢٣١، والكيلات ٨٧٠، واللبدي ١٣٤.

١٦ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ١٨، وانظر التلمساني ٣٦٦ وتعليقة أبي الأسود ٤٥٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/٢١٦، واللبدي ٢٩.

(١) الضمير مصطلح بصري، و الكناية مصطلح كوفي. وانظر: أوضح المسالك ١/٦٠، والرضي على الكافية ١/٣٥، وقد ورد في معاني الفراء استعمال الكناية مرادفاً للمضمّر ١/١٩٥.

(٢) في خ: كلمة رسمها مطلق، ولعلها مصطلح! أو لعله يقصد بمطلق الفعل بيانه من غير بيان أنواعه.

١٧ - (حدُّ الفعل الماضي: ما وقع، وانقطع، وحسُنَ معه أمس)؛ أي: ما وقع مدلوله في الزمان الماضي، وهو الزمان الذي قبل يومك^(١)، والمراد: أن ذلك بحسب الوضع، ليخرج المضارع المجزوم بلم؛ فإن دلالة على الزمان الماضي لا بحسب الوضع، بل بواسطة: "لم"، ويدخل الماضي الدال على الزمان المستقبل؛ نحو: إن ضربت ضربت؛ لأن دلالة عليه لا بحسب الوضع بل لوقوعه^(٢) شرطاً وجواباً، والماضي الذي لا يدل على الزمان؛ كبعث، وتزوجت، مراداً به الإنشاء؛ لأن تجرده عنه عارض، لقصد الإنشاء، فإن لم يصلح معه أمس، فهو: اسم فعل؛ كوشكان^(٣)، وسرعان؛ لمعنى: سرع، وهيهات بمعنى: بُعد.

١٧ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ١٩، وانظر التلمساني ٣٦٦، والكلبيات ٨٤٠، وأوضح المسالك ٢١/١.

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٤/٢ "بزمان قبل يومك"

(٢) في خ لو عدنا، واقتراحنا بضبط النص لغة ومعنى.

(٣) هما بمعنى كما في اللسان (وشك) ٥١٣/١٠، وفي إكمال الأعلام بتلخيص الكلام ١٧/١ (٧٩

"وشكان الأمر بمعنى وشك: أي سرع" وفي ١٢/١ (٣٤) سرعان ذا خروجاً؛ أي: سرع.

"أسماء الأفعال والأصوات هي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وهو ينقسم إلى متعد للمأمور وغير متعد له.... وأسماء الأخبار نحو "هيهات ذاك" أي بُعد... و"وشكان ذا خروجاً" أي وشك.."

١٨ - (حدّ المضارع: ما كان في أوّلِهِ إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: نأيت) ؛ أي: أعرضت، وهي الهمزة، والنون والتاء والياء، فالهمزة للمتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً؛ كأضربُ، والنون للمتكلم مع غيره مذكّرَيْن كانا أو مؤنثَيْن، أو أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً، ومجموعاً كان أو مثني /، كنضرب. وقد تُستعمل للواحد للتعظيم^(١)؛ كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [سورة يوسف ١٢/٣]، والتاء للمخاطب المذكر، ومثناه، وجمعه؛ كتضرب يا زيد، وتضربان يا زيدان، وتضربون يا زيدون. وللمخاطب المؤنث ومثناه وجمعه؛ نحو تضربين يا هند، وتضربان يا هندان، وتضربن^(٢) يا هندات، وللمؤنثة الغائبة والغائبتين؛ نحو هندٌ تضربُ، والهندان تضربان. والياء للغائب المفرد المذكر، ومثناه وجمعه؛ نحو: زيدٌ يضربُ، والزيدان يضربان، والزيدون يضربون، ولمجموع المؤنثة الغائبة؛ نحو: النساء يضربن.

١٩ - (حدّ الأمر: ما دل على الطلب، وقيل نُوني التوكيد)؛ أي: الخفيفة والثقيلة، فإن لم يدل على الطلب، وقيل نون التوكيد فهو: مضارع، أو دل على طلب ولم يقبل نون التوكيد؛ فهو اسم فعل، كَصَبِهَ؛ بمعنى: اسكّت، وحَيَّهَلْ؛ بمعنى: أقبل أو عَجَل^(٣). ثم لما ذكر حدود الاسم والفعل ذكر خواصّها، وبدأ بخواصّ الاسم؛ لشرفه^(٤) فقال:

١٨ - في شرح الحدود النحوية للأبّدي م ٢١ / جاء تالياً للأمر!، ويسميه التلمساني ٣٦٦ الحاضر، وشرح حدود الفاكهي ٢٧٠، وانظر: الكليات ٨٤٠، والتعريفات (مضارع) ٢٣٣، والتبصرة للصيمري ٩٠ / ١.

١٩ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ٢٠ / . وقد جاء سابقاً للمضارع!، وانظر: التلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٧٠، والكليات ١٧٦، والتعريفات (أمر) ٣٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ٩٩ / ١، والتبصرة للصيمري ٩٠ / ١، والبلدي ١٢، وعبادة ٤٩.

(١) في فقه اللغة و سر العربية ٥٧٢ / ٢: "ومن سنة العرب أن يقولوا للرجل العظيم والملك: انظروا في أمري، ولأن السادة والملوك يقولون: نحن فعلنا". وفي الكشاف (الريان) ٣ / ٢٠٢ "خطاب الله بلفظ الجميع للتعظيم".

(٣) هكذا في اللسان (صه) ٥١٢ / ١٢، وفيه: وَلَا تُنَوِّنْ إِلَّا عِنْدَ الْوَصْلِ وَالتَّكْرَارِ، وانظر: اللسان (جهل) ١٨٤ / ١١.

(٤) "حاصل الشرف هو حصول الكلام من نوعه دون غيره؛ يقول الرضي على الكافية ٢٧ / ١ "إنها قدّم الاسم على الفعل والحرف؛ لحصول الكلام من نوعه دون أخويه".

٢٠- (الاسم له خواص): جمع خاصّة؛ وهي^(١): ما يختص بالشيء؛ سواء وُجدت في جميع أفرادهِ؛ كالكتاب بالقوة بالنسبة للإنسان، أو في بعض أفرادهِ كالكتاب بالفعل بالنسبة إليه.

والفرق بين الحد والخاصة: أن الحد مطّرد^(٢)، ومُنْعَكِس؛ أي: كلما وُجد الحد وُجد المحدود، وكلما وُجد المحدود وُجد الحد؛ مثلاً: أي كلمة صدق عليها أنها دلت على معنى في نفسها إلى آخره.

والخاصّة مطّردة لا مُنْعَكِسة، فكلما وُجدت خاصّة الشيء وُجد ذلك الشيء ولا يلزم من وجود الشيء وجود خاصته، فكل كلمة وُجد فيها الألف واللام؛ مثلاً - صدق عليها أنها اسم، ولا يلزم من وجود الاسم وجود الألف واللام؛ فإن كثيراً من الأسماء لا يصح دخول الألف واللام عليه، كالمضمرات وغيرها.

وإذا عرفت هذه ظهر لك معنى قوله: (الاسم له خواصّ، تخصّه من أوله، وخواصّ تخصّه من وسطه، وخواصّ تخصّه من آخره، وخواصّ تخصّه من معناه؛ فالذي) كذا وجدته فيما رأيت من النسخ، والصواب فالتّي^(٣) (تخصّه من أوله: حروف الجر، وحروف القسم): وهي أيضاً من حروف الجر، وإنما عطفها عليها؛ لاختصاصها بالدلالة على معنى؛ وهو الحلف، وإنما اختص بحروف الجر؛ لأن المجرور مخبر عنه في المعنى، ولا مخبر إلا عن الاسم (والألف واللام التي للتعريف)؛ لأنها موضوعة لدفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم واحترز بالتّي للتعريف عن الموصولة، فإنها قد تدخل على المضارع، كقول^(٤) الشاعر [من البسيط]:

٢٠- بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ٢٢، وأوضح المسالك ١/ ١٢-١٨، والرضي على الكافية ١/ ٤٣، والمرادي على الألفية ١/ ٢٧٥، واللبيدي ١٥.

(١) انظر: تحرير القواعد المنطقية ٦٠، والتعريفات (خاصة) ١٠٠، والكليّات ٤٢٢، وكشاف اصطلاحات ٢/ ٢٠٢.

(٢) انظر: تحرير القواعد المنطقية ٧٨.

(٣) هذا صحيح؛ ففي كل النسخ التي حققت عنها حدود الأبّدي: التي، وهي: ت (التيمورية) ٤٠١ نحو، وفيها "ما كان الذي" وفي ز (ورقمها ٤٧٨ الزكية) وفيها "التي" ! و: م ٦ (ورقمها ٥٠٧ نحو تيمور) و: ن ٢ (رقمها ١٢٨٦ د) و: هـ ٢ (ورقمها ٧٨٨٦ هـ)، وقد تكررت أربع مرات بالذي مكان التي !

ما أنت بالحكم الترضي حكومت^(١)
أي الذي ترضي حكومت^(٢).

وأدوات النداء؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، والمفعول به لا يكون إلا اسماً،
لأنه مُخْبَرٌ عنه، وأما قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [سورة الأنعام
٢٧/٦]، وقوله ﷺ: "يا رَبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" ^(٣). ونحوهما مما
دخل فيه حرف النداء على ما ليس باسم، فمحمول على أن المنادى محذوف؛ أي: يا
قوم ليتنا ^(٤) نُرَدُّ. ويا قوم رَبَّ كاسية في الدنيا عارية. أو على أن "يا" للتنبيه لا للنداء.
(ونواسخ الابتداء)، وهي: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن ^(٥) وأخواتها لأنها
لا تدخل إلا على مبتدأ؛ وهو لا يكون إلا اسماً، كما سيأتي ^(٦). (والذي): كذا رأيت،
والصواب: والتي: (تخصه من وسطه: التصغير)؛ لأنه وصف في المعنى، ولا يوصف
إلا الاسم، و(التكسير)؛ أي: جمعه جمع تكسير؛ أي: تغيير، لما تقدّم ^(٧).

(١) صدر بيت للفرزدق، وعجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد. وليس في ديوانه (إيلياحاوي)،
والمكودي ١٥٤/١ (١٧)، والخصائص ٣٠٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٨/١، وفي اللسان
(بولاق) (لوم) ٤١/١٦، وخزانة الأدب ١٤/١، والإنصاف (محيي الدين) ٢٧١/١، و(جودة)،
وشرح شذور الذهب ١٦ (٢)، والعيني على الخزانة (بولاق) ١١١/١، وأوضح المسالك ١٧/١
(٣٩)، والمرادي ٢٨٤/١، وبلا عزو في الهمع ٢٩٤/١ (٢٥٩) وابن عقيل ١٣٦/١، والأشعري
١٥٦/١، والجنى الداني ٢٠٢، والمقرب ٦٣٠، ووصف المباني ٢٢٥؛ ١٦٢، والتوطئة ١٧٢،
وشرح التسهيل ٢٠١/١، وشرح الكافية ١٦٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١، ١٧٩،
وعمدة الحفاظ، وارتشاف الضرب ٢٤٥١/٥، والنكت الحسان ١٧٧.

(٢) في خ يرضي!

(٣) الحديث في صحيح البخاري باب التهجد باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل (١) ٦٢/٢،
وفتح الباري ٣/١٠، وشواهد التوضيح (محسن طه) ١٦٤، وتفسير غريب ما في الصحيحين ٣٦٤،
وشرح شذور الذهب ١٨.

(٤) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٥٨٥/٤. (٥) في خ ظننت!

(٦) انظر: المبتدأ م ٥١. (٧) وانظر ما يلي في حد جمع التكسير م ٣٩.

(والتي تخصه من آخره: الخفضُ): والمراد به الكسرة التي يُحْدِثُهَا عامل الجر، سواء كان ذلك العامل حرفاً، أم إضافةً، أم تبعيةً (والتنوين)؛ يعني تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض؛ لأنه على ستة أقسام، لا يختص بالاسم منها إلا هذه الأربعة^(١) كما سيصْرَحُ به^(٢).

وإنما اختصت هذه الأنواع بالاسم؛ لأن تنوين التمكين دليل على أمكانية الكلمة التي تدخل عليها في الاسم، ولا إمكانية للفعل فيها، وتنوين التنكير مُفَرِّقٌ بين المعرفة والنكرة، وتنوين العِوضِ، عِوضٌ عن المضاف إليه، والفعل لا يضاف إلى غيره^(٣)، فلم يدخل التنوين عوضاً عنه.

وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم عوضاً^(٤) عن النون^(٥) في مسلمين، والفعل لا يجمع، فلم يحتج إليه^(٦).

(وتاء التأنيث التي تُبدل هاء في الوقف): لأن هذه التاء لتأنيث ما هي فيه، والفعل لا يؤنث؛ واحترز بالتبديل هاء في الوقف عن التي لا تُبدل فيه هاء، فإنها تدخل على الفعل؛ لتأنيث فاعله؛ كقامت هند، وعلى الحرف لتأنيث لفظه؛ كَرُبْتُ^(٧).

(وعلامة التثنية)، وهي الألف، والياء؛ لأن شرط ما يثنى قبوله للتكسير، وهي من خواص الاسم.

(وعلامة الجمع على حدّها) لما تقدم، ولأن فيه معنى الوصف؛ لإفادته التكسير، والمراد بالجمع على حد التثنية: جمع المذكر السالم؛ لأنه على حد المثنى في إعرابه بالحروف.

(وألف التأنيث المقصورة)؛ كحُبْلَى، وسَكْرَى،

(١) ويبقى التنوين الغالي الذي يدخل القوافي المقيدة، وتنوين الترزم الذي يدخل القوافي المطلقة، انظر: المرادي ٢٧٧/١؛ ٢٧٧.

(٢) انظر ما يلي: م ٢٦.

(٣) وأما قول الثعالبي في فقه اللغة ٢/٢٦٦ في إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل على الحقيقة فمعناها الإسناد.

(٤) في: خ: عوض! (٥) في: خ: التنوين!

(٦) انظر في أنواع التنوين: المرادي ١/٢٧٦ وما بعدها.

(٧) وفي فقه اللغة وسر العربية ٢/٥٩٤؛ ٢/٦٠٣ في سياق الحديث عن الحروف التي تزداد "ومنها التاء الزائدة في ... رب". وانظر: مغني اللبيب (محيي الدين) ١/١١٦، (والخطيب) ٢/٢١٦ (٣٣).

(والممدودة)؛ كقراء،^(١) وحمراء؛ لما تقدّم في التاء^(٢). (وياء النسب) كالياء في شامي،/ ومصري؛^(٣) لأن النسب وصف في المعنى، ولا يوصف إلا الأسماء، فلا تدخل علامته إلا عليها.

(والتي تخصّه من معناه: كونه فاعلاً)؛ لأن الفاعل مسند إليه، ولا يسند إلا إلى الاسم؛ لأنه لو أسند إلى الفعل وهو أبداً مسندٌ لزم كونه مسنداً، و مسنداً إليه في حالة واحدة، وهو لا يجوز.

(وكونه مفعولاً)؛ لأنه مخبر عنه، ولا يخبر إلا عن الاسم؛ لما تقدّم^(٣).
(وكونه مبتدأ، وكونه خبراً) بخلاف الفعل فإنه يقع خبراً لا مبتدأ؛ لأن المبتدأ مسند إليه، ولا يُسند إلا إلى الاسم.

(وكونه مجروراً)؛ لأنه مخبر عنه في المعنى فلا يجزّ إلا الاسم.
(وكونه مجموعاً)؛ جمع تكسير، أو جمع سلامة؛ لما تقدم؛ ولانحصار ما يجمع بالواو، في كونه اسماً أو وصفة كما سيأتي^(٤).

(وكونه مذكراً، وكونه مؤنثاً): إذ لا يتصوّر تذكير الفعل، وتأنيثه، ولحوق علامة التأنيث به؛ لتأنيث فاعله.

(وكونه يضاف، ويضاف إليه) يعني بتقدير حرف الجر، لئلا يُنتَقَضَ بقولنا: مررت بزيد، فإن "مررت" مضاف إلى زيد بواسطة حرف الجر لفظاً، فالمختص بالاسم: الإضافة بتقدير الحرف؛ وإنما اختصّت به؛ لأنها إخبار في المعنى، ولا مخبر إلا عن الاسم، ولا يشكل بالجمل المضاف إليها: "إذ"، و"إذا"، و"حيث"؛ لأن تلك الجمل في تأويل المفرد، فإذا قلت مثلاً: اجلس حيث جلس زيد، كان تقديره: اجلس في مكان جلوس زيد.

(١) في المصباح المنير (قرى) ٥٠١/٢ "والاسم القراء بالفتح والمد" وهو بمعنى إكرام الضيف، وربما

كانت "قرواء" للمرأة الطويلة الظهر كما في المقصور والمدود لابن السكيت ١١١.

(٢) انظر ما سبق في حديثه عن التاء المبدلة هاء في الوقف م ٢٠.

(٣) انظر ما سبق: م ٢٠.

(٤) انظر ما يلي: م ٤١.

(وكونه معرّفًا، وكونه منكّرًا): إذ التعيين والإيهام لا يكون في غير الأسماء، والمضارع محمول عليه لمشابهة لها، ولأن المعرفة بالاستقراء منحصرة في سبعة أقسام، كلها أسماء^(١).

والنكرة ما يقبل "ال" ولا يقبلها إلا الأسماء لما تقدّم.
(وكونه يُخبر به، وكونه يُخبر عنه) هو تكرار قوله فيما تقدّم^(٢)، وكونه مبتدأ، أو كونه خبرًا، ولا يصح أن يقال هذه الخاصية باعتبار المجموع، وفيما تقدّم باعتبار المجموع، وفيما تقدّم باعتبار كلّ فرد؛ لأن الاسم لا يختص بكونه خبرًا؛ بل يشاركه في ذلك الفعل كما تقدّم^(٣).

(١) في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢: "وجملة المعارف سبعة: المضمّر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرّف بالأداة، والمعرّف بالنداء، والمعرّف بالإضافة". وشرح شذور الذهب ١٣٤: "أنواع المعارف ستة!" أسقط المعرف بالنداء. وكذلك ابن مالك في الألفية، وزاد المرادي السابع في شرحه ١/ ٣٥٨، وكذلك الزمخشري في المفصل ص ٢٤٧.

(٢) انظر ما سبق: م ٢٠.

(٣) انظر ما سبق: م ٢٠.

٢١ - (الفعل له خواصُّ، تخصُّه من أوَّله، وخواصُّ تخصُّه من وسطه، وخواصُّ تخصُّه من آخره، فالذي) الصواب: فالتّي^(١) (تخصُّه من أوله: قد) الحرفية؛ لأن الاسمية^(٢) لا تدخل على الفعل، فضلاً عن اختصاصها به، وإنما اختصت الأولى به؛ لأنها لتقريب الماضي إلى الحال، أولتقليل الفعل، أولتخفيفه، وهي لا توجد إلا في الفعل، ثم يشترط لدخولها عليه كونه متصرفاً، خبرياً، مثبتاً^(٣)، مجرداً من ناصب وجازم، وحرف تنفيس.

(والسين وسوف)؛ لأنها لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال، والاستقبال^(٤) ومعنى قول النحويين: أنها حرفا تنفيس^(٥)؛ أي: حرفا توسيع؛ لأنها يقلبان المضارع من الزمن الضيق الذي هو الحال إلى الزمن المتسع الذي هو الاستقبال. وهل زمنهما واحد أو سوف أوسع منهما؟ فيه خلاف النحويين^(٥).
(وأدوات العرض وأدوات التخفيض)؛ وهي: لولا ولوما^(٦) غير الامتناعيتين؛ لأن الامتناعيتين لا تدخلان إلا على مبتدأ. وهلاً، وآلاً بالتشديد، وآلاً بالتخفيف، وإنما اختصت بالفعل؛ لإفادتها الطلب، ولا تتصور في غيره.
وقد يليها اسمٌ معمول الفعل مُقدَّر أو موجود مؤخَّر، فالأول، كقول الشاعر:
[من الطويل]:

٢١ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٣، وانظر: أوضح المسالك ١/ ١٨، والمساعد ١/ ٩، والمرادي ١/ ٢٨٨، وشرح شذور الذهب ٢٠.

- (١) هكذا جاءت في نسخة "ز"، وأما بقية نسخ الحدود النحوية فجاءت بالذي !
(٢) في مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٦٣ "قد على وجهين حرفية... واسمية وهي على وجهين: اسم فعل... واسم مرادف لحسب".
(٣) في: خ: مبني تحريف !
(٤) بالنص في مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٥٨.
(٥) أورد ابن هشام الخلاف في: مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٥٩، وانظر: تفسير تطور السين من سوف: التطور اللغوي: قوانينه وعلله ومظاهره: ٩٨ عن طريق قانون البلى اللفظي.
(٦) انظر: المغني (محيي الدين) ١/ ٣٠٣؛ ٣٠٥.

أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(١)
أَيُّ فَهْلٍ أَمَرْتُ سَعِيدًا.

والثاني: كقولك: هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ، وكان الأحسن عطف التحضيض على العَرَض دون إعادة الأدوات؛ لإشعارها بأن أدوات العَرَض غير أدوات التحضيض، وليس كذلك، فإن أدواتها واحدة، والفرق بينهما أن العَرَض: طَلَبُ بَلِينٍ وَأَدَبٍ، والتحضيض: طَلَبُ بَحْثٍ وَإِزْعَاجٍ. ولعله اعتمد في ذلك على اختلافهما بالاعتبار. (والتواصب) وإنما تدخل على المضارع؛ لأنه لا يتنصب من الأفعال غيره، (والجوازم) وتدخل عليه أو على ما في محله، وإنما اختصت التواصب بالفعل؛ لأنه لا يصح دخولها على غيره؛ لأن التواصب المرادة هنا - محصورة في: لن، وأن وكي المصدريتين، وإذن، وكل منها لا يصح دخولها على غيره؛ لأن "لن" لبقاء الاستقبال.

ويشترط في نصب إذن استقبال ما بعدها^(٢) وهو من خصائصه، وأن وكي المصدريتين هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر، وإنما اختصت الجوازم به لاختصاص الجزم به؛ لأنه في الفعل عَوَضَ عن الجر في الاسم. (وحروف المضارعة) المتقدمة وهي مأخوذة من المشابهة؛ لأن المضارع بها شابه الاسم في وقوعه مشتركًا، كضرب، لكونه مشتركًا بين الحال والاستقبال. ومخصصًا؛ نحو: سيضرب، أو سوف يضرب؛ لتخصيصه بالاستقبال، وفي دخول لام الابتداء، أو جريانه على حركات اسم الفاعل، وسكناته.

(ولو التي هي حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط على ما هو المشهور بين الجمهور^(٣)، أو امتناع الشرط، لامتناع الجواب على ما اختاره ابن الحاجب^(٤).

(١) البيت: بلا عزو في الأشموني (٣٥٩/٢)، ٨٧٩، ومجالس ثعلب ٧٤، وأملاني ابن الشجري ١١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣ (١١٣٧)، والعيني ٢٥٩/٢ (٨٧٩).

(٢) هو نص كلام المغني (محبي الدين) ٨٢/١، وعنه في كشف اصطلاحات الفنون ٥٣/٢.

(٣) انظر: المغني (محبي الدين) ٢٨/١.

(٤) هو أبو عمر عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب، نحوي وفقيه مالكي توفي سنة ٦٤٦ هـ. وسبقت ترجمته في م ١١/ وكلامه عن فساد أن لو حرف امتناع لامتناع في الرضي على الكافية ٤٥١/٤.

و عبارته "هي موضوع امتناع الأول لامتناع الثاني؛ أي [أنَّ] امتناع الثاني دل على امتناع الأول".

وفي تقييد لو بالامتناعية نظر؛ لأن: لو "لا تدخل إلا على الأفعال امتناعية كانت أو غيرها. وإن دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف، أو مؤخر.

(والذي يخصه: من وَسَطِهِ التصريف): وهو اختلاف أبنيته؛ لاختلاف أزمته^(هـ) وفي جعل التصريف من خواصّ الفعل نظر؛ إذ يشاركه في ذلك الاسم؛ إلا أن يقال: المختص بالأفعال هذا التصريف، أعني: التصريف؛ لاختلاف الأزمته؛ لأنه بهذا المعنى لا يكون في الأسماء.

(والذي يخصه من آخره: تاء الفاعل)؛ لأن الضمير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفاعل، لما سيأتي^(١).

(وتاء التأنيث الساكنة)؛ لأنه وضعها لتدل على فاعل مؤنث، واحترز بالساكنة عن المتحركة، فإنها من خواص الأسماء إن تحركت بحركة إعراب، كقائمة. وتلحق^(٢) الأسماء والحروف إن تحركت بحركة النصب^(٣)؛ كلات وربت، ولا قوة إلا بالله، (وياء المخاطبة) وهي ياء الفاعل لما تقدّم.

(ونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة)؛ لأن وضعهما لتأكيد فعل الأمر، والمضارع، والمستقبل وكلها من أقسام الفعل.

(واتصال الضمائر به على حد: فعلا، وفعلوا، وفعلن) أعني: ضمائر الرفع البارزة، لامتناع اتصالها بالحروف والأسماء. أما الحروف؛ فلأنها لا تقتضي فاعلاً، لأن المقتضي له: الفعل والاسم الذي يشبهه، وكل هذه الضمائر فاعل، وأما الأسماء فلأنها لو اتصلت بها لزم اجتماع الألفين في المثني؛ أعني ألف التثنية، وألف الضمير، والواووين في الجمع؛ أعني: واو الجمع، وواو الضمير، وحمل المفرد عليهما طَرْدًا للباب.

(١) انظر م ٣٤.

(٢) في: خ: تلصق!

(٣) انظر: رصف المباني للمالقي ٢٤٤.

واحترز بالضمائر على هذا الحد- من الضمائر المنصوبة والمجرورة؛ فإنها تتصل بالأسماء والحروف، ومن المسترة فإنها تتصل بالأسماء والحروف. (وبناؤه من غير عارضٍ يعرض له)؛ لأن الأصل فيه البناء، فلا يحتاج فيه إلى سبب بخلاف الاسم، فإن الأصل إعرابه فلا يخرج عنه إلا بسبب. (أو الذي يخصه من معناه: كونه ماضيًا، وكونه مضارعًا، وكونه أمرًا، وكونه يُخبر به، ولا يُخبر عنه) لما تقدّم. (وكونه لا يضاف، ولا يضاف إليه) لما تقدّم أيضًا.

٢٢ - (الجر: عَلَمُ الإضافة): وهي نسبة شيء إلى اسم، بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا، فكل مجرور مضاف إليه^(١).

٢٣ - (الرفع: عَلَمُ الفاعلية): لم يقل: عَلَمُ الفاعل، كما قال في الجر عَلَمُ الإضافة، لأن الرفع ليس عَلَمًا للفاعل وحده؛ لوجوده في غيره؛ كالمبتدأ وغيره، بل له ولأشياء منسوبة^(٢) إليه كالمبتدأ والخبر، واسم كان وما وغيرها. والجر لا يوجد في غير الإضافة، ولهذا بعينه قال:

٢٢ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٤ /، وانظر الفاكهي ٣٩٤، وفي الكليات ٣٥٣ أن الجر مصطلح بصري مرادف للخفض عند الكوفيين. وكشاف اصطلاحات ٢٨٧ / ١، والرضي ٦٩ / ١، والحدود للرماني ٦٨ (٢٤)، والمساعد ٢٢ / ١، وأوضح المسالك ١٢ / ١، وعبادة ٦٨، واللبدي ٤٢.

٢٣ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٥، وانظر: التلمساني ٣٦٦، وحدود الرماني ٦٨ / ٢٢. ويسمى ابن عقيل ياء المخاطبة (٢٣ / ١) بياء الفاعلة.

(١) بالنص في: الرضي على الكافية ٢ / ٢٠١.

(٢) ولهذا يسمى الباب في مصنفات النحاة باب المرفوعات كما في: الرضي ١ / ١٨٣.

٢٤- (النصب: عَلِمُ المفعولية): ولم يقل: عَلِمَ المفعول؛ لأنه ليس عَلِمًا للمفعول وحده؛ لوجوده في غيره؛ كالحال، والتمييز، بل له ولأشياء منسوبة إليه كَخَبَرِي^(١) "كان وما"، واسمِي "إِنَّ ولا".

٢٥- (حدّ التنوين: نون ساكنة زائدة تُلْحَقُ الاسم بعد كماله، تفصله عما بعده): فلا يُضَافُ إليها؛ لأنها مؤذنة بتمام الاسم بدون المضاف إليه^(٢). والإضافة تُؤْذِنُ بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه، ولهذا يجب حذفها عند الإضافة، ثم تَمِّمُه بقوله: (تثبت لفظًا، وتسقط خطأ)؛ فاحترز بالساكنة عن المتحركة؛ وكنون (رَعَشَن) للمرتعش^(٣)، وَضَيَّفَنَ؛ للضَّيْفِ^(٤)، وبالزائدة عن الأصلية، وباللاحقة للاسم عن اللاحقة لغيره، وباللاحقة بعد الكمال عن اللاحقة في أوله؛ كنون منكسر، وانكسر، وبشواتها في اللفظ دون الخط عما تثبت فيهما، ولم يَحْتَجْ إلى زيادة قوله: لغير تأكيد عما زاده بعضهم^(٥)؛ لإخراج نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها قَيَّدَ محل زيادتها بأجزاء الاسم فاستغنى عن إخراجها؛ لأنها لا تلحق الأسماء.

٢٤- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٦، وحدود الرماني ٦٨ (٢٣)، والكليات ٥٧٧؛ ٩٠٦، والرضي على الكافية ٦٩/١.

٢٥- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٧، والفاكهي ٣٩٥، والتعريفات ٧١، والكليات ٢٩٢، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٢، والمرادي ٢٧٥/١، وأوضح المسالك ١٣/١، وعبادة ٢٧٧، واللبدي ٢٣٣.

(١) ولهذا يسمى الباب في مصنفات النحاة باب المنصوبات كما في الرضي ٢٩٤/١.

(٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ٢٠٢، وبالمعنى هذا في الصحاح (رعرش) ١٠٠٦/٣.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ٢٠٢، وبمعنى من يأتي مع الضيف في الصحاح (ضيف) ١٣٩٣/٤، ورسمت: ضيفن في: خ: متيقن وهو تصحيف وتحريف! وفسره ابن هشام في أوضحه ١٣/١ بالطفيلي!

(٤) الزيادة هذه في التعريفات للجرجاني (تنوين) ٧١، ومن نص عليها ابن هشام في أوضحه ١٣/١، وهو المقصود بدليل التطابق في الكلام معه بأمثله!

٢٦ - (أقسام التنوين الخاصة بالاسم: أربعة: تنوين التَّمَكُّن، وتنوين التنكير، وتنوين المُقَابَلَة، وتنوين العَوَاضِ)؛ لأنها لمعانٍ لا تليق لغير الاسم، كما تقدم، وأما القسمان الآخران؛ وهما: تنوين التَّرْتُّم، والغَالِي، فلا يختصان بالأسماء؛ بل يدخلان على الأفعال والحروف أيضا^(١).

٢٦ - بالنص في: الحدود النحوية للأبْذِي م ٢٨، وشرح حدود الفاكهي ٣٩٩، والتعريفات ٧١، والكلبيات ٢٩٢، وأوضح المسالك ١٣/١، وارتشاف الضرب ٦٦٧/٢.

(١) ويزاد في الفعل أيضا كما في: المرادي ١/٢٧٩، وفي: خ: الأسماء والحروف أيضا!

٢٧- (حد الإعراب، لفظاً: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف، أو سكون، أو حذف): بيان لما، أي: ما جيء به من هذه الأشياء، لبيان ما يقتضيه العامل، واحترز به عما جيء به منها لا لبيان مقتضى العامل، فإنه بناء كما سيأتي^(١).
(وحده معنى: تغيير أو آخر الكلم): والمراد بها: الأسماء والأفعال المضارعة.
(لاختلاف العوامل الداخلة عليها): في الأغلب (لفظاً) في الاسم والفعل الصحيحين.

(أو تقديرًا) في الاسم والفعل^(٢) المعتلين. وتقييد التغيير بالآخر - بيان لمحل الإعراب؛ لاحتراز أن لا يكون الإعراب في غيره، وأما تغيير ما قبل الآخر معه في: امرئ، وابنم، فمذهب البصريين، قال ابن هشام^(٣): "والصواب أنه ليس بإعراب، وإنما هو إتياع"^(٤).

والمراد بالعامل^(٥) ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب؛ أي: ما به يتحصل، ويوجد المعنى المقتضى له، فالعامل شيء، والمقتضى شيء آخر، فالعامل في قام زيد، مثلاً: قام، والمقتضى للإعراب: الفاعلية، وإنما يتحصل ويتقوم بقام، كذا عرفه ابن الحاجب^(٦).
٢٧ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٢٩ وهو نص كلام ابن مالك في التسهيل ٧، والمساعد ١٩/١، وانظر: الكتاب ١٣/١، وانظر الحدود النحوية للتلسماني ٣٦٦، والفاكهي ٣١١، والرماني ٦٧ (١٠): ٦٩ (٣٦)، والتعريفات ٣١، والكليات ١٤٣، والتوطئة ١١٦، والرضي ٥٦/١، وعبادة ٢٠٧، واللبدي ١٤٩.

(١) انظر: م ٢٨.

(٢) في: خ: والعقل تصحيف!

(٣) هو ابن هشام المصري الأنصاري النحوي: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ولد سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٦١ هـ، انظر: شذرات الذهب ١٩١/٦، والأعلام ٢٩١/٤.
(٢) في شرح شذور الذهب ٣٤ "قولي: في آخر الكلمة: بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليست باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز منها فإن قلت: بلي وجد ذلك في امرئ وابنم.. قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنها معربان من مكانين.. وقال فلا يصح إدخالهما في الحد!" وانظر: ارتشاف الضرب ٨٣٧/٢.

(٤) التعريفات (عامل) ١٥٠.

(٥) في الرضي على الكافية ١/٧٢ ط "العامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى".

(٦) التعريفات (عامل) ١٥٠.

واعترض: بأنه لا يتناول عامل الفعل؛ لأن عامله ليس بسبب مقتضى إعرابه؛ إذ مقتضى إعرابه -مشابهته للاسم وعامله: "لم"، أو "لن"، وليس بسببين، لمشابهته له.

والأولى: ما عرّفه به بعضهم بأنه: ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أو دعا الواضع إلى ذلك^(١)؛ كالحروف الجارة، فإن الواضع لما رآها ملازمة للأسماء غير مُنزّلة منها منزلة الجزء، ورأى أن كل ما لازم شيئاً أثر فيه [جعلها عاملاً] لأنه تناول لعامل الفعل، لدخوله فيما دعا الواضع [إليه]؛ لأن ملازمة "لم" مثلاً للفعل وعدم تنزلها منه منزلة الجزء -دعا الواضع إلى تأثيرها / فيه، ثم^(دب) في كلامه إجمال؛ إذ مقتضاه: أنّ للإعراب عند جميع النحويين حدّاً بالنظر إلى اللفظ، وحدّاً بالنظر إلى المعنى، وليس كذلك، بل فيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي .

والآخر: معنوي .

فمن رأى الأول^(٢) حدّه بالأول، ومن رأى الثاني حدّه بالثاني.

(١) انظر: التعريفات (عامل) ١٥٠، وشرح المقدمة الجزولية ٢٥٢/١، والكليات ٦١٧، والزيادة من عندي بعد افتقاد خبر فإن الواضع.

(٢) في: خ: للأول !

٢٨ - (حد البناء؛ لفظاً: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل [من حركة وسكون، أو] من شبه الإعراب): بكونه حركة وسكوناً أو حذفاً. (وليس حكاية، أو إتباعاً أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين): في زيد، في قولك: من زيد؟، لمن قال: مررت بزيد، وضممة النون في قوله تعالى ﴿فَمَنْ وَتَى كِتَابَهُ﴾ [سورة الإسراء ١٧ / ٧١] في قراءة ورش^(١): بنقل حركة الهمزة^(٢)، والكسرة في دال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة الفاتحة ١ / ٢] في قراءة بعضهم^(٣)، وكسره النون أو فتحها في من ابنك أو من الرجل ليست ببناء لأن:

الأولى: حركة حكاية.

والثانية: حركة نقل.

والثالثة: حركة إتباع.

والرابعة: حركة تخلص من سكونين^(٤) وإنما لم يكن بناء؛ لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها.

٢٨ - بالنص في الحدود النحوية م ٣٢، والتلمساني ٣٦٦، وحدود الرماني ٦٧ (١١)، والكليات ٢٤١، والرضي على الكافية ٣٩٧ / ٢، والتوطئة ١١٦، والتبصرة ١ / ٧٦، ولد سنة ١١٠ هـ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ.

(١) هو عثمان بن سعيد بن عربي المصري، من كبار القراء، قيراوي الأصل، مصري المولد والوفاء، وانظر في ترجمته: غاية النهاية ١ / ٥٠٢، والنشر ١ / ١١٣، والأعلام ٤ / ٣٦٦.

(٢) تذكّار القارئ المبتدي وتذكّار المقرئ المنتهي لابن القاصح ٧٩، ومعجم القراءات ٥ / ٩٧، والمساعد ١ / ٣٢، أي بمد ضمة النون في من وإسقاط همزة أوتي.

(٣) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢١٧؛ حيث وردت في أول سورة الأنعام ٦ / ١ وسورة الكهف ١٨ / ١ وسورة سبأ ٣٤ / ١ وسورة فاطر ٣٥ / ١ وغيرها من المواضع.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، والحسن، وأبي نهيك كما في المحتسب ١ / ٣٧، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١ / ٤، ومصادر أخرى كثيرة هناك، والمساعد ١ / ٣٢.

(٥) كما هنا بالأمثلة والشواهد في المساعد ١ / ٣٢.

٢٩ - (وحدّه، معنًى: لزوم آخر الكلمة حركةً، أو حرفاً، أو سكوناً، أو حذفاً، لغير عامل، أو اعتلال): واحتز به عن لزوم آخر الكلمة؛ ذلك، لعامل أو اعتلال؛ كالفتي فإنه لزم الألف، لتحرك يائه، وانفتاح ما قبلها، فليس ببناء .
وفي لزوم آخر الكلمة شيء من ذلك؛ لأجل العامل حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه-نظر؛ إلا أن يُقال: المراد جنس الحركة، أو الحرف، لا نوعهما، ولا شك أن ما يعرب بالحركات، أو الحروف ملازم لهما عند العامل-فيصح في الحركة والحرف: أو يقال: المراد باللزوم-ما دام ذلك العامل الخاص، فيصح في الكل؛ إلا أن في إطلاق اللزوم على مثل هذا-نظراً، والحق أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه، ثم الإجمال في هذا كالذي قبله.

٢٩ - بالنص في الحدود النحوية م ٣٤، والتلمساني ٣٦٦، والرماني ٦٧(١١)، والكلبيات ٢٤١،

ومصادر الحد السابق !

٣٠ - (ألقاب الإعراب: أربعة: رفع، ونصب، وفي الاسم والفعل، وخفض) في الاسم، (وجزم) في الفعل. فأنواعه في الاسم ثلاثة: رفع، ونصب، وخفض؛ لأن المعاني التي جيء في الاسم بالإعراب لبيانها - ثلاثة أيضاً: معنى هو عُمْدَةٌ في الكلام لا يستغنى عنه، كالفاعلية وله الرفع، ومعنى هو فَضْلَةٌ: يَتِمُّ الكلام بدونه؛ كالمفعولية، وله النصب، ومعنى بين العُمْدَةِ والفَضْلَةِ، وهو الإضافة^(١) وله الخفض. وأنواعه في الفعل المضارع أيضاً ثلاثة؛ لأنه محمول في الإعراب على الاسم فكانت معه ثلاثة أنواع كالاسم، فأعرب بالرفع، والنصب؛ إذ لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالخفض؛ لأنه لا يكون إلا للإضافة، والفعل لا يقبلها لما تقدم^(٢)، فلما لم يُعْرَب بالخفض عُوِّضَ عنه بالجزم.

٣٠ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٣٥، والكتاب ١٣/١، وفي التوطئة ١١٦ "ويعبر عن الجر بالخفض،" وتسمى أحياناً: وجوه الإعراب كما في التبصرة ٨٠/١، والمرادي ٣١١/١. ويرفض ابن عقيل في المساعد ٢٢/١ تسمية اللقب تبعاً لابن مالك فيقول: "وقوله: أنواع الإعراب أحسن من قول غيره: ألقاب الإعراب؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقاباً له".

(١) في: خ: وهو!

(٢) في: خ: لم!

٣١ - (ألقاب البناء: أربعة: ضم) في الاسم؛ نحو: حيثُ، وقبلُ، وفي الحرف في: منذُ على لغة من جَرَّ بها^(١)، ولا ضم في الفعل. (وفتح) في الاسم؛ نحو: أينَ، وكيفَ، وفي الفعل، نحو: قام، وقَعَدَ، وفي الحرف، نحو: إنَّ وليتَ، (وكسر) في الاسم ل٧/أ: نحو: أمس، وهؤلاءِ، وفي الحرف؛ نحو: باء الجر^(٢)، ولامه، ولا كسر في الفعل. (وسكون) في الاسم، نحو: من، وكم، وفي الفعل؛ نحو: قم، واقعد، وفي الحرف، نحو: إن، ولن.

٣٢ - (الأصل في الأسماء: الإعراب، وما بُنيَ منها فعلى خلاف الأصل): لأنه يتعقَّب^(٣) عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب؛ لبيانها؛ نحو: ما أحسنَ زيدًا، وما أحسنَ زيد، وما أحسنَ زيد؟ فإن معنى الأول: شيء أحسنَ زيدًا^(٤) ومعنى الثاني: نفي الحُسْنِ عنه، ومعنى الثالث: أي عضو من أعضائه، أو خلق من أخلاقه أحسن؟

٣١ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٣٦، وفيه "أقسام البناء: أربعة". والكتاب ١٥/١ وسمى الشلوين السكون وقفًا وفي التوطئة ١١٧، وتسمى عند فريق ألقاب البناء. وانظر: المرادي ٣٠٦/١ والرضي على الكافية ٣٩٨/١ وابن عقيل ٤٠-٤١.

٣٢ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٣٧ وفي التوطئة ١١٧ "أصل الإعراب للأسماء" والمساعد ٢٠/١ والرضي على الكافية ٥٥/١ وهذا رأي البصريين، ويضيف الكوفيون لما كان أصله الإعراب كما في المساعد ٢٠/١.

(١) في المغني (محيي الدين) ٣٦٧/١. "والصحيح أنهما (أي: مذ، منذ) حرفا جر" وقال عن رأي من يراهما طرفين "ولا خفاء بما فيه من التعسف!"

(٢) في: خ: يا تصحيف!

(٣) هكذا في خ! ولعلها يتعاقب؛ أي: يتناوب كما في اللسان: عقب ٦٢٠/١٩، وإن كانت يتعقب تحتل معنى التناوب، وإن لم أجد ما ينص على ذلك! أولعلها يعتقب وهو الأولى!

(٤) أي في التعجب! إذ ما فيه نكرة تامة بمعنى شيء كما في المساعد ١٤٨/٢. وهي: سي في خ تصحيف.

٣٣ - (والأصل في الأفعال: البناء، وما أعرب منها فعلى خلاف الأصل)؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني التي تعتور عليه.

٣٤ - (والمبني من الأسماء: ستة: المضمّرات، وأسماء الإشارة، وأسماء الشروط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، والموصولات، وزاد ابن مالك^(١): سابقاً؛ وهي الأسماء قبل التركيب^(٢))؛ وذلك لأن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته للحرف في الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال، أو الإهمال، فبنيت (المضمّرات، وأسماء الإشارة، والشروط^(٣)، والاستفهام)؛ لمشابتها الحرف في المعنى؛ إذ شابهت (أسماء الشرط): إن الشرطية، (وأسماء الاستفهام): همزته، وأما إعراب "أي" شرطية أو استفهامية^(٤)؛ فلمعارضة شبه الحرف فيها لزوم الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء. (وأسماء الإشارة) لمشابتها حرفاً كان ينبغي أن يوضع^(٥) للإشارة لأنها كالخطاب^(٦) والتنبيه، فحقها أن يوضع^(٧) لها حرف يدل عليها.

٣٣ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٣٨، وانظر: التوطئة ١١٧، والتبصرة ٧٦/١، والمرادي ٢٩٨/١، وهو رأي البصريين كما في المساعد ٢٠/١، ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل في الأفعال كذلك.

٣٤ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٣٩، والكلديات ٨٣١، وشرح الكافية لابن مالك ٢١٦/١، وانظر: الكشف ١٠٧/١، والرضي على الكافية ٣٩٩/٢، واللبدي ٢٧.

(١) هو النحوي الأشهر: جمال الدين بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي الشافعي، ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ. وانظر: في ترجمته: البغية ١٣٠/١ (٢٢٤)، والبلغة.

(٢) نص ابن مالك على هذا النوع في شرح الكافية الشافية ٢١٦/١.

(٣) في: خ: وفي!

(٤) المغني (محيي الدين) ٩٠/١، وانظر سيبويه (هارون) ٤٠٠/٢، حيث يستفاد قوله ببنائها وحكى

الزجاج أنه: غلط منه.

(٥) في: خ: توضع!

(٦) في: خ: كالخطاب!

(٧) في: خ: توضع!

كما وضعوا لها حرفاً يدل عليها^(١).

و(المضمرات): الياء، ونا، والكاف، حروف^(٢) في: إياي، وإيانا، وإياك، وإياه، إذ دلت الياء في: إياي، و[نا في] إيانا على التكلم، والكاف في إياك على الخطاب، والهاء في إياه على الغيبة. وكل مُضْمَرٌ مُتَضَمِّنٌ معنى التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة. وقيل: بُنِيَتْ لمشابهة الحرف في الوضع^(٣)؛ كالتاء، ونا من: "حينئذ" فالتاء على حرف؛ كباء الجر، ونا على حرفين: كمن، وحمل الباقي [عليها].

(والموصلات، وأسماء الأفعال) لمشابتها الحرف في الاستعمال^(٤)؛ إذ شابهت الموصلات الحروف في افتقارها إلى الجمل؛ إذ الحروف بأسرها لا تُستعمل إلا مع الجمل؛ إما ظاهرة، وإما مقدرة، وأما إعراب اللذين، واللتين؛ فلمعاوضة شبه الحرف فيهما؛ لما فيهما^(٥) من التثنية التي هي من خواص الأسماء، ومشابتها أسماء الأفعال؛ كصه، ودراك في أنها عاملة غير معمولة؛ إذ هي أبداً مسندة على الفاعل، ولا يعمل فيها شيء، فأشبهت الحروف العاملة؛ ك"أن" وأخواتها.

(والأسماء قبل / التركيب)؛ كفواتح السور لمشابتها للحروف^(٦) (٧ب) المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، وقال بعضهم: إنها موقوفة؛ وآخرون إنها معربة حكماً^(٧).

(١) أي: للخطاب والتنبيه! وعلل الرضي بناء أسماء الإشارة في الكافية ٤٧١ / ٢ فقال: "اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة؛ لأنها معنى من المعاني كالستفهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عاداتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام؛ أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام... والنفي... والتمني... والترجي والابتداء والانتها والتشبيه وغيرها!"

(٢) في: خ: حروفاً.

(٣) هو تسويغ ذكره ابن الحاجب كما في الرضي ٤٠١ / ٢، يقول: "وإنما بنيت المضمرات... لشبهها بالحرف وضماً".

(٤) وفي الرضي على الكافية ٨٣ / ٣: "اعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابتها مبني الأصل وهو: فعل الماضي والأمر. ويجوز أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وفيه ٧ / ٣: "وإنما بنيت الموصلات لأن منها ما وضع وضع الحروف" أو لاحتياجها في تمامها جزءاً... كاحتياج الحرف إلى غيره". والزيادة من الرضي على الكافية ٧ / ٣، وفيه: "ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب".

(٥) في: خ: ما! (٦) في: خ: فالحروف!

(٧) ينسب هذا القول إلى الزمخشري في شرح الكافية الشافية ٢١٧ / ١، وفيه: "وهو اختيار الزمخشري في الكشف" [١٠٧ / ١] في أول سورة البقرة، ومعنى موقوفة؛ أي: لا يعرف حالها، وانظر: الكليات ٨٧٦.

٣٥ - (والمُعَرَّبُ من الأفعال: الفعل المضارع)؛ لمسايبته الاسم كما تقدّم^(١).
(شرط أن يُعْرَى مِن نون التوكيد المباشرة^(٢) له، ومن نون الإناث): فإن لم يُعْرَ
منهما بُني على الفتح مع نون التوكيد، وعلى السكون مع نون الإناث.
وإنما يُبْنَى مع نون التوكيد لأنه لو أعرب على ما قبلها لم يعلم أنه مسند إلى الواحد،
أو إلى غيره؛ في نحو: هل يضربن؟ ولو أعرب عليهما لجرى الإعراب على ما يشبه
التنوين، وهو غير جائز. وكان بناؤه على الفتح؛ لخفته، وإنما بقي [السكون] مع نون
الإناث؛ لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء؛ إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل [بالاسم]،
فَضَعُفَ لذلك شبهه بالاسم، فرجع إلى أصله من البناء. وكان على السكون حملاً على
نظيره من الماضي المسند إلى النون، فقالوا: يَقمُن؛ كما قالوا: قُمْن. فإن لم تباشره نون
التوكيد أعرب تقديرًا؛ لعدم علة البناء.

٣٥ - بالنص في الحدود النحوية م ٤٠، وشرح الكافية ١/ ١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩، والتوطئة
١٢١، والمرادي ١/ ٥٦. ومعنى المباشرة الواردة في الشرح: ألا يكون ثمة فاصل بين الفعل وهاتين
النونين.

(١) انظر فيما سبق م ٣٠.

(٢) في الحدود النحوية للأبدي م ٣٠ "نوني التوكيد المباشرتين".

٣٦ - (والمبني من الأفعال: الفعل الماضي، وفعل الأمر): لعدم علة الإعراب فيهما، (فالماضي مبني على الفتح أبداً) لفظاً في نحو: ضرب، وتقديراً في نحو: رمى وبُني على الحركة لوقوعها موقع الاسم في نحو: خبر المبتدأ، والاسم متحرك، وكانت فتحة؛ لحفتها (ما لم يعرض له عارض) يمنع بناءه^(١) على الفتح، فيسكن إن اتصل به ضمير رفع متحرك؛ كضربت؛ كراهة توالي أربع حركات فيها^(٢) هو كالكلمة الواحدة، ويضم إن اتصل به واو الجمع؛ لمناسبة الواو.

(والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه)، فيبنى على السكون في نحو: اضرب؛ لأنه الأصل في البناء، ولا مقتضى للخروج عنه، وعلى حذف النون في نحو: اضربا واضربوا، واضربي، وعلى حذف حرف العلة في نحو: اغز، واخش، وارم؛ لأنه نائب عن السكون.

٣٧ - (والأصل في البناء: السكون)؛ لأنه أخف فاعتباره أقرب.
(وما بني منها)؛ أي: من المبنيات. (على حركة فعلٍ خلاف الأصل) فلا يُعَدَل إليه إلا لسبب.

٣٦ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤١، وشرح الكافية ١/ ١٧٥، وشرح شذور الذهب ٦٩. ولعله سكت عن ذكر المضارع الذي باشرته إحدى نوني التوكيد والمتصل بنون النسوة لسبقهما في الفقرة السابقة، وانظر: المرادي ١/ ٣٠٤.

٣٧ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤٢، وفي التبصرة للصيمري ١/ ٧٨: "أصل البناء: السكون"، وانظر: المقتصد ١/ ١٢٥.

(١) في: خ: بناوه!

(٢) في: خ: فيها تحريف!

٣٨ - (وأسباب البناء على حركة: خمسة:

الأول-الفرار من التقاء الساكنين؛ كأين): إذ لو سكن آخرها، لزم التقاء الساكنين، وحُرك بالفتح لكثرة دورها.

(الثاني-كون الكلمة غرضة لأن يبدأ بها كلام الابتداء): ولا يمكن الابتداء بالساكن، وفتحت، فرقاً بينها وبين لام الجر في نحو: لموسى عبد.

(الثالث-كون الكلمة لها أصل في التمكن؛ كأول) إن نوى معنى ما أضيف إليه دون لفظه؛ فإنه مبني على حركة؛ إشعاراً بعروض سبب البناء^(٨).

(الرابع-كون الكلمة على حرف واحد، كبعض المضمرات) المتصلة، وحروف الجر؛ كالباء، واللام، فإنه بني على الحركة؛ تعويضاً عما نقصه لقيامها مقام الحرف.

(الخامس-كون ما هي) أي: الحركة (فيه شبيها بالمعرب؛ كالفعل الماضي لأنه شبيه بالمضارع في وقوعه صفة، أو صلة) للموصول (أو حالاً، أو خبراً) للمبتدأ، فبني على حركة كذلك .

٣٨-بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤٣، وفيه "على حركة"، والتبصرة ١/ ٧٨-٧٩، والمقتصد ١/ ١٢٦، و١/ ١٣٣، والمرادي ١/ ٣٠٧.

٣٩ - (حد جمع التكسير: ما تَغَيَّرَ فيه بناءً و احِدِه لفظًا): إما بزيادة، كصِنُون، وصِنُون^(١) أو بنقص؛ كتُخْمَة وتُخْم، أو بتبديل شكل؛ كَأَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كـ [رجل] ورجال، أو بنقص وتبديل شكل، كـ [رسول] ورسول، أو بهن: كـ [غلام] وغللمان. (أو تقديرًا)؛ كهجان؛ فإن لفظه حالة الأفراد كلفظه حالة الجمع، يقال: ناقة هجان، ونوق هجان^(٢)، لكن حركته في الأفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرًا؛ إذ هو مفرد؛ كحمار، وجمعا كرجال.

(ودل على أكثر من اثنين) غالبًا لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازًا^(٣).

٤٠ - (حد جمع المؤنث السالم: ما جُمع بالْفِ وتاء مزيديتين): فخرج نحو: آيات، وأموات؛ لأن تاءهما^(٤) أصلية، ونحو: قضاة، وغزاة؛ لأن ألفهما أصلية، ولا يشكل بحذف التاء في نحو: قاتلات؛ لأن تاء التأنيث زائدة ليست من الكلمة.

٣٩ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤٧ /، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٢٨٢، وكشاف اصطلاحات ٣٣٢ / ١، والتعريفات (جمع المكسر) ٨١، والكليات ٨٢٩، والرضي على الكافية ٣ / ٣٩٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣ / ١١٠٩، وعبادة ٧٦، واللبيدي ٥١.

٤٠ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤٨ /، والفاكهي ٢٧١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٣٢ / ١، والكليات ٣٣٣، والتعريفات (جمع المؤنث) ٨١، والرضي على الكافية ٣ / ٣٨٧، والمرادي ٣٣٩ / ١، والتوطئة ١٥٩، وانظر: شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٣٧، والكتاب ٣ / ٤٩١.

(١) الصنو: الغصن الخارج عن أصل الشجرة، والصنوان تشنية وجمع كما في المفردات (صنو) ٤٩٤.

(٢) في المصباح المنير (هجن) ٢ / ٦٣٥: "جمل هجان: وزان كتاب، أبيض كريم، وناقة هجان وإبل هجان بلفظ واحد للكل".

(٣) في فقه اللغة و سر العربية ٢ / ٥٧٠: "من سنن العرب إذا ذكرت اثنين أن تُجْريهما مُجْري الجمع ... كما قال عز ذكره: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [سورة التحريم ٦٦ / ٤] ولم يقل: قلباكما!"

(٤) في: خ: تاؤهما!

٤١ - (حد جمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين) دخل جمع التكسير، (وسلم فيه بناءً واحده) خرج جمع التكسير، (أو ما تجمع بواو) مضموم ما قبلها، (ونون) مفتوحة، (رفعًا) أي: في الرفع، (وبياء) مكسور ما قبلها، (ونون) مفتوحة، (جرًا ونصبًا)؛ أي في الجر، والنصب.

ثم إن كان آخر الاسم الذي يُرادُ جمعه صحيحًا، أو ملحقًا به لحقته هذه الحروف من غير تغيير، وإن كان آخره ياء قبلها كسرة؛ نحو: قاضي حذف الياء نحو: جاءني قاضون، فإن أصله: قاضيون، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها؛ طلبًا للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في الجر والنصب.

وإن كان آخره ألفًا؛ نحو مصطفى حذف ألفه وبقي ما قبلها مفتوحًا؛ نحو: جاءني مصطفىون، أصله: مصطفىون، قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحًا لعدم موجب تغييره^(١).

(ويشترط في إعرابه) أي: جمع المذكر السالم (بهذه الحروف، إن كان) يعني ما يراد جمعه بها (اسمًا - أن يكون علمًا لمذكر عاقل)؛ لأن هذا الجمع أشرف من غيره، فأعطي الأشرف الأشرف، فلا يجمع بها؛ نحو: العين؛ لخلوه من الثلاثة^(٢)، ولا نحو: المرأة؛ لخلوه من اثنين^(٣)، ولا نحو: واشق علمًا/ لكلب؛ لخلوه من واحد^(٤).
(خال) كذا فيما رأيت^(٥)، والصواب: خاليًا^(٦).

٤١ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٤٩ / وفيه: "ما دل على أكثر من اثنين وأغني عن متعاطفين" وشرح الكافية ١ / ١٩١، وشرح حدود الفاكهي ٢٨٢، والتعريفات ٨١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٣٣، والرضي على الكافية ٣ / ٣٦٩، وعبادة ٧٨، واللبدي ٥٠.

(١) في: خ: يغيره!

(٢) أي الثلاثة الشروط المذكورة وهي العلمية والتذكير والعقل.

(٣) يقصد التذكير والعلمية.

(٤) يقصد العقل. وفي اللسان (و شق) ١٠ / ٣٨١ "واشق اسم كلب" ولعله مأخوذ من العَضَّ!

(٥) وهي هكذا في النسخ التالية: ث: ز: ن: م.

(من تاء التانيث، ومن التركيب) إسناديًا كان أو مَرَجِيًّا، فلا يجمع طلحة؛ لوجود التاء فيه، ولا نحو: سيبويه، وبرق نحره، لوجود التركيب، (وإن كان) يعني ما يراد جمعه (صفةً، فيشترط فيه أن يكون: صفةً لمذكر عاقل) لما تقدم، فلا يجمع نحو: حائض؛ لأنه صفة لمؤنث؛ ولا نحو: سابق - صفة لفرس؛ لأنه لغير عاقل. (خال) كذا رأيت^(١) والصواب: (خالية)،

(من تاء التانيث) فلا يجمع نحو: علامة، ونسابة؛ لوجود التاء.

(ومن التركيب) كذا فيما رأيت من النسخ، ولم أره من غيره.

(ليس): الصواب: ليست؛ لأنه للصفة على ما قررناه،

(من باب: أفعل فعلاء^(٢))، ولا من باب: فعلان فعلى، ولا ممن يستوي فيه المؤنث والمذكر؛ فلا يجمع نحو: أحمر؛ لأن مؤنثه: حمراء بخلاف نحو: الأفضل؛ لأن مؤنثه: فضلى، بضم الفاء، ولا نحو: سكران؛ لأن مؤنثه سكرى، بخلاف نحو: ندمان؛ لأن مؤنثه ندمانة، ولا ما كان من الصفات على: فعيل بمعنى: مفعول، أو مفعول بمعنى فاعل؛ لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع نحو: جريح، وصبور؛ لأنه لو جمع هذا الجمع - لقليل في المذكر: جريحون، وصبورون، وفي المؤنث: جريجات وصبورات، فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمع، مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر والمؤنث، فيلزم مزية الفرع على الأصل، فلو كان فعيل بمعنى فاعل أو فعول بمعنى مفعول - لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع؛ أعني: مزية الفرع على الأصل؛ لأنه يفرق بين المذكر والمؤنث في المفردين، فلا يلزم مزية الفرع على الأصل.

(١) وهي هكذا في النسخ: ث؛ ن؛ م.

(٢) في: خ؛ فعلى!

٤٢ - (وشروط إعراب الأسماء الخمسة: وهي: أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌ، وَقَمٌ - إن زالت منه الميم؛ وذو بمعنى صاحب بهذه الحروف)؛ يعني: الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، والألف واللام للعهد الذهني^(١)، لا الخارجي، إذ لم يتقدّم له ذِكْرٌ.

(الأول^(٢)): أن تكون مفردة لا مثناة، ولا مجموعة، فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثني، أو مجموعة أعربت بالحروف.

(الثاني: أن تكون مكبرة؛ احترازاً من أن تكون مُصَغَّرَةً): فإنها حينئذ تُعَرَّب بالحركات، تقول: هذا أَيْتُكَ، ورأيت أَيْتُكَ، ومررت بأَيْتِكَ.

(الثالث: أن تكون مضافة؛ احترازاً من ألا تكون مضافة): فإنها حينئذ تُعَرَّب بالحركات.

(الرابع: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم؛ احترازاً من أن تضاف إلى ياء المتكلم): فإنها حينئذ تُعَرَّب بالحركات المقدرة.

وقال: الأسماء الخمسة؛ لِأَنَّ الأَفْصَحَ في "الهن" النقص؛ أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات.

ثم لا حاجة لاشتراط الإضافة إلى غير الياء في "ذو"؛^(٣) لأنها ملازمة للإضافة إلى غيرها.

٤٢ - في الحدود النحوية للأبدي م ٥١. "ويشترط في إعراب الأسماء الخمسة بهذه الحروف"، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٢، والمساعد ١/ ٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٨، ويرى الشلوين في التوطئة ١٢١ أن هذه الحروف (الواو، والياء، والألف) ليست علامات إعراب فيها، وإنما علامات الإعراب فيها علامات مقدرة، وانظر: التبصرة ١/ ٨٤، والرضي على الكافية ١/ ٧٦، والمرادي ١/ ٣١٣.

(١) في التعريفات (عهد ذهني) ١٦٥: "هو الذي لم يذكر قبله شيء، وكذلك في المساعد ١/ ١٩٧، والمغني (محيي الدين) ١/ ٦١. ومقصوده أنه لم يسبق له ذكر الألف بخلاف الواو والياء!
في: خ: فعلى!

(٢) في: خ: الألف تحريف!

٤٣ - (حد التثنية: ضَمُّ اسمٍ إلى مثله)؛ يعني: إلى اسم آخر ليصح قوله:
(بشرط اتفاق اللفظ، والمعنى)؛ كالزَيدَين والزَجلَين، (أو المعنى الموجب للتثنية)؛
كالعُمَريَين في تثنية أبي بكر وعُمَرَ رضي الله عنهما، والقمرَين في تثنية الشمس والقمر؛
إذ لولا المماثلة التي بينهما لم يُثَنَّا بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر من العوارض
والمشخصات، كما في الزَيدَين، أو عن الذاتيات كما في الحيوانات إذا أُريد ضم حيوان
إلى آخر؛ كالإنسان والفرس.

٤٤ - (حد المثني: هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره): حال كونه صالحاً
للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: الزَيدَين والعُمَريَين؛ إذ يصح فيهما التجريد؛ نحو:
زيد وزيد، وعمرو وعمرو. فلو دل الاسم على اثنين بغير الزيادة كَشَفَع^(١) وَزَكَ^(٢)،
أو دل عليهما بالزيادة ولكن لا يصلح للتجريد والعطف؛ كاثنين لم يكن مثني، بل
اسماً للتثنية.

٤٣ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٢/، والتلمساني ٣٦٨، والرماني ٦٨ (٢٠)، والفاكهي
٢٧٢، والكلبيات ٨٣٠، وأوضح المسالك ٣٦/١، وارتشاف الضرب ٥٤٩/٢، وعبادة ٦٥.
٤٤ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٣/، والتعريفات ٢١٣، والكلبيات ٨٣٠، وشرح حدود
الفاكهي ٢٧٦، وكشاف اصطلاحات ٢٥٧/١، والمساعد ٣٨/١، وجنى الجنتين في تمييز نوعي
المثنيين ٦، وشرح الكافية الشافية ١٨٥/١، والرضي على الكافية ٨٣/١، و٣٤٧/٣، واللبدي ٣٩.

(١) في اللسان (شفع) ١٨٣/٨: "الشفع: خلاف الوتر وهو الزوج"
(٢) في اللسان (زكا) ٣٥٨/١٤: "الزكا، مقصور: الشفع من العدو... والعرب تقول للزوجين
اثنين: زكا". وفي الصحاح (زكا) ٢٣٦٨/٦: "زكا: الشفع" وفي: خ: ذكي! وانظر: حاشية يس على
شرح التصريح على التوضيح ٦٦/١، والمقصود والممدود لابن السكيت ١١٣.

٤٥ - (وللثنائية شروط ثمانية):

الأول- الأفراد، فلا يُثنى المثنى، ولا المجموع على حده أي: لا المثنى ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اتفاقاً، وفي غيره من جموع التكسير خلاف؛ ففي عبارته قُصُورٌ.

(الثاني- الإعراب: فلا يُثنى المبني، وأما نحو: هذين) مما المثنى فيه مبني نحو: اللذين واللتين وهاتين، (فصيحٌ موضوعٌ للمثنى لا أنها مثنى حقيقة) عند المحققين. وأما قولهم: مَنان، ومَئِنَّ: فليست الزيادة فيهما للثنائية، بل للحكاية، بدليل حذفهما وصلًا، وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فمثنى قبل البناء .

(الثالث- عدم التركيب: فلا يثنى المركب تركيب إسناد) اتفاقاً، ولا المركب تركيب مزج على الأصح؛ لشبهه بالمحكي، ولعدم السماع . (وأما المركب تركيب إضافة، كأبي بكر، فيستغنى بثنائية المضاف عن ثنائية المضاف إليه). وكذلك في الجمع فيقال: أبوا بكر، وآباء بكر، وأجاز الكوفيون^(١) ثنيتهما وجمعهما، فيقال: أبوا البكرين، وآباء البكرين.

(الرابع- التنكير، فلا يثنى العلم باقياً على علميته): بل إذا أريد ثنيتُه قدر تنكيره، ولهذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام، نحو: فلان، وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير. (الخامس- اتفاق اللفظ): فلا يثنى المختلفان فيه؛ يعني إذا لم يتفقا في المعنى الموجب للثنائية .

(السادس- اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك)^(٢) باعتبار معنييه المختلفين، فلا يقال: قرآن، والمراد: الطهر والحيض، بل إذا/ أريد طُهران^(٣).

٤٥ - بالنص في الحدود النحوية للأبجد م ٥٤، والمرادي ١/ ٣٢٣، وجنى الجنتين في تمييز المثنيين ٦، واللبدي ٣٩-٤٠.

(١) كما في المرادي ١/ ٣٢٤

(٢) هذا قول المتأخرين، خلافاً لابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٣ "الأصح الجواز". كما نقل المرادي

١/ ٣٢٤، والمساعد ١/ ٣٩

أوحىضان^(١). (خلافا للحريري^(٢)) في تجويزه تثنية المشترك باعتبار معنيه،
وصححه بعضهم^(٣).

(وأما نحو: العُمران) مما اختلف فيه اللفظ؛ إذ المراد: أبو بكر وعمر، (فمن باب
التغليب) باستعارة اسم أحدهما للآخر للمماثلة بينهما^(٤).

(السابع- ألا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيره؛ نحو: سواء، فإنهم استغنوا عن تثنيته
بتثنية سيّ فقالوا: سيّان)، ولم يقولوا: سواءان، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض
العرب^(٥).

(الثامن- أن يكون له): أي للاسم الذي يراد تثنيته (ثاني في الوجود)، فلا يثنى ما
لا ثاني له في الوجود إذا قصد الحقيقة، (وأما القمران) في تثنية الشمس والقمر، (فمن
باب المجاز) بإطلاق اسم القمر على مسمى الشمس.

٤٥ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٤، والمرادي ٣٢٣/١، وجنى الجنتين في تمييز المشين ٦،
واللبدي ٣٩-٤٠.

(١) انظر: اللسان (قرء) ٣١/١.

(٢) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد صاحب المقامات، ولد سنة ٤٤٦ هـ، وتوفي سنة ٥١٦ هـ،
وانظر في: ترجمته إنباء الرواة ٢٣/٣ (٥٥١)، ومعاهد التنصيص ٢٧٢/٣، والبغية ٢٥٧/٢ (١٩٢٧)
ورأيه في شرح المقامات ٤٧٣/١.

(٣) كابن مالك في شرح التسهيل ٦٣/١، والمساعد ٣٩/١.

(٤) انظر: جنى الجنتين ٨١.

(٥) هو أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس توفي ٢١٥ هـ. وانظر في ترجمته: البغية ٥٨٢/١ (١٢٢٢)،
والإنباء ٣٠/٢ (٢٦٩)، كما في المرادي ٣٢٥/١، وعلى تثنيتهما شواهد شعرية قديمة في اللسان (سوى)
٤١٠/١٤.

٤٦ - (حدّ الاسم الذي لا ينصرف: ما دخله علّتان فرعيتان من علل تسع، أو علّة واحدة تقوم مقامهما)؛ أي: مقام العلّتين، وذلك لأن الاسم لا يمتنع من الصرف حتى يكمل شبهه بالفعل، ولا يكمل شبهه بالفعل حتى يكون فيه فرعيتان مختلفتان؛ مرجع إحداهما: اللفظ، والأخرى المعنى؛ لأن في الفعل فرعيتين بهذه المثابة؛ إذ فيه فرعية عن الاسم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر^(١)، وفرعية في المعنى؛ وهي احتياجه للفاعل، ونسبته إليه، وإن أكمل شبهه به هل فيه ما يقال فيه؟ فلم يدخله التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحاً.

ثم بيّن العلل التسع بقوله: (وجمعها)؛ أي العلل التسع (بعضهم في بيتين، فقال): [من البسيط]

عَدْلٌ ووصفٌ وتأنيتٌ ومعرفةٌ وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثم تركيبٌ
والنون زائدةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ ووزنٌ فعلٌ وهذا القول تقريبٌ^(٢)
التحقيق^(٣) - أن قد اختلفَ في عَدَّها؛ فقل: إنها تسع، كما قال المصنّف^(٤)، وقيل:
إنها اثنتان، وقيل إنها أحد عشر.

٤٦ - بالنص في الحدود النحوية للأبّدي م ٥٥/، والتلمساني ٣٦٧، والفاكهي ٢٨٦، والكتاب ٣/ ٢١٠، وشرح الكافية ٣/ ١٤٣٣، والمساعد ٥/ ٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٢، وشرح الكافية لابن الحجاب للرضي ١/ ١٠٠، والكليات ٨٢٢-٨٢٣، وعبادة ٢٧٢، واللبدي ٢١٤.

(١) هذا رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الفرعية عن الاسم في اللفظ هي تركيب الفعل، كما في حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٢٠٩.

(٢) هي لابن الحجاز النحوي الضرير ٦٣٧هـ في شرحه على الدرة الألفية ل ٣٩، والآلئ المشورة في شرح المقصورة لإمام الفاضلية ١/ ٢٣٥، وكافية ابن الحاجب ١/ ٣٥ في سياق يشعر بأنها له، وهما له في شرح جمل الزجاجي للعلوي. وبلا عزو، وفي الرضي عليها ١/ ١٠٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٢٤٢، والحدود النحوية للأبّدي م ٥٥.

(٣) كلمة غير مقروءة في خ! رسمها: لا تحقيق.

(٤) الحدود النحوية للأبّدي م ٥٥.

و(تقريب) على فهم المبتدئ؛ لأن ذكر التسع منظومةً يقرَّب فهمها، و(زائدة) في البيت منصوبة على أنها حكاية عن حالٍ في مثل قولنا: يمنع الاسم من الصرف النون زائدة، ولا يصح رفعها على أن تكون خبر مبتدأ هو النون؛ لأن هذه الجملة؛ وهي قولنا: والنون زائدة ليست من أسباب منع الصرف؛ ولا على أن تكون صفة لها؛ لكونها نكرةً وهي معرفة، إلا أن يقال: اللام في النون زائدة بدليل ذكر بقية الأسباب بالتذكير، فيمنع الصرف ما فيه ألف التأنيث كحُبلى، وصَحراء؛ لقيامهما مقام العلتين؛ لأنها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه، ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ؛ وهي لزوم الزيادة حتى كأنها من الأصول، وفرعية في المعنى؛ وهي دلالة على / التأنيث؛ وهو فرع عن التذكير^(١٠٥)؛ لاندراج كل مؤنث تحت المذكر؛ كشخص وإنسان من غير عكس .

وما كان على صيغة منتهى الجموع، وهو ما كان أوله مفتوحاً وثالثه ألف مكسور ما بعدها يليها حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن؛ كمساجد، وقناديل؛ لأن فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية، كما علم في موضعه^(١)، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، وهي فرع الأفراد.

وما فيه من الوصفية مع زيادة الألف والنون غير صالح لها؛ كسكران؛ إذ لا يقال في مؤنثه: سكرانة.

أومع وزن «أفعل» غير صالح لها أيضاً؛ كحمراء .

ومع العدل؛ كثلث؛ لأن الوصف فرع الموصوف، والمزيد فرع ما زيد عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، وكما أن الاسم أصل والفعل فرع فكذلك وزنها ففيه الفرعتان .

وما فيه العلمية مع التركيب؛ كبعلبك.

أو مع زيادة الألف والنون؛ كمروان.

أو التأنيث؛ كطلحة، وزينب عَلم امرأة.

أو العُجْمة كإبراهيم.

(١) انظر ما سبق في حد جمع التفسير م ٣٩ / ص ٤٢.

أو وزن الفعل ؛ كيزيد، و يشكر .

أو زيادة الألف للإلحاق، كأرطى^(١) علماً.

أو العدل، كعمر؛ لأن التعريف فرع التنكير؛ لأنك تقول: رجل ثم تقول: الرجل، والتركيب فرع الإفراد، والمزيد فرع ما زيد عليه، والتأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العربي؛ إذ لغة كل قوم أصلٌ بالنسبة إليهم، ووزن الفعل فرع وزن الاسم كما تقدم^(٢)، والعدل فرع المعدول عنه، ففي كل ذلك فرعين اللفظ والمعنى.

والحاصل أن جميع ما يُمنع من الصرف - اثنا عشر نوعاً:

خمسة مع التنكير، وهي ما فيه: ألف التأنيث، والوصفية مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، أو مع العدل. وما كان على صيغة تنتهي الجموع. وسبعة مع التعريف وهي ما تقدم.

٤٧ - (حدُّ الفاعل: ما)؛ أي: اسم (أسند إليه فعلٌ تامٌّ مقدَّم) عليه (فارغ) من الضمير (غيرُ منصوغٍ للمفعول): فالمسندُ إليه يُعْمُ الفعلُ والنائبُ عنه، والمبتدأ، واسم كان، وبقيدَه بالفعل يخرج المبتدأ، وبقيد الفعل بالتمام يخرج اسم كان، وبالتقدم^(٣) يخرج ما تأخر الفعل عنه؛ كزيد من قولك: زيد قام؛ فإنه مبتدأ، والفاعل ضمير مستكنٌ في الفعل، وبأنه غير منصوغٍ للمفعول يخرج النائب عنه. لكن في عبارته قصور؛ لإفهامها انحصار الفاعل في المسند إليه الفعل، وليس كذلك، إذ يشاركه في ذلك ما أسند إليه المصدر، واسم الفاعل والصفة المشبهة، والظرف والجار والمجرور .

٤٧ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٦، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٣٣٧، والتعريفات ١٧١، والكليات ٨٨ و ٦٧٥، والبرضي على الكافية ١ / ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٧٦، والمساعد ١ / ٣٨٥، والتوطئة ١٦١، والمرادي ٢ / ٥٨٣، وعبادة ٢٤٣.

(١) في اللسان (أرط) ٩ / ٧ ٢٥٤ "أرطى: نبات يشبه الغضا = ينبت عَصِيًّا" ومؤنثه أرطاة، والألف التي في آخره ليست للتأنيث.

(٢) انظر ما سبق م ٣٠؛ م ٣٥ عن الحديث عن علة العلمية وما معها .

(٣) خلافاً للكوفيين الذين يجيزون التقديم كما نقل ابن عقيل في شرح الألفية ٢ / ٧٧، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦١٥.

٤٨ - (يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، أو لغرض / لفظي، أو^(١٠٠ب) معنوي) أي: حذف للجهل به؛ (كسرق المتاع) إن جهلت مَنْ سرقه .
والثاني - أي حذفه لغرض^(١) نحو قولهم: من طابت سريرته مُجِدَّتْ سيرته^(٢)، فإنه لو قيل: حَمِدَ الله سيرته، اختلفت السَّجَّة. وسكت عن التمثيل للثالث وهو حذفه لأمر معنوي؛ لأنه كثير لا يَنْضَبُ.

٤٩ - (وَيُسْتَرَطُّ فِي إِعْمَالِ إِذْنٍ): في المضارع النصب (شروط):

أحدها - تصدُّرها.

والثاني - استقباله.

والثالث - اتصاله بها أو انفصاله بقَسَم أو نداء، أو بلا النافية؛ كقولك لمن قال: غداً أزورك: إذن أكرمك، أو [إذن] والله أكرمك، أو [إذن] يا^(٣) زيد أكرمك، أو [إذن] لا أكرمك .

وقد أشار إلى ذلك بقوله: (يجمعها)، أي: الشروط، (قول الشاعر):
[من الرجز]^(٤):

أَعْمِلْ إِذْنَ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْلاً

وَسَقَتْ فَعِلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبِلاً

وَاحْذَرِ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تُفْصَلَ

٤٨ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٦، وانظر: الرضي على الكافية ١/ ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٥/ ٥٧٦، والمساعد ١/ ٣٨٥، والمرادي ٢/ ٥٨٣ .

٤٩ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٥٣٦، والمساعد ٣/ ٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، ورأي ابن عصفور فيه كذلك ٤/ ١٦٥٣، والرضي على الكافية ٤/ ٣٩، والجنى الداني ٣٦١، والكلبيات ٧١.

(١) مثل ابن عقيل للغرض اللفظي في المساعد ١/ ٣٩٧ وسماه "الإيجاز"، وفصل ذلك الغرض المرادي ٢/ ٥٩٨. ويعترض الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح ١/ ٢٨٦ على كلمة الغرض ويقترح الفائدة!

(٢) في شرح التوضيح على التصريح ١/ ٢٨٧ بالنص، وكذلك في شرح قطر الندى ٢٦١ وفيها: "اختلفت السجعة" وهو الأصوب!

(٣) في: خ: ما .

(٤) الأبيات في الحدود النحوية للأبدي م ٥٧ وبعدها هناك:

وافصل بظرف أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا .

بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون الفاعل والمفعول محذوفًا، واللام للإطلاق؛
أي: احذر أن تفصلها .

إلا بِحَلْفٍ (مصدر حلف) أونداءٍ أو بلا
إن تجئ بحرف عطفٍ أو لا
فأحسن الوجهين ألا تعملًا

فلو لم تتصدّر كما إذا وقعت بين ذي خبر^(١) وخبره، أو شرط وجوابه، أو كان
الفعل بعدها حالًا، كقولك لمن قال: أنا أحبك: إذن أصدقك، أو فصل عنها بغير ما
ذكر؛ كقولك، إذا أنا أكرمك - وجب إلغاؤها، ورفع الفعل بعدها؛ لأنها عند توسطها
تشبه الظن المتوسط بين المفعولين؛ لأنها مثل ظن في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها و توسطها بين جزئيهما^(٢) ولذلك أعملت حملًا عليها، فكما يجب إلغاؤها عند
التوسط كذلك يجب إلغاء إذن عنده، وإذا كان الفعل حالًا لا يجوز نصبه؛ لأنه لا
يكون إلا مرفوعًا، وإن انفصل، وإذا انفصل الفعل لغير ما ذكر كان جزءًا من الجملة
فلم تقو على العمل فيما بعد، بخلاف [ما] إذا فُصل بها ذكر، لأنه ليس جزءًا منها بل
زائدة للتقوية، أو للنفي فقويت على العمل، ولهذا لم يضر الفصل بالقسم بين المضاف
والمضاف إليه^(٣) في قولهم: "إن الشاة لتجار"^(٤) فتسمع صوت - والله - ربها"، ولا بين
الجار والمجرور في قولهم: "اشتريته بـ - والله - ألف درهم"^(٥).

(١) كالمبتدأ، واسم كان، واسم إن، واسم لا النافية للجنس، واسم ما العاملة عمل ليس إلخ ...

(٢) في المرادي ١ / ٥٥٩: "أن يتوسط (ظن) بين المفعولين نحو: زيد ظننت قائم، فهذه يجوز الأمران
على السواء!"

(٣) تبعًا لرأي الكسائي كما في المساعد ٢ / ٣٦٩ الذي يميز ذلك في النشر.

(٤) في الفرق للأصمعي ٩٩: "يقال للضائنة: جأرت!" وفي شرح الألفية لابن عقيل ٣ / ٨٤ "ولم يُعَبَّ
فُضِّلُ يمين" والقول في المساعد ٢ / ٣٠١: "إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت - والله - ربها" ! عن
أبي عبيدة !

(٥) المثال في المساعد ٢ / ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٢.

ولو لم يتوسط إلا بين عاطف ومعطوف، كقولك: فيأذن أكرمك - جاز إعمالها
والغاؤها؛ وهو أجود، كما أشار إليه في الأبيات، وبه قرأ السبعة^(١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا
لَا يَلْبُثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٧٦].
٥٠ - (حد المنادى: هو المَدْعُوُّ بيا، أو إحدى / أخواتها) وهي^(١١١): الهمزة،
للقريب، نحو: أزيد أقبل، وأي، وأيأ، وهيا؛ للبعيد أو نحوه؛ كالتائم والساهي،
(تحقيقًا)؛ نحو: زيد (أو تقديرًا)؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [سورة
يوسف ١٢/ ٢٩].

٥٠ - بالنص في الحدود النحوية للأبجد م ٥٨، والفاكهى ٣٤٦، والتلمساني ٣٧٠، والتعريفات ٢٥٠،
والكليات ٩٠٦، والرضي ٣٤٤ / ١، والمساعد ٤٨٠ / ٢، والمرادي ١٠٥١ / ٢، وعبادة ٢٧٨، واللبدي
٢٢٠.

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد ٣٨٣، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١٠٣ / ٥.

٥١ - ((حد)) المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة حالة كونه (مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به) معتمداً على نفي أو استفهام، فتناول الاسم الصريح؛ نحو: زيد قائم، والمؤول؛ نحو: عندي أنك قائم، والمرفوع وغيره، وأسماء الأفعال وغيرها، والعاري عن العوامل اللفظية، والمُقترن بها. وخرج بتقييده المرفوع: غيره، وبالمجرد عن العوامل اللفظية: ما اقترن بها؛ كاسمَي كان وما.

وقيد العوامل باللفظية؛ لأنها لا تتجرد عن المعنوي؛ إذ العامل فيه على الصحيح معنوي، وهو الابتداء، واللفظية لغير الزائدة، لأنه لا يشترط التجرد عن الزائدة؛ نحو: بحسبك درهم، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران ٣/ ٦٢]. ويقول: مخبراً عنه أو صفاً: أسماء الأفعال، على أنها خرجت بالمرفوع، وإنما أخرجها غيره^(١) بهذا، لأنه لم يذكر المذكور المرفوع.

ويقوله: رافعاً لمكتفى به: قائم من قولك: أقائم أبوه زيد، فوضح من هذا أن المبتدأ إما ذو خبر، كزيد من قولك: زيد قائم، وإما وصف مسند إلى الفاعل، أو نائبه؛ كسار، أو مكرم من قولك: أسارَ ذان؟ وما مكرمُ العُمران.

٥١ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٥٩، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٣٣٩، والرضي على الكافية ٢٢٣/١، والمساعد ٢٠٣/١، والمرادي ٤٧٠/١، والتوطئة ٢١٦، والتعريفات ٢٠٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥٢، والكلبيات ٨٠٦، وعبادة ٥٤، واللبدي ١٧.

(١) كابن مالك في المساعد ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ١/ ١٣٢، والمرادي ٤٧٠/١.

٥٢ - (حدُّ الخبر: هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة) فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مع المبتدأ، لكن دخل فيه فاعل الوصف المذكور؛ إذ ينتظم منه مع المبتدأ جملة، وهو ليس (الجار والمجرور، والظرف إذا وقعاً صفة أو صلة أو حالاً، أو خبراً تعلقاً بمحذوف) وجوباً لأنها معمولان، والمعمول لا بد له من عامل، ثم ذلك المحذوف (تقديره: كائناً) أونحوه عند بعضهم؛ لأن الأصل في الخبر والصفة، والحال-الإفراد، بدليل تقدير الفعل في ذلك بالوصف (أو استقر) أونحوه عند الأكثر؛ لأن الأصل في العمل-الفعل.

(إلا في الصلة، فيتعين فيها تقديره استقر)؛ لأنها لا تكون إلا جملة، وإنما لم يجر أن يقال في: جاء الذي في الدار-أن المقدر مستقر خبر المحذوف.
وعلى حد قراءة بعضهم^(١) ﴿نَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام ٦/١٥٤]؛ لأنه قليل. وهذا التركيب مُطَرَّدٌ.

٥٢ - بالنص في الحدود النحوية م ٦٠، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٤١، والتعريفات ١٠١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٤، والكليات ٤١٧، وعبادة ١١٦، واللبدي ٦٢، والرضي على الكافية ١/٢٢٣.

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، والسُّلَمِي، وأبي رَزَيْن، والكشاف ٢/٦٢. وفيه: "أي على الذي هو أحسن بحذف المبتدأ"، وانظر: المحتسب ١/٢٣٤، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢/٥٨٧-٥٨٨ ومصادر كثيرة هناك.

٥٣ - (المفاعيل خمسة):

١ - (مفعول به: وهو ما وقع عليه فعل الفاعل) والمراد بوقوع الفعل تعلُّقه بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد تعلُّقه [بـه] فلا يرد عليه؛ نحو ما ضربت زيدًا، ولا تضرب زيدًا؛ لتوقُّف فهم الفعل، وتعلُّقه على زيد، ونحوه؛ ولا المفعول فيه وهو الظرف؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعلُّقه بل الأمر بالعكس؛ لأن المراد بالفعل الحدث الذي هو المصدر، وهو لا يدل على الزمان والمكان إلا بالالتزام فيتوقف تعلُّقهما عليه.

٢ - (ومفعول فيه: وهو ما فعل فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديرًا من زمان أو مكان) فخرج؛ نحو: يوم الجمعة طيب؛ لأنه وإن فُعِل فيه فعل، ولكنه ليس بمذكور لفظًا، أو تقديرًا، والمراد بالزمان^(١): اليوم واللييلة، وأجزاءهما؛ كالساعات والأوقات، وما تركب منهما، كالجمعة، والشهر، والسنة.

٣ - (ومفعول معه: وهو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنًى) فخرج ما ذكر بعد الفاء، وغيرها؛ نحو: زيد وعمرو، وما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول بألا تكون الواو للمصاحبة؛ نحو: جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده، أو للمصاحبة ولكن المصاحب غير معمول؛ كقولك: زيد وعمرو أخواك ولا يتنقض الحد بمثل قولنا: جاءني زيد وعمرو معه؛ لأن المصاحبة ليست من الواو، والمراد بالفعل لفظًا: الفعل، وأسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ونحوها، وبالفعل تقديرًا: غيرها مما يستنبط منه معنى الفعل؛ نحو: مالك وزيدًا؟ أو ما شأنك وعمرًا؟ أي: ما تصنع؟

٥٣ - ليس في الحدود النحوية للأبدي؛ وانظر الحدود النحوية للتلمساني ٣٦٦، والفاكهي ٣٥٢، والرضي على الكافية ١/٣٣٣، والتعريفات ٢٤١-٢٤٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧١/٢ وما بعدها.

(١) انظر: كشف اصطلاحات الفنون ٢/١٢٠، والكلبيات ٤٤٥، ٤٨٦، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/١٣٩.

٤ - (ومفعول له: وهو ما فُعل لأجله فعل مذكور) فدخل نحو: ضربته تأديباً لأن التأديب فُعل لأجله فُعل مذكور، وهو الضرب، وخرج نحو: أعجبني التأديب؛ لأنه وإن فُعل لأجله فُعل من الضرب والشتم وغيرهما إلا أن الفعل للمفعول لأجله لم يذكر؛ لأن المذكور الإعجاب، ولم يفعل لأجل التأديب، فالمفعول له علة غائبة للفعل؛ أي سبب حامل للفاعل على الفعل، والفعل قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج، وقد لا يكون^(١) فالأول - نحو: ضربته تأديباً؛ لأن الضرب سبب للتأديب في الخارج .

٢ - والثاني - نحو قعدت جُبناً؛ فإن القعود ليس سبباً للجبن في الخارج، والمراد بالفعل ها هنا: المصدر، لا الفعل الاصطلاحي، والمصدر مذكور فيه ضمناً .

٥ - (ومفعول مطلق: وهو ما ليس خبر مصدر مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عده) فخرج المصدر في نحو قولك: ضربتك ضرباً أليم؛ لأنه خبر، ومُذْبِرٌ في قوله تعالى: ﴿وَلِي مُذْبِرًا﴾ [سورة النمل ٢٧ / ١٠]^(٢)؛ لأنه حال لا مصدر، والمصدر المؤكد في قولك: أمرك سيرٌ سيرٌ لأنه ليس مؤكداً لعامله .

٣ - ودخل أنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً؛ نحو: ضربت ضرباً أو ضربتاً شديداً، أو ضربتين، أو مرفوعاً؛ لأنه نائب عن الفاعل؛ [نحو]^(٣): غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

٤ - والمراد بالمصدر: اسم المعنى المنسوب للفاعل، أو للنائب عنه؛ كالأمر والضرب فهما اسم المعنى المنسوب إلى الفاعل في قولك: أمر زيد، وضرب عمرو .

(١) هكذا في: خ ! و مثل لدخول النفي على الفعل بعدها بلا المألقي في رصف المباني ٤٥٥، وفي الجنى الداني ٢٦٠ "واعلم أن قد مع الفعل كجزء منه، فلا يفصل بينهما بغير القسم"، وقد وردت شواهد من عصور الاحتجاج تثبت الفصل بغيره. انظر: الألفاظ والأساليب ٢ / ١ .

(٢) وكذلك في سورة القصص ٣١ / ٢٨، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٥٢، وتفسير القرطبي ١٥ / ١٦٠ .

٥٤ - (النعته: هو التابع لما قبله) في إعرابه الحاصل، والمتجدد (المشعر بعلامة فيه)؛ أي: صفة من صفاته إن كان حقيقياً؛ نحو: مررت برجل كريم، (أوفياً تعلق به) إن كان سببياً؛ وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف نحو: مررت برجل كريم أبوه .

ثم هو موضح للمنعوت؛ أي: رافع عنه احتمال الشراكة إن كان معرفة، ومخصص له^(١)؛ أي: مُقَلَّل الاشتراك فيه إن كان نكرة، فكريم في قولنا: مررت برجل كريم، مُقَلَّل للشراكة في رجل، والخياط في قولنا: مررت بزيد الخياط، رافع عن زيد احتمال الشراكة، فالتابع متناول لكل من التوابع الخمسة^(٢)، وخرج بإشعاره بعلامة فيه، أو في متعلقه ما عداها منها فإن جميع ما عداها لا يدل على معنى في متبوعه بل في نفسه.

(والنعت إن كان جارياً على ما هو له)؛ وهو الحقيقي (فيتبعه)؛ أي: من هو له (في أربعة من عشرة؛ في واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتكثير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث): فتقول مررت برجل كريم، ورجلين كريمين، ورجال كرماء، وبامرأة كريمة، وامرأتين كريمتين، ونساء كريهات، وبالرجل الكريم، والرجلين الكريمين، والرجال الكرماء، وبالمراة الكريمة، والمرأتين الكريمتين، والنساء الكريهات، وكذلك في الرفع، والنصب، وإن كان جارياً على غير من هو له فيتبعه في اثنين من خمسة؛ في واحد من الرفع والجر والنصب، وواحد من التعريف والتكثير، ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير المنعوت بل رفع ظاهراً، متلبساً بضميره.

٥٤ - بالنص في الحدود النحوية م٦٧، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٢، والرماني ٦٩/٢٦، والتعريفات ٢٦٦، والكليات ٩٠٣، والرضي ٢/٢٧٣، والمساعد ٢/٤٠١، والمرادي ٢/٩٤٥، وعبادة ٢٨٣، واللبدي ٢٢٦.

(١) التخصيص هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، والتوضيح: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف كما في الرضي على الكافية ٢/٢٨٨، وشرح التصريح ٢/١٠٨.

(٢) وهي النعت والتوكيد والعطف وعطف البيان والبدل كما في الرضي على الكافية ٢/٢٨٨.

فتقول: مررت برجل كريم أبوه، وامرأة كريم أبوها، وبرجلين كريم أبوهما، وامرأتين كريم أبوهما وبرجال كريم أباهما، وبنساء كريم أباهن، وكذلك إن^(١) رفع ضمير المنعوت كقولك: مررت برجل حسن الوجه؛ فهو كالحقيقي^(٢).

٥٥ - (حد العطف)؛ يعني: عطف النسق (هو التابع لما قبله المشارك له في إعرابه) العطف تابع^(٣)، وبه دخل كل تابع (بواسطة أحد الحروف العشرة) خرج ما عداه. والحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم بعد همزة التسوية أو همزة مُعْنِيَّة عن لفظ "أي"، وأو، وب، ولا، ولكن، وإما في مثل قولك: الكلمة / إما اسم، وإما فعل، وإما حرف^(٤).

وبعضهم^(٥) لا يُعَدُّها من حروف العطف، ويجعل العطف مُسْتَقَادًا من الواو التي قبلها. "وهي جائية لمعنى من معاني: "أو" وهو اختيار ابن مالك^(٦)؛ لأنها لو كانت عاطفة لما تقدمت على المعطوف عليه، ولما وقعت بعد السواو؛ لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ولا يدخل عليه عاطف.

٥٥ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٦٨، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٨٨، والرماني ٨٩ (٢٨)، والتعريفات ١٥٦، والكليات ٦٠٥، والرضي ٣٣١ / ٢، وارتشاف الضرب ١٩٧٥ / ٤، والنسق تعبير الكوفيين كما في المساعد ٤٤١ / ٢. ويسميه الكتاب أحيانًا باسم الشركة ٤٤١ / ١، وانظر المرادي ٩٩٣ / ٢، وعبادة ٢١٢، واللبدي ٢٢٤.

(١) في: خ: فإن!

(٢) في أوضح المسالك ٥ / ٣، "وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإن رفع الوصف ضمير الموصوف وافقه فيها... وكذلك جاءني امرأة كريمة الأب".

(٣) في: خ: كلمة غير واضحة!

(٤) هو أبو علي الفارسي كما في: الإيضاح العضدي ٢٨٩، ووافق في ذلك ابن كيسان كما في المساعد ٤٤١ / ٢.

(٥) صرح ابن مالك باختياره هذا في شرح الكافية الشافية ١٢٢٦ / ٣ فقال: "ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ (أو)، ويقولها أقول في ذلك تحلصًا من دخول عاطف على عاطف" وانظر في: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢١٢.

٥٦ - (التوكيد: هو التابع لما قبله) دخل كل تابع (المقرر معناه)؛ أي: المحقق لفهمه ومدلوله في أذن السامع؛ أعني: جعله ثابتاً مستقرّاً محققاً بحيث لا يظن به غيره، كقولك: جاء زيد زيد؛ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه، أو عن حملته على معناه، وبه خرج ما عداه على نظر في النعت وعطف البيان؛ لأنهما مقرران معنى المتبوع، ألا تري أنك إذا قلت مررت بزيد، فإنه يشك أي زيد هو من الزيد، فلما قلت: الطويل؛ علم أنه أي زيد هو؟ وهذا الحد غير متناول لجميع أنواعه؛ لأنه إما لتقرير معنى المتبوع كما تقدم^(١)، وإما لدفع توهم التجويز أعني التكلم بالمجاز؛ نحو: قطع اللصّ الأمير الأمير أو نفسه أو عينه؛ لئلا يُتَوَهَّم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانته مثلاً، أو لدفع توهم النسيان؛ نحو: جاءني زيد زيد لئلا يُتَوَهَّم أن الجائي عمرو، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو، أو لدفع توهم عدم الشمول؛ نحو: جاءني القوم كلهم؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيئ إلا أنك لم تعتد به، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض؛ كالواقع من الكل بناءً على أنهم في حكم شخص واحد؛ كما يقال: بنو فلان قتلوا زيداً، وإنما قتله واحد منهم، ويؤتى في الغرض الأول والثاني باللفظي؛ وهو تكرير الأول والإتيان بمرادفه وبالنفس والعين مضافين إلى ضمير المؤكد مطابقتها في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٢)، وفي الثالث باللفظي خاصة، وفي الرابع بكل وتوابعه.

٥٦ - بالنص في الحدود النحوية م ٦٩، وانظر: التلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٦، والرضي ٢/ ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٩، والتعريفات ٥١، والكليات ٢٦٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٠، وعبادة ٤٣، واللبدي ٢٤٦.

(١) انظر ما سبق: حد النعت م ٥٤.

(٢) يقصد: التثنية، والجمع، والتأنيث!

٥٧- (حد البدل: هو التابع) دَخَلَ كُلُّ تَابِعٍ (المقصود بالحكم) خَرَجَ التوكيد،
والنعت، وعطف البيان؛ لأنها مُكَمَّلَاتٌ للمقصود به، والمعطوف بغير "بل" في
الإثبات؛ لأنه إما غير مقصود بالحكم البتة؛ وهو المعطوف بلا، أو بلكن، أو ببل في
النفي بنحو: جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمر، أو لكن عمرو، أو مقصود به
هو المتبوع، وهو المعطوف بغيرها
(بلا واسطة) خرج المعطوف ببل في الإثبات؛ نحو: جاء زيد بل عمرو؛ لأنه وإن
كان مقصودًا بالحكم، لكنه بواسطتها.

٥٧- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٠، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٠، والرماني ٦٩ (٢٧)،
والتعريفات ٤٤، والكلبيات ٢٣١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٠٥، والرضي على الكافية
٢/ ٣٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦١، وهو نص تعريف ابن مالك في الكافية ٣/ ٢٧٤، وانظر في
المساعد ٢/ ٤٢٧ أن البدل تسمية بصرية، والتكرير والترجمة والتبين: تسمية كوفية. وانظر: عبادة ٥٥،
واللبدي ٢٠.

٥٨ - (يجب استتار الضمير في أربعة مواضع في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة)؛ كأوافق، (أو بالنون)؛ كنتببط^(١)، (أو بالتاء)؛ كشكر^(١٣)، (وفي الفعل الأمر) للواحد، كاضرب .
ويجب استتاره أيضا في اسم الفعل لغير الماضي ؛ كأؤه^(٢)؛ بمعنى: أتوجع، ونزال يا زيد؛ بمعنى انزل^(٣).

ويستتر جوازاً في فعل الغائب والغائبة، وفي الصفات المحضة؛ نحو: زيد قام، وهند تقوم، وعبد الله منطلق، ففي كل منها ضمير مستتر جوازاً؛ لأنه يصح أن يخلفه الظاهر؛ نحو: قام زيد، وتقوم هند، أو المنفصل في نحو: زيد إنما قام هو . ثم لا يستتر من الضمائر إلا المرفوع؛ بخلاف المجرور والمنصوب؛ لأن العُمدة لما لم يُستغن عنها في المعنى صح أن تُقدَّر مع العامل في قوة المنطوق به، ولا كذلك الفضلة .

٥٨ - بالنص في الحدود النحوية للأبجد م ٧١، والرضي ٤٢٦/٢، وارتشاف الضرب ٩١١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢٧/١، والمساعد ٨١/١، وأوضح المسالك ٦٣-٦٤.

(١) في الصحاح (غبط) ١١٤٦/٣ غبطه فاغبط: إذا تمنى ما عنده من نعمة من غير تمنى زوالها !
(٢) أوه، بفتح فسكون فكسر، أو بفتح فتشديد الواو مفتوحة و سكون الهاء اسم فعل بمعنى أتوجع كما في المصباح المنير (آه) ٣١/١.
(٣) هذه من زيادات ابن هشام كما جاء في الحدود النحوية للأبجد م ٧١، وانظر: أوضح المسالك ٦٣/١.

٥٩ - (حد الموصول الاسمي: ما افتقر أبداً إلى عائِد)؛ أي: ضمير مطابق له في الأفراد، والتذكير، وفروعها (أو خَلَفَه) من الظاهر، كقوله: [من الطويل]
سعاد التي أضناك حب سعاداً^(١)

وإلى جملة صريحة^(٢)؛ نحو: جاء الذي قام أبوه، والذي أبوه قائم، أو الذي عندك في الدار (أو مؤوَلَة) في صلة الألف واللام، نحو: جاء الضارب؛ لأنه في معنى الذي ضرب. ويشترط في الجملة أن تكون خبرية؛ كما مثلنا؛ فلا يجوز: جاء الذي اضربه أو الذي هل تضربه^(٣)؟ معهودة^(٤) كما تقدم، أو منزلة منزلة المعهودة؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِ يَمٍّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه ٧٨/٢٠]، وإلا لم تصلح للتعريف، وأطلق الجملة على الظرف والجار والمجرور؛ لأن الصلة في الحقيقة متعلقةً بهما، وهو فيها لا يكون إلا جملة كما تقدم.

٥٩ - بالنص في الحدود النحوية للأبْذِي م ٧٢، والفاكهي ٣٠٨، والتعريفات ٢٥٧، والكليات ٨٦٠، والرضي على الكافية ٩/٣، وارتشاف الضرب ٩٩١/٢، والمساعد ١٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٢/١، والمرادي ٤١٦/١، وعبادة ٣٠٦، واللبدي ٢٤٣.

(١) صدر بيت، وعجزه: وإعراضها عنك استمر وزادا. وهو بلا عزو في شذور الذهب ١٤٢ (٦٧) والأشْمُونِي ١٤٦/١؛ ١٦٢ (٨٢)، والصدر وحده في شرح التصريح ١٤/١ وحرف "أضناك" إلى "أغناك" في معجم شواهد النحو الشعرية ٥٨ (٦٤٢) وفي: خ: الذي.

(٢) في: خ: بعدها: في صلة غير الأفراد واللام من الموصولات! ولا أدري ما هذا! وما لها تحريف صوابه: في صلة غير الطلب والإنشاء!

(٣) خلافاً للكسائي كما قرر ابن عقيل في شرح التسهيل كما في المساعد ١٣٧/١.

(٤) يقرر ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٢/١ أن ذلك غير لازم.

٦٠- (حد الموصول الحرفي: ما أُوّل مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائذ)؛ وهو ستة:

"أن" في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة ١٨٤/٢]؛ أي: صيامكم^(١).

و"أن" في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [سورة العنكبوت ٥١/٢٩]؛ أي: إنزالنا.

و"ما" في نحو قوله تعالى ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [سورة ص ٢٦/٣٨]^(٢) و"كي" في نحو قوله تعالى ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [سورة الأحزاب ٣٧/٣٣] أي: لعدم كون حرج على المؤمنين^(٣).

٦٠- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٣، والفاكهي ٣١٠، وارتشاف الضرب ٩٩١/٢، وبالنص كذلك في المساعد ١٣٧/١، والتوطئة ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢٩٨/١، والمرادي ٤١٧/١، والكلديات ٦٨٠، وعبادة ٣٠٥، واللبدي ٢٤٣.

(١) انظر: تفسير القرطبي ٢٩٠/٣.

(٢) انظر: القرطبي ٣٥٥/١٣.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٨٩/١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١٢٦/٩ وهي فيه ناصبة فقط.

و"لو" في نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(١) [سورة البقرة ٩٦/٢]،
ومنه قول قُتَيْلَةَ^(٢): [من الكامل]

ما كان ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ورَبَّيَا مَنْ الْفَتَى وهو الْمَغِیْظُ الْمُخَنَقُ^(٣)
أي: ما كان ضَرَّكَ الْمَنْ .

و"الذي" في نحو: ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [سورة التوبة ٦٩/٩]؛
أي: كخوضهم^(٤).

(١) في الدر المصون ١٣/٢ عن العكبري في التبيان ٩٦/١.

(٢) في: خ: قتيبة تحريف! وهي قتيبة بنت النضر بن الحارث بن كلدة، ومنهم من جعلها أخت النضر بن الحارث كما في البداية والنهاية ١٨٩/٥، وتوفيت سنة نحو ٢٠ هـ. وانظر في ترجمتها: الإصابة ٣٧٨/٤ ترجمة ٨٨٩، وأسد الغابة ٢٤١/٧ ترجمة ٧٢١٢، والاستيعاب (البجاوي) ١٩٠٤/٤ ترجمة ٤٠٧٠.

(٣) البيت لقتيلة بنت النضر في مغني اللبيب ١/٢٩٤ (٤٢١)، والجنى الداني ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٠٠ (٥١٨)، والمجمل لابن فارس ٢٥٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٦/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨/٣، وارتشاف الضرب ٩٩٢/٢، والبداية والنهاية (هجر) ١٩٠/٥، وسيرة ابن هشام (السقا) ٤٢/٢، والخشني ٩٢/٢، وعجزه لها في الاستيعاب ١٩٠٥/٤ و١٣٢٠/٣، وشرح التصريح ٢/٢٥٤، والأشموقي ٣٤/٤، وشرح التسهيل ٢٢٨/١، والبيان والتبيين ٤٤/٤، ونسب قريش ٢٥٥، وشرح الكافية ٣٠٤/١، والخزانة (هارون) ٢٣٩/١٩، والمساعد ١٧٤/١ (١٦)، ومنح المدح ٣٦٠، والاستيعاب ٣٧٨/٤ (٨٨٩)، وأسد الغابة ٢٤٢/٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١١١/٢، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٧١/٢.

(٤) القرطبي ٨/٢٠٠.

٦١ - (حد التمييز: هو الاسم) خرج الفعل والحرف، (المنصوب) خرج المرفوع والمجرور، ودخل كل منصوب يستغرقه (المفسر لما انبهم من الذوات) خرج الحال، وغيره من المنصوبات. أما غير الحال فظاهر، وأما الحال؛ فلأنها مفسرة لما انبهم من الهيئات. وفي هذا الحد قصور؛ لأن التمييز ليس منحصرًا في مفسر المبهمة من الذوات بل هو على نوعين:

أحدهما - ما يبين الإبهام فيها؛ وهو ما دلَّ على مقدار أو شبهه،
فالأول: ما دلَّ على مساحة، نحو: ما له شبر أرضاً، وما في السماء قَدْرُ راحة سحاباً، أو وزن؛ نحو: ما له مَنَوَانٌ^(١) عَسَلًا، ورطلاً^(٢) سمنًا، أو كيل؛ نحو: له قَفِيزٌ^(٣) بَرًّا، ومُكْوَكَّانٌ^(٤) دقيقًا، أو عدد؛ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف ١٢/٤] ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة البقرة ٥١/٢] ^(٥).
والثاني: نحو ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [سورة الزلزلة ٧/٩٩]، وذُنُوبَ مَاءٍ، وَرَأْقُودٌ^(٦) خَلًّا، وخاتم حديدًا.

٦١ - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٦، والتلمساني ٣٦٩، والفاكهي ٣٦٩، والرماني ٦٩ (٣٠)، والرضي على الكافية ٥٣/٢، وارتشاف الضرب ١٦٢١/٤، والمساعد ٥٤/٢، والتعريفات ٦٩، والكليات ٢٩٨، وعبادة ٢٧٥، واللبدي ٢١٥.

[٦١ مكرر] - بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٥، والتلمساني ٣٦٩، والفاكهي ٣٧٥، والرماني ٦٩ (٢٩)، والتعريفات ٨٥، والكليات ٣٦١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/١٢٠، والرضي على الكافية ٧/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣، والمساعد ٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٦/٢، وعبادة ١١٣، واللبدي ٦٨.

(١) ما يوزن به رطلان أو ما يقرب من ٣/٢ من الكيلو جرام. وانظر: المصباح المنير (مني) ٥٨٢/٢.
(٢) الرطل تسعون مثقالاً، وربما ساوى ٣/١ من الكيلو جرام، وانظر: المصباح المنير (رطل) ٢٣٠/١، وانظر الميزان في الأقيسة والأوزان لعلي مبارك ٨٩.
(٣) هو ثمانية مكايك كما في المصباح المنير (قفز) ٥١١/٢ وهو ما يقرب من ثلاثين كيلو جرامات وهو ٦٤ رطلاً عند علي مبارك ١٣٣ وهو ٣٣.١/٢ لتر عند علي مبارك ١٣٦.
(٤) المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان المن كما في المصباح المنير (مكك) ٧٧/٢، وهو بهذا يقترب من الأربعة الكيلو جرام والنصف وهو ١١/٤ رطلاً عند علي مبارك ١٣٣.

(٥) وانظر: المعجم المفهرس ٣٠٠.

(٦) الراقود دُنْ طویل يُقَيَّرُ بالقار كما في اللسان (رقد) ١٨٣/٣ أعجمي معرَّب كما في: المعرَّب ١٦٠.

الثاني- ما يُبين إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله نحو: طابَ زيدٌ نفساً؛ فإن نسبة طاب إلى زيد جملة بينها التمييز، وإلى مفعوله نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر ٥٤/ ١٢] فنسبة فجرنا إلى الأرض جملة أيضاً بينها التمييز. ويجوز جرُّ ما دلَّ على المقدار، وشبهه بإضافة المميَّز إلا، أن يكون مضافاً إلى غيره مما لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف، فيقال: ما له شبرٌ أرض، ومَنُوا سَمْن، وقفيْزاً بُرٌّ، وذنوبُ ماءٍ، وخاتمٌ حديد، وفي: أحسن الناس رجلاً، هو: أحسنُ رجلٍ؛ لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع.

ولا يجوز في ﴿مِلْهُ الْأَرْضُ ذَهَبًا﴾ [سورة آل عمران ٩١/ ٣] ملء ذهب؛ لأنه لا يستقيم. ٦٢- (أعرف المعارف: المضمَّرات) وأعرفها: المتكلم؛ لعدم إمكان الشركة فيه، ثم المخاطب لجواز وقوعها فيه، ثم الغائب (ثم الأعلام، ثم [أسماء] الإشارة ثم الموصولات) ومقتضى كلام ابن الحاجب أنهما سواء^(١)، (ثم المعرف^(٢) بالألف واللام) وفي رتبته: المنادى المعين، وهذا هو المشهور عن سيبويه^(٣). وفيه اختلافات كثيرة، وفائدتها تظهر في الوصف؛ لأنه يُشترط في الموصوف أن يكون أخصَّ، أو مساوياً، فما وقع منها موصوفاً لآخر^(٤) فهو أعرف بالنسبة إليه. والمضاف إلى واحد منها بمنزلتها إلا المضاف إلى الضمير؛ فإنه بمنزلة العَلَم، بدليل أنك تقول: مررت بزيد صاحبك فتصف العَلَم بالمضاف إلى الضمير، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف وهو لا يجوز.

٦٢- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٧، وانظر الرضي على الكافية ٣/ ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، والمساعد ١/ ٧٧، والتعريفات ٢٣٦.

(١) يستفاد ذلك من تسمية ابن الحاجب لأسماء الإشارة والموصولات بالمبهمات كما في الرضي على الكافية ٣/ ٢٣٤. ويقول الزمخشري: "والمبهم؛ وهو شيان: أسماء الإشارة والموصولات" انظر المفصل ص ٢٤٧، ومعروف لدى النحاة أن كتاب الكافية بمثابة تلخيص لكتاب "المفصل". (٢) في الأبدي م ٧٧ "المحالة".

(٣) في ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨، وهو اختيار ابن مالك كما في شرح التسهيل ١/ ١١٥، والمساعد ١/ ٧٧، وانظر: شرح شذور الذهب ١١٠، وانظر الكتاب (هارون) ٢/ ١٨٣ ويسمى المنادى النكرة المقبل عليها. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر توفي ١٨٠ هـ، وانظر ترجمته: طبقات النحويين ٤٩، والسيرافي ٤٨، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٨، ومقدمة تحقيق الكتاب لعبد السلام هارون ٣- ٢٣/ ١.

(٤) في: خ: الآخر!

٦٣- (حد المصدر: هو الاسم الدالُّ على الحدث) قد تقدّم التنبيه على ذلك في المفعول المطلق^(١).

٦٤- (حد الاستثناء)؛ بمعنى: المستثنى^(٢)، وإلا فالاستثناء بالمعنى المصدرى: إخراج لا تُخرج. والمستثنى على قسمين: متصل ومنفصل، فالمتصل (هو المخرج بإلا، أو إحدى أخواتها)؛ وهي: غير، وسوى، وحاشا، وخلا، وعداء، وليس، ولا يكون (تحقيقًا) إن كان المستثنى منه مذكورًا؛ نحو: قام القوم إلا زيدًا، ويسمى الاستثناء فيه: تامًّا، (أو تقديرًا) إن كان غير مذكور؛ نحو: ما قام إلا زيد، ويسمى: الاستثناء فيه: مُقَرَّرًا؛ فالمخرج يعم المتصل والمنقطع. وقوله: "إلا، أو بإحدى أخواتها" يخرج المنقطع؛ لأنه المخرج بإلا أو غير، أو يبيد خاصّة مما دخل في حكم دلالة المفهوم؛ نحو: ما فيها إنسان إلا وتد، وما عندي أحد غير فرس وقوله وَبَلَدُهُ: "أنا أفصح من نطق بالضاد. بيد أني من قريش واسترَضِعْتُ في بَنِي سَعْدٍ"^(٣).

٦٣- بالنص في الحدود النحوية للأبدي م ٧٨، وانظر الرماني ٦٩ (٣٢)، والفاكهي ٣٣٠، وفي الرضي على الكافية ٣/ ٣٩٩. "المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل". وانظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٣، والتعريفات ٢٣١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٢٢، وعبادة ١٧٧، واللبدي ١٤٢.

٦٤- انظر الحدود النحوية للأبدي م ٨٠، والتلمساني ٣٦٩، والرماني ٧٠ (٤٢٩)، والفاكهي ٣٦٧، والتعريفات، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٥٩، والكلبيات ٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠، والمرادي ١/ ٥٤٨، وعبادة ٦٦، واللبدي ٣٨.

(١) كما في المفعول المطلق م ٥٣ (فقرة ٥). ص ٩٦

(٢) تسمية سيويه كما في الكتاب ٢/ ٣٠٩، والمساعد ١/ ٥٤٨.

(٣) الحديث في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢؛ ٢/ ٨٥٠، والشفا للقاضي عياض ١/ ١٧٨، والنهاية لابن الأثير (بيد) ١/ ١٧١، وغريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣.

٦٥ - ([حد]الإضافة: نسبة تقييدية) لا خبرية (بين اسمين) لما تقدم أنها لا تكون في غير الأسماء^(١) (توجب لثانيهما الخفض أبداً) بحرف جر قدر، وهي على قسمين: معنوية، وتسمى^(٢) أيضاً محضة، إن كان المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها بآلاً يكون صفة البتة، نحو غلام زيد، أو يكون صفة لكن غير مضافة إلى معمولها، نحو: مَصَارِعُ مِضْر^(٣)، فإن مصارع صفة غير مضافة إلى معمولها؛ لأن مصر ليس بمعمول لمصارع فعُلم من هذا أن إضافة المصدر إلى فاعله، نحو: عجبت من دق القَصَّارِ الثوب، أو إلى مفعوله؛ نحو: عجبت من دق الثوب القَصُور^(٤) - معنوية؛ لأن المضاف غير صفة؛ إذ المراد بها هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بمعنى الحال أو الاستقبال. وأن مثل قولنا: هذا مضروب زيد، أو هذا ضارب زيد - صفة معنوية؛ لأن الوصف فيهما ليس مضافاً إلى الم معمول؛ لأن الم معمول في الأول - الضمير المستتر الراجع إلى هذا، والثاني - غير عامل؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل إذا لم يكن صلة الألف واللام.

وتفيد^(٥) هذه الإضافة تعريف المضاف إليه إن كان المضاف معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. وسميت معنوية؛ لأن فائدتها ترجع إلى المعنى، ومحضة؛ لأنها خالية من شائبة الانفصال، ولفظية إن كان المضاف صفة مضافة إلى معمولها كقولك: ضارب عمرو الآن أو غداً زيداً، ومضروب الأب الآن أو غداً عمراً، أو جازع القلب الآن أو غداً بكر، وسميت لفظية؛ لأن فائدتها عائدة إلى اللفظ وهي تخفيفه بحذف التنوين، أو تحسينية كما علم من باب الصفة المشبهة^(٦).

٦٥ - بالنص في الحدود النحوية م ٨١، وانظر: التلمساني ٣٦٩، والرماني ٦٩ (٣١)، والرضي على الكافية ٢/ ٢٠٦، وتسمى النسبة كذلك في المساعد ٢/ ٣٢٩ وسيبويه ٣/ ٣٣٥، وانظر: الكليات ١٣٢، والتعريفات ٩٢٩، وعبادة ١٩٣، واللبدي ١٣٦.

(١) كما سبق في: علم الإضافة م ٢٢.

(٢) في: خ: يسمى!

(٣) في: ن: مضارع تصحيف! والمثال في الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٦.

(٤) في: خ: رسمت العصور وهو تحريف! والقصار مبيض الثياب كما في المصباح المنير (قصر) ٢/ ٥٠٥ وكذلك القصور.

(٥) في: خ: يفيد!

(٦) انظر: الكليات ١٣٢.

٦٦ - (حد الجملة: ما تركيب من كلمتين فأكثر، بشرط الإسناد، أفاد، أو لم يفد) فهي أعم من الكلام؛ إذ يشترط فيه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط جملة [أو]؛ جملة الجواب، وليس ذلك بمفيد، فليس كلاماً وظاهر كلام صاحب المفصل^(١)، كما قال بعضهم: إنها مرادفة للكلام، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجملة^(٢).

٦٧ - (أقسام الجملة: ثلاثة: اسمية، وفعلية، وظرفية)؛ لأنها إما تُصَدَّر باسم، فهي الاسمية، وإما تصدر بفعل فهي الفعلية، وإما أن تصدر بظرف والمراد به: ما يشمل المجرور - فظرفية كما أشار^(٣) إليه بقوله:

٦٨ - (حد الاسمية: ما صُدِّرت باسم)؛ كزيد قائم، وهيهات العقيق.

٦٦ - بالنص في الحدود النحوية م ٨٢، والتلمساني ٣٦٧، والرماني ١٩ (٦٨)، والتعريفات ٨٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٥٠، والكليات ٣٤١، والرضي على الكافية ١ / ٣٣، والمغني لابن هشام (محيي الدين عبد الحميد) ٢ / ٤٣١، وعبادة ٨٠، واللبدي ٥٢.

٦٧ - بالنص في الحدود النحوية للآبدي م ٨٣، وهذا التقسيم عند ابن هشام في المغني (محيي الدين) ٢ / ٤٣٣، وزاد الزنجشيري كما في المغني ٢ / ٤٣٣ الجملة الشرطية، وردّها ابن هشام إلى الفعلية، وانظر: ابن يعيش (٢) ٨ / ١٥٥، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٥١، والكليات ٣٤١، واللبدي ٥٢.

٦٨ - بالنص في الحدود النحوية للآبدي م ٨٤، والمغني (محيي الدين) ٢ / ٤٣٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٥١، وعبادة ٨٣، واللبدي ٥٣.

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٢. وفي ابن يعيش ١ / ٢١: "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة". وصاحب المفصل هو الزنجشيري أبو القاسم محمود بن عمر المعتزلي النحوي المفسر ولد ٤٦٧ هـ وتوفي ٥٣٨ هـ وانظر في ترجمته: الجواهر المضيئة ٣ / ٤٤٧ ترجمة ١٦٢٨، وإنباء الرواة ٣ / ٢٦٥ ترجمة ٧٥٣، والأعلام ٨ / ٥٥.

(٢) المقصود به هو: ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٢ "وتسمى الجملة".

- ٦٩ - (حد الفعلية: ما صُدِّرَتْ بفعل) كقام زيد، وضرب اللص، و كان زيد قائماً، وظننته قائماً .
- ٧٠ - (حد الظرفية: ما صدرت بظرف)؛ نحو: عندك زيد، أو في الدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مُخْبِراً عنه بالظرف.
- ٧١ - (والجمل جملتان: كبرى، وصغرى).
- ٧٢ - (حد الكبرى: ما وَقَعَ الْخَبَرُ فِيهَا جُمْلَةً) نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

-
- ٦٩ - بالنص في الحدود النحوية للأبْذِي م ٨٥، والمغني (محيي الدين) ٤٣٣/٢، والكلبيات ٣٤١/١ وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٥١/١، وعبادة ٦٨، واللبدي ٥٣.
- ٧٠ - بالنص في الحدود النحوية للأبْذِي م ٨٦، والكلبيات ٣٤١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٥١/١، والمغني (محيي الدين) ٤٣٣/٢، وعبادة ٨٤، واللبدي ٥٣.
- ٧١ - بالنص في الحدود النحوية للأبْذِي م ٨٧، والمغني (محيي الدين عبد الحميد) ٤٣٧/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٥٢/١، وهذا التقسيم باعتبار طول الخبر؛ أي أنه خاص بالاسمية.
- ٧٢ - بالنص في الحدود النحوية للأبْذِي م ٨٨، والمغني (محيي الدين) ٤٣٧/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣٥٢/١، وعبادة ٨٩، واللبدي ٥٣.
- والجملة الكبرى هي = (المبتدأ + خبر الجملة)، وهي على قسمين:
- ١ - ذات وجه [المبتدأ و جملة الخبر (صدرها اسم)].
- ٢ - ذات وجهين [مبتدأ و جملة الخبر (صدرها فعل)].

٧٣ - (حد الصغرى: ما وَقَعَتْ خَبَرًا مُبْتَدِئًا) كالجملة المُخْبَرُ بها في المثالين .
وقد تكون الجملة صغرى، وكبرى باعتبارين؛ نحو: زيد أبوه غلامه منطلق
فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق: صغرى لا غير لأنها خبر،
وأبوه غلامه منطلق: كبرى باعتبار غلامه منطلق، [و] صغرى باعتبار جملة الكلام.

* * * *

تم هذا الكتاب بحمد الله، وعونه وحسن توفيقه .

٧٣ - بالنص في الحدود النحوية للأندي م ٨٩، والمغني (محيي الدين) ٤٣٨/٢، والجملة الصغرى
هي جملة الخبر المخبر بها عن المبتدأ فقط.
وانظر: كشف اصطلاحات الفنون ١/٣٥٢، وعبادة ٨٤، واللبدي ٥٣.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١- فهرس الآيات الكريمة

رقم السورة	رقم الآية	الآية	المصطلح/الصفحة
١- سورة الفاتحة	٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	م ٢٨/ص ٧٢
٢- سورة البقرة	٥١	﴿أَزَيِّعَنَّ لَيْلَةً﴾	م ٦١/ص ١٠٦
	٩٦	﴿يَبْذُؤْ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	م ٦٠/ص ١٠٥
	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	م ٦٠/ص ١٠٤
٣- سورة آل عمران	٦٢	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	م ٥١/ص ٩٤
	٩١	﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	م ٦١/ص ١٠٧
٦- سورة الأنعام	٢٧	﴿يَا لَيْتَنَّا نُرْزَدُ وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا﴾	م ٢٠/ص ٦٠
	١٥٤	﴿عَمَّا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾	م ٥٢/ص ٩٥
٩- سورة التوبة	٦٩	﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	م ٦٠/ص ١٠٥
١٢- سورة يوسف	٣	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾	م ١٨/ص ٥٨
	٤	﴿أَحَدَ عَشَرَ كُوزًا﴾	م ٦١/ص ١٠٦
	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	م ٥٠/ص ٩٣
١٧- سورة الإسراء	٧١	﴿فَمَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ﴾	م ٢٨/ص ٧٢
	٧٦	﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	م ٤٩/ص ٩٣
٢٠- سورة طه	٧٨	﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	م ٥٩/ص ١٠٣
٢٧- سورة النمل	١٠	﴿وَلَىٰ مُذَبَّرًا﴾	م ٥٣(٥)/ص ٩٧
٢٩- سورة العنكبوت	٥١	﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾	م ٦٠/ص ١٠٤
٣٣- سورة الأحزاب	٣٧	﴿لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	م ٦٠/ص ١٠٤
٣٨- سورة ص	٢٦	﴿يَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	م ٦٠/ص ١٠٤
٥٤- سورة القمر	١٢	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	م ٦١/ص ١٠٧
٩٩- سورة الزلزلة	٧	﴿مِنْقَالٍ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾	م ٦١/ص ١٠٦

رفع

عبد الرحمن بن أبي بكر
السلمي (الفرجاني)

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

* أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت

في بني سعد

م ٦٤ / ص ١٠٨

* يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة

م ٢٠ / ص ٦٠

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
٣- فهرس الشعر

الموضع	القائل	الوزن	القافية
م ٤٦ ص ٨٨	(الخباز النحوي)	البسيط	تركيب
م ٤٦ ص ٨٨	(الخباز النحوي)	البسيط	- تقريب
م ٥٩ ص ١٠٣	-	الطويل	- [زادا]
م ٢١ ص ٦٥	-	الطويل	- والغدير
م ٦٠ ص ١٠٥	(قتيلة) بنت النضر	الكامل	- المحنق
م ٤٩ ص ٩١	-	الرجز	- أولا
م ٤٩ ص ٩١	-	الرجز	- مستقبلا
م ٤٩ ص ٩١	-	الرجز	- تفصلا
م ٤٩ ص ٩٢	-	الرجز	- أو بلا
م ٤٩ ص ٩٢	-	الرجز	- أولا
م ٤٩ ص ٩٢	-	الرجز	- تعملا
م ٢٠ ص ٦٠	(الفردق)	البسيط	- [الجدل]

رفع
عبد الرحمن النجدي
(مكتبة النجدي) - فهرس أقوال العرب
- من طابت سريرته نُحَدِّثُ سيرته
م ٤٨ / ص ٩١

رفع
عبد الرحمن (الرحمن) (الرحمن)
أسكنه الله الفردوس
٥ - فهرس اللغة التي شرحها ابن قاسم

الوضع	الكلمة
م ١٩ ص ٥٨	- ح هـ ل: حيهل
م ٥٤ ص ٩٨	- خ ص ص: مخصص له
م ٢٥ ص ٩٥	- ر ع ش: رعشن
م ٥٣ (٢) ص ٩٦	- ز م ن: زمان
م ١٧ ص ٥٧	- س ر ع: سرعان
م ١٩ ص ٥٨	- ص هـ: صه
م ٢٥ ص ٦٨	- ض ي ف: ضيفن
م ١ ص ٤٩	- عرف: معرفة
م ١ ص ٤٩	- علم: علم
م ١٧ ص ٥٧	- وشك: وشكان

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٦ - فهرس الكتب الواردة بالمتن

الكتاب

- الحدود للأبدي

- المفصل للزنجري

الموضع

(المقدمة) ص ٤٨

م ٦ ص ٥٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
٧ - فهرس الأعلام

الاسم	الموضع
- الأُبَدي (المقدمة) ص ٤٨
- ابن الحاجب م ١١ ص ٥٤
- الحريري م ٢٧ ص ٧٠، م ٤٥ ص ٨٧
- الزنخري = صاحب المفصل م ٦٦ ص ١١٠
- سيويه م ٦٢ ص ١٠٧
- ابن قاسم المالكي = عبد الرحمن بن	
زيد الدين بن محمد بن محمد الجلاي (المقدمة) ص ٤٨
- ابن مالك م ٣٤ ص ٧٦، م ٥٥ ص ٩٩
- ابن هشام م ٢ ص ٥٠، م ٢٧ ص ٧٠

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

٨- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة	ص ٤-٥
- ابن قاسم المالكي	ص ٦-٧
- شرح الحدود النحوية (المنهج والمصادر)	ص ٢٤-٤٣
- نص كتاب شرح الحدود محققاً	ص ٤٨-١١٢
- مقدمة المصنف	ص ٤٨
- حد النحو	م ١ ص ٤٩
- حد الكلمة	م ٢ ص ٥٠
- حد الكلام	م ٣ ص ٥١
- حد الكلم	م ٤ ص ٥١
- حد اللفظ	م ٥ ص ٥٢
- حد التركيب	م ٦ ص ٥٢
- أقسام الكلمة	م ٧ ص ٥٣
- أقسام الاسم	م ٨ ص ٥٣
- أقسام الفعل	م ٩ ص ٥٣
- أقسام الحرف	م ١٠ ص ٥٣
- حد الاسم	م ١١ ص ٥٤
- حد الفعل	م ١٢ ص ٥٤
- حد الحرف	م ١٣ ص ٥٥
- حد الاسم الظاهر	م ١٤ ص ٥٥
- حد الاسم المضمّر	م ١٥ ص ٥٦
- حد المبهّم	م ١٦ ص ٥٦
- حد الفعل الماضي	م ١٧ ص ٥٧
- حد المضارع	م ١٨ ص ٥٨
- حد الأمر	م ١٩ ص ٥٨

الموضوع	الصفحة
- خواص الاسم	م ٢٠ ص ٥٩
- خواص الفعل	م ٢١ ص ٦٤
- الجر	م ٢٢ ص ٦٧
- الرفع	م ٢٣ ص ٦٧
- النصب	م ٢٤ ص ٦٨
- حد التنوين	م ٢٥ ص ٦٨
- أقسام التنوين	م ٢٦ ص ٦٩
- حد الإعراب	م ٢٧ ص ٧٠
- حد البناء اللفظي	م ٢٨ ص ٧٢
- حد البناء المعنوي	م ٢٩ ص ٧٣
- ألقاب الإعراب	م ٣٠ ص ٧٤
- ألقاب البناء	م ٣١ ص ٧٥
- الأصل في الأسماء	م ٣٢ ص ٧٥
- الأصل في الأفعال	م ٣٣ ص ٧٦
- المبني من الأسماء	م ٣٤ ص ٧٦
- المعرب من الأفعال	م ٣٥ ص ٧٨
- المبني من الأفعال	م ٣٦ ص ٧٩
- الأصل في البناء	م ٣٧ ص ٧٩
- أسباب البناء	م ٣٨ ص ٨٠
- حد جمع التكسير	م ٣٩ ص ٨١
- حد جمع المؤنث السالم	م ٤٠ ص ٨١
- حد جمع المذكر السالم	م ٤١ ص ٨٢
- شروط إعراب الأسماء الخمسة	م ٤٢ ص ٨٤
- حد التثنية	م ٤٣ ص ٨٥
- حد المثني	م ٤٤ ص ٨٥

الموضوع	الصفحة
- شروط الثنية	م ٤٥ ص ٨٦
- الممنوع من الصرف	م ٤٦ ص ٨٨
- حد الفاعل	م ٤٧ ص ٩٠
- حذف الفاعل	م ٤٨ ص ٩١
- شروط إعمال إذن	م ٤٩ ص ٩١
- حد المنادى	م ٥٠ ص ٩٣
- حد المبتدأ	م ٥١ ص ٩٤
- حد الخبر	م ٥٢ ص ٩٥
- المفاعيل	م ٥٣ ص ٩٦
- النعت	م ٥٤ ص ٩٨
- العطف	م ٥٥ ص ٩٩
- التوكيد	م ٥٦ ص ١٠٠
- حد البدل	م ٥٧ ص ١٠١
- وجوب استتار الضمير	م ٥٨ ص ١٠٢
- الموصول الاسمي	م ٥٩ ص ١٠٣
- الموصول الحرفي	م ٦٠ ص ١٠٤
- التمييز	م ٦١ ص ١٠٦
- أعرف المعارف	م ٦٢ ص ١٠٧
- حد المصدر	م ٦٣ ص ١٠٨
- حد الاستثناء	م ٦٤ ص ١٠٨
- حد الإضافة	م ٦٥ ص ١٠٩
- حد الجملة	م ٦٦ ص ١١٠
- أقسام الجملة	م ٦٧ ص ١١٠
- حد الاسمية	م ٦٨ ص ١١٠
- حد الفعلية	م ٦٩ ص ١١١

الصفحة
م ٧٠ ص ١١١
م ٧١ ص ١١١
م ٧٢ ص ١١١
م ٧٣ ص ١١٢

الموضوع
- حد الظرفية
- أنواع الجمل
- الجملة الكبرى
- الجملة الصغرى

٩- فهرس المراجع

- أخبار النجوين البصريين، للسيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان خليفة ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق الدكتور عبدالله الحسيني البر والدكتور محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٣٢هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، دار إحياء التراث العربي، بيروت بلا تاريخ، مصورة طبعة مصر ١٣٢٨هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لليمان، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي مصورة مطبعة مصر سنة ١٣٢٨هـ.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢م.
- أعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى، لياسين طاهر الأغا والدكتورة نبيلة فخري الأغا، مركز الإعلام العربي، القاهرة سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الأمالي، لابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

- إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨ م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م.
- إنباء المهصر بأبناء العصر، للصيرفي، تحقيق الدكتور حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٠ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، سنة ١٩٨٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور جودة مبروك ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت سنة ١٩٩٢ م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت ١٤١٦هـ = ١٩٩٦ م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل البغدادي، إستانبول ١٩٤٥ م مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى العلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م.
- البداية و النهاية، لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩ م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات، دار التراث، الكويت سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.

- بيان كشف الألفاظ المنسوب للأبدي، تحقيق الدكتور خالد فهمي مكتبة الخانجي القاهرة ٢٠٠٢ م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ٢٠٠٣ م.
- نواج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٦ م.
- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣ م.
- تاريخ التراث العربي، لمحمد فؤاد سزكين، ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي ومراجعة الدكتور عرفة مصطفى و الدكتور سعيد عبد الرحيم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة ١٤٠٤ = ١٩٨٢ م.
- تحرير القواعد المنطقية، للرازي، مكتبة الحلبي، القاهرة سنة ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٨ م.
- تذكارات القارئ المبتدي وتذكارات المقرئ المنتهي، لابن القاصح، مكتبة الحلبي، القاهرة بلا تاريخ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.
- التعريفات، للجرجاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الريان، القاهرة ١٤٠١ هـ = ١٩٨٤ م.
- التعريفات، للجرجاني، تحقيق فلوجل، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٩ م.
- التعليقة، لأبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد خير الدين البقاعي، مجلة العرب الرياض ع ٧-٨ مج ٤٢ لسنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧ م.

- تفسير الكشاف = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزنجشيري، تصحيح مصطفى حسن، دار الريان، القاهرة ودار الكتاب العربي بيروت سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.
- تفسير غريب ما في الصحيحين، للحميدي، تحقيق الدكتورة زينب محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥.
- توشيح الديباج، للقرافي، تحقيق أحمد الشتيوي دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣ م.
- التوطئة للشلوين، تحقيق الدكتور يوسف المطوع، القاهرة سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق الدكتور صالح عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٠ م.
- جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، للمحبي، دار زاهد القدسي، القاهرة، بلا تاريخ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العلمية بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م.
- الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، للقرشي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م.
- حاشية على شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية، بلا تاريخ.
- حدود النحو، للرمانى، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ضمن رسالتان في اللغة، دار الفكر، عمان، الأردن ١٩٨٤ م.
- الحدود النحوية للتلمساني، تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي، مجلة عالم المخطوطات و النواذر، الرياض مج ٧ ع ٢ لسنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩ م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠ م.
- الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، تحقيق جعفر الحسيني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة سنة ١٩٨٨ م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الذيل على رفع الإصر = بغية العلماء و الرواة، للسخاوي، تحقيق الدكتور جودة هلال محمد محمود صبح ومراجعة علي البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ٢٠٠٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٣٩٤هـ.
- الزينة في الكلمات الإسلامية، للرازي، تحقيق محمد حسين الهمداني، القاهرة ١٩٥٨م و حقق بقيته الدكتور عبد الله سلوم السامرائي، بغداد ١٩٧٢م
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٩٠م.
- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٦م .
- شرح ألفاظ السيرة النبوية، للخشنوي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، دار البشير، الأردن ١٤١٢هـ = ١٩٩١م .
- شرح الألفية، للأشموني، مكتبة الحلبي، القاهرة بلا تاريخ.
- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، والمكتبة التجارية، القاهرة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
- شرح الألفية = توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١م .
- شرح الألفية، للمكودي، تحقيق فاطمة الراجحي، جامعة التونسية ١٩٩٣م .
- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت بلا تاريخ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، المكتبة التجارية، القاهرة بلا تاريخ.
- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح بغداد ١٩٧١ م.
- شرح الحدود النحوية، للفاكهى، تحقيق الدكتور صالح حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- شرح الحماسة، للتبريزي، القاهرة ١٩٧٠ م - شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق، أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- شرح الدرر الألفية، لابن الخباز النحوي، مخطوطة ملك الدكتور سعيد محمد آل يزيد أطلعني عليها.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٦ م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ مصورة عن مطبعة المنيرية القاهرة - ١٩٢٨ - ١٩٣١ م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق الدكتور تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.
- شرح جمل الزجاج، لابن حمزة العلوي، تحقيق الدكتورة فاطمة عبد الرحمن، مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٩٨٠ م.
- شرح ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني ن بيروت ١٩٨٣ م.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.
- شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت سنة ١٩٨٤ م.
- شرح مقامات، الحريري، للشريشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق

- الدكتور محسن طه، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م .
- صحيح البخاري، للإمام البخاري، دار الشعب، القاهرة، بلا تاريخ.
- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٤هـ .
- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤ م .
- الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة بلا تاريخ.
- عمدة الحفاظ و عدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري بغداد ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧ م .
- العيني على الخزانة، بولاق (بهاش خزانة الأدب) القاهرة ١٢٩٩هـ .
- غابة النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٢ م .
- غريب الحديث، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية القاهرة، سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤ م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، السلفية، القاهرة ١٣٧٩هـ .
- الفرق، للأصمعي، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ضمن رسالتان في اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م .
- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، تحقيق الدكتور خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨ م .
- الفهرست، للنديم، نشره الدكتور شعبان خليفة، القاهرة ٢٠٠٣ م .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م .
- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م .
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع ترجم

- نصوصه الفارسية الدكتور محمد عبد النعيم حسانين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧ م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، بيروت ١٩٨٨ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، استانبول سنة ١٩٤٥ م
- مصورة دار الفكر، بيروت سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- الكليات، للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة، لإمام الفاضلية، تحقيق الدكتور سعيد محمد آل يزيد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٩٠ م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- مجالس ثعلب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة ١٩٦٠ م.
- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م.
- المستشرقون ونشر التراث، لعلي بن إبراهيم النملة، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض سنة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
- المصباح المنير، للفيومي، مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٧ م.
- المصباح في النحو، للمقريزي، تحقيق مقبول علي النملة، دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- معاهد التنقيص على شواهد التلخيص، للعباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت بلا تاريخ مصورة عن المكتبة التجارية بالقاهرة

- ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م.
- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٠م.
 - معجم المؤلفين، لعمر كحالة، بيروت سنة ١٩٨٥م.
 - معجم المصطلحات النحوية، للدكتور سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
 - معجم المطبوعات العربية والمعربة، لسركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بلا تاريخ.
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
 - معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور جميل حنا حداد، دار العلوم الرياض، سنة ١٩٩٨م.
 - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة ٢٠٠١م.
 - المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦١م.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، سنة ١٤١٢هـ = ٢٠٠١م.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحلبي، بلا تاريخ.
 - مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الحلبي ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
 - المقرب، لابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري و الدكتور عبد الله الجبوري، بغداد، سنة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
 - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
 - المقصور و الممدود، لابن السكيت، تحقيق الدكتور محمد سعيد، القاهرة، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- المناهج و الأطر التأليفية في تراثنا، للدكتور محمد لطفي الصباغ، الرياض، سنة ١٩٨٩م.
- منح المدح، لابن سيد الناس، بيروت ١٩٩٥م.
- الميزان في الأقيسة والأوزان، لعلي مبارك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٩٨م.
- نسب قریش، للمصعب الزبيدي، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعة الشيخ محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- نيل الانتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي، نشره الدكتور عبد الحميد الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، سنة ١٩٨٩م.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق الطاهر الزاوي، و الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.
- هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، إستانبول، ١٩٤٥م مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي خيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢م.

فهرس الكتاب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة	٥-٤
- ابن قاسم المالكي	٧-٦
- الألبندي	١٢-٨
- تراث الحدود النحوية في العربية: دراسة توثيقية ببلوغرافية	١٣
- كتاب: شرح الحدود النحوية للألبندي، لابن قاسم المالكي	
دراسة في المنهج و المصادر	٤٢-٢٤
- توثيق نسبة الكتاب، ومنهج تحقيقه	٤٤-٤٣
• شرح الحدود النحوية (النص المحقق)	(١١٢-٤٨)
• فهرس الكتاب	(١٣٤-١١٣)
١- فهرس الآيات الكريمة	١١٣
٢- فهرس الأحاديث الشريفة	١١٤
٣- فهرس الشعر	١١٥
٤- فهرس أقوال العرب	١١٦
٥- فهرس اللغة التي شرحها ابن القاسم	١١٧
٦- فهرس الكتب الواردة بالمتن	١١٨
٧- فهرس الأعلام	١١٩
٨- فهرس الموضوعات	١٢٠
٩- فهرس المراجع	١٢٤